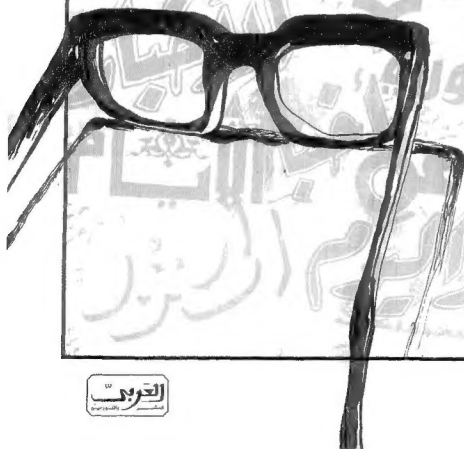




د. عواطف عبدالرحمن

دراسات في الصحافة المصرية والعربية قضايا معاصرة



العرب
للطباعة والنشر



د . عواطف عبدالرحمن

دراسات في
الصحافة
المصرية والعربية
قضايا معاصرة

الغريب
للطباعة والنشر

شارع القصر العيني — القاهرة

ت : ٣٥٤٧٥٦٦

الإلهاد

الى الزميلة الفاضلة التي رحلت قبل الاوان الدكتور
سوسن عبد المالك اعتزازا بالنبل وروح الزمالة الرفيعة التي
كانت تجسدها ..

تقديم

يضم الجزء الثانى من كتاب (دراسات فى الصحافة المصرية والعربية)
مجموعة من الدراسات والمقالات التى تعد مكملة للدراسات التى يتضمنها
الجزء الأول .

ورغم الفاصل الزمنى بين الجزئين الا انهما ينطلقان من محاور
مشتركة تدور حول مجموعة القضايا الوطنية والاجتماعية والديمقراطية
التي انشغلت بها الصحافة المصرية والعربية وتفاعلت معها سلبا وإيجابا
خلال حقبة الثمانينات .

إذا كان الجهد الفردى يعد الملح البارز لمعظم هذه الدراسات
فإن مضامينها بكل ما تحمله من معلومات وأفكار ومعالجات منهجية تعكس
التفاعل المتجدد والتواصل مع مجموعات الباحثين والمهنيين والدارسين
فى مجال العلوم الاجتماعية والانسانية وفى قلبها علوم الصحافة والاعلام .

والواقع أن الفاصل الزمنى بين الجزء الأول والجزء الثانى الذى
يزيد عن الخمس سنوات يعد عمر الجزء الثانى حيث تم اجراء معظم
هذه الدراسات فى مناسبات أكاديمية وعلمية مختلفة تتراوح ما بين
المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المحلية والعربية والدولية وهى ان
كانت تمثل نوعيات ومستويات متباينة فى مضامينها ورواها غير أنها فى
مجملها تتفق فى أن كل دراسة قد أجريتها كانت استجابة لرغبة
ذاتية أصيلة وتعبيرا عن انشغالى بلك القضايا والهوم التى بدأت فى
الغالب كتناسلات عامة انبثقت فى المدرج أحيانا من خلال التفاعل الوجدانى
والعقلى الذى يجمعنى وطلابى فى أطر انسانية تتجدد دوما أو عقب قراءة
بعض الدراسات المتخصصة أحيانا أخرى أو من خلال إحدى الندوات

أو حلقات النقاش سواء في إطار الدائرة المتخصصة أو الدوائر الأخرى
التي تتميز بصلاتها المباشرة أو غير المباشرة بالاعلام والصحافة وخصوصا
في مجال الدراسات التاريخية أو البحوث السياسية أو الاجتماعية .

وإذا كان الجزء الأول قد ركز على صعود الصحافة المصرية على
الدور المجيد الذي قامت به الصحافة المصرية في مواجهة مؤامرات القصر
بالتحالف مع الاحتلال البريطاني وحكومات الاقلية ضد الحركة الوطنية
المصرية خصوصا في فترة ما بين ثورة ١٩١٩ ومعهده ١٩٣٦ فإن الجزء
الثاني يحاول استكمال الرؤية لدى الباحثين بمحاولة استطلاع الأدوار
المختلفة للصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ مروراً بجراحها
الأليمة (التجريبية - الناصرية - الساداتية - مبارك) مركزاً على
التغيرات الاعلامية والصحفية في إطار سياق أشمل يضم التغيرات المجتمعية
التي طرأت على الواقع المصري بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال
الثلاثين عاماً الماضية .

وقد كان المؤتمر الأول للعلوم السياسية الذي عقدته كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة خلال ديسمبر ١٩٨٧ مجالا ملائما
لطرح السؤال المركزي عن طبيعة الأدوار التي قامت بها الصحافة المصرية
منذ ثورة يوليو وهل انحصرت هذه الأدوار في دعم وتبرير السياسات
الرسمية أم حاولت نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة .

وقد اعتمدت على الصحف كمصادر أساسية مع عدم اغفالي
للجهود الرائدة الذي قام به الباحثان د. كرم شلبي و د. ليلى عبد المجيد
في اقتحام هذا المجال ومعالجته على المستوى الأكاديمي .

وينتهي الموضوع الثاني عن (الصحافة المصرية والعدوان الثلاثي
١٩٥٦) كي يبرز البعد الوطني للصحافة المصرية خلال الحقبة الناصرية
حيث طرحت أول مواجهة مصرية مسلحة للحلف الاستعماري الصهيوني
تصديت سياسية وإعلامية لم تشهدها الصحافة المصرية من قبل وقد
اجتازت الصحافة المصرية هذا الاختبار الوطني والمنهني بكفاءة مهيبة

رغبة المستوى والتزام وطني شهد له الجميع وتركزت لنا تجربة رائدة تمثلت فيما قامت به صحيفة (المساء) سواء في تغطية المعارك أو تعبئة الرأي العام أو إبراز المعاني والقيم الجديدة التي جسدها الثورات الشعبية في بور سعيد والمسيب دفاعا عن استقلال الوطن ووحدته اراضيه . ومن الناحية المنهجية يمكن تصنيف الدراسة الاولى (الصحافة المصرية أداء تغير ام آلية استمرار) ضمن الدراسات التطورية المغاربية التي تستند الى اطار مرجعي متكامل يستفيد من كافة الدراسات السابقة التي اجريت عن الصحافة وثورة يوليو ويستثمر النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات في صورة فروض مع طرح تساؤلات جديدة تستهدف الكشف عن الجوانب التي لم تركز عليها هذه الدراسات او تناولتها بصورة عابرة وذلك انطلاقا من رؤية تكاملية للظاهرة الاعلامية في سياقاتها المجتمعية والتاريخية مع مراعاة رصد وتحليل العلاقة الجدلية بين الصحافة من ناحية وسائر الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية التي حفل بها المجتمع المصري اثناء فترة الدراسة من ناحية اخرى . اما الدراسة الثانية فهي تعد دراسة استطلاعية وصفية تم تناولها في اطار تاريخي بنسائي مستهدفه الكشف عن أحد الأدوار التاريخية الهامة التي قامت بها الصحافة المصرية في ظل ظرف استثنائي هو تعرض الوطن للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وقد اعتبرت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي المتعدد المستويات لإبراز الجوه المتعددة لهذا الدور وقد تم استبعاد الأسلوب الكمي الاحصائي حرصا على عدم تفتيت الظاهرة المدروسة ولضمان التوصل الى رؤية شاملة تتجاوز بشمولها وتكاملها الدقة والموضوعية المستمدة من التحليل الكمي .

ويضم القسم الثاني من هذا الكتاب أربعة موضوعات تدور حول حقوق الانسان العربي مع التركيز على حق الاتصال في اطار التشريعات والمواثيق العالمية وفي ضوء الممارسات الاعلامية الراهنة في الوطن العربي وذلك في محاولة للاجابة على سؤال يطرح نفسه بالحاج على كافة المشتغلين بالاعلام من الأكاديميين والممارسين العرب وهو هل يمكن أن يحمل المواطن العربي على حقوقه الاعلامية والاتصالية في اطار حرمانه شبه المطلق من سائر حقوقه المجتمعية المادية والمعنوية . . ؟) .

كما تتناول البعد المحظور في الدراسات الاعلامية والمقصود به دراسات الجمهور والراى العام .

وتأتى قضية الراى العام العربى وهل يمكن استطلاعه أو قياسه كى تثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من اجابات على لساس أن هذه القضية تعتمد من المحظورات التى يصعب الاقتراب منها سواء بالاستطلاع أو الدراسة لأن قياس الراى العام يعتمد من أعمال السيادة الوطنية وهذا العرف أصبح فى مرتبة القانون غير المكتوب على مستوى كائفة الأنظمة السياسية فى العالم فضلا عن الوطن العربى بأوضاعه المتميزة حضاريا وسياسيا واجتماعيا . ورغم تمسدد مراكز بحوث الراى العام فى الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة وفرنسا فمن المعروف أن سياساتها وبرامجها البحثية توضع فى إطار السياسة العامة للدولة وفى ضوء أولويتها الداخلية والخارجية وذلك على الرغم من المظهر الاستقلالى الذى تحاول أن تبدو عليه هذه المراكز وإن كان هذا لا يعنى غياب الدراسات الخاصة بجمهور القراء والمستمعين والمُشاهدين لترشيده الأداء الإعلامى وحرصا على تلبية بعض الاحتياجات الاعلامية والاتصالية للجماهير فى بعض الدول الغربية . أما بالنسبة للعالم الثالث فالأمر يزداد سوءا بسبب الغياب المطلق لهذا النوع من الدراسات التى أصبحت حكرا على المؤسسات والأجهزة الأمنية .

ولم يحدث أن اتمدت أى حكومة أو منظمة عربية على إجراء استطلاع أو قياس للراى العام العربى تجاه أى قضية رغم ما يحفل به العالم العربى من قضايا وأشكاليات سياسية وثقافية واجتماعية جديده بالتعرف على راى واتجاهات الجماهير العربية أزائها وإن كانت ظاهرة الاستفتاءات قد انتشرت فى الآونة الأخيرة ومعظمها يتعلق بموضوعات انتخابية أو بشأن إصدار تشريعات أو تدابير حكومية معينة .

وهنا تبرز المحاولة الرائدة التى قام بها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ بتكليف فريق من الباحثين العرب بإعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الراى العام العربى نحو قضية الوحدة العربية وقد حاولت أن أضع هذه المحاولة فى سياقها النظرى والمنهجى الصحيح

في ضوء الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تحيد بنجربة الاستطلاعات
عومها مع عدم اغفال السمات النفسية والذهنية الخاصة التي تتميز بها
الجماهر العربية في ظل الانواع السياسية والاجتماعية المعاصرة .

والواقع ان هذه الدراسات تطرح من الاسئلة وعلامات الاستفهام
اكثر مما تضيف من اجابات او معلومات جديدة فهي تركز على بعض
الاولويات التي تصل الى مرتبة الجذبيات مثل حقوق الانسان العربي
الاجتماعية والسياسية والثقافية والاعلامية التي اكدتها الثورات المعاصرة وتم
ارسائها في صورة نصوص شبه مقدسة تضيفها كقصة المواثيق العالمية
والحلية ولكن يفصلها عن الواقع المعاش خرافات ومصالح ومسافات تجعل
تحقيقها وتحويلها الى جزء من الواقع العربي الراهن شيئا يشبه المستحيل
وقد شغلتنى هذه الهوم كمواطن عربي وكمتخصصة في الصحافة
والاتصال فسميت الى استجلاء الحقيقة من خلال هذه البحوث التي
استهدفت التعرف على حقيقة الدور الذي تقوم به الصحافة العربية سواء
في تنوير الراى العام بهذه الحقوق والدفاع عنها ام في تزيف الراى العام
ببعض الحقوق وتعمية الراى العام عن الانتهاكات التي تمارس يوميا ضد كافة
حقوق الانسان بدءا بحقه في الحياة وانتهاء بحقه في التعبير والمعرفة
والمشاركة في تقرير مصره .

وتأتى الخاتمة في صورة محاولة للاجابة من سؤال مركزي حول
القضايا النسائية والشرائح الاجتماعية النسائية التي تستقطب اهتمام
الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في منطقة الخليج العربي .

وقد يلاحظ على هذه الدراسات ثمة تداخل او تكرار لبعض
الجوانب التي تتناول البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للجمتمعات
العربية المعاصرة ويعزى ذلك الى طبيعة الظروف التي اجريت اثنائها
كبحوث او اوراق علمية قدمت في اطار مؤتمرات وندوات علمية منفصلة
ومتابعة مما دفعنى الى تجميعها وعرضها بصورة اتمنى ان ينحقق
من خلالها التكامل المنهجي والموضوعي المنشود .

وانى اذا كنت قد اهديت الجزء الأول من هذا الكتاب الى طلابى

الذين استلهم منهم الأمل والقسرة على الاستمرار فأننى أهدي الجزء
الثانى الى فاضلة رحلت قبل الأوان هى الدكتورة سوسن عبد المسالك
لنى اسمعتنا برفقتها وزمالتها القصيرة المدى والمميقة الأثر اعتزازا بروح
النبيل والزمالة الرفيعة التى كانت تجسدها . ويبقى الشكر والامتنان الى
رفاق الطريق الصعب اهلى وأصدقائى وملايى .

عواطفة عبد الرحمن

قليوب — نوفمبر ١٩٨٨

الصحافة المصرية الماصرة
أداة تغيير أم آلية استمرار
في إطار النظام الساسى الراهن

ان محاولة استطلاع الأدوار المختلفة التي قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يونيو عام ١٩٥٢ مروراً بهزاتها الأربعة (التجريبية - الناصرية - الساداتية - مبارك) يستلزم التعرف على الملامح الأساسية التي تميزت بها أنشأته الإعلامية في كل مرحلة من تلك المراحل أى تحديد الخط العام للدولة في المجال الإعلامي عبر تلك الفترات .

والواقع ان هناك شبه إجماع بين أساتذة الإعلام سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الغربية بمختلف تياراتها التنقيدية والراديكالية مثل (شرام ، شيلز ، عالوران - جرينر) أو الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية مثل سارورسكى - نورد نسترنج - مائليارث) أو أولئك الذين برزوا في العالم الثالث مثل (حميد مولانا - مراك أوبلجا - الفريد أوبوبو - ريس مائا) على انه ليس هناك أيديولوجية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام بل هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة كما تحدد موقف الدولة من الإعلام وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذي يؤدي الى دعم وحماية قيم ومصالح وأهداف الطبقة أو مجموعة الطبقات أو القوى الاجتماعية التي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع وتتحكم بالثألى في أدوات التعبير السياسي والنظام التعليمي والثقافي .

ويأتى الإعلام كى يجسد من خلال الكلمة المطبوعة والمسبوعة والمرئية هذا البناء المتشابك بجوانبه المادية والفكرية في إطار صيرورى متواصل ومن هنا يمكن القول بأن السياسة الإعلامية هى التخصيص النوعى المتميز الذى يجسد الواقع الاجتماعي بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخي مستخدماً وسائل الإعلام كوسائط وأدوات للتعبير والتوجيه والضمبب الاجتماعي ، وإذا كانت السياسة الإعلامية تكثف من خلال القوانين والتشريعات الإعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها

الاجتماعى أو توجهاتها السياسية فإن نمط الملكية الاعلامية السائد ومدى تدخل السلطة الحاكمة في توجيه الأداء الاعلامى وتحديد نوعية المضامين الاعلامية يمثلان المعيار الحاسم في تحديد الاطار النهائى للسياسة الاعلامية . وإذا سلّمنا بهذا الاطار النظرى الذى يحدد ويوضح ابعاد العلاقة الأيديولوجية والسياسية بين الدولة ووسائل الاعلام والذى يعد بمثابة مدخل ضرورى للتعرّف على ملامح وأسس العلاقة المتعددة الأوجه التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام المصرية فإن تحليلنا سيقصر على تناول العلاقة الخاصة بين ثورة يوليو والصحافة المصرية المعاصرة وذلك في محاولة للإجابة على السؤال المحورى الذى نطرحه هذه الورقة عن طبيعة الأدوار التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو وهل انحصرت هذه الأدوار في دعم وتأييد وتبرير السياسات الرسمية أم في نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة تثبت في حرسها على تزويد القراء والمواطنين بالمعلومات والآراء والأفكار المختلفة حول القضايا الوطنية والعربية والعالمية . وذلك سعياً للتوصل لى استكشاف وتحديد القسوتين الجزئية التى تحكم البعد الذاتى والموضوعى في علاقة الصحافة بالسلطة السياسية خلال فترة تاريخية محددة تشمل المراحل المختلفة لثورة يوليو .

ويلاحظ أن هناك اتفاقاً بين معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر على حقيقة أولية تتلخص في أن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية للثورة لم تطرح تصوراً سياسياً أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ . ولذلك يمكن القول أن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق . وقد اعترف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا انفسهم فجأة في مقامد السلطة . والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى تعد نتاجاً طبيعياً لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين التوجه الإسلامى والاتجاهات الماركسية وإن كانوا جميعاً ينحدرون من الشرائح الدنيا

لطبقة لوسطى . وقد ترك هذا الخليط الفكرى المتباين انعكاساته السلبية الواضحة على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة وخصوصا في المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٥٤) وأسفر عن العديد من الخلافات والتصفيات .

وانطلاقا من المنظور التكاملى الذى بنى عن التجزئ المتعسف للظواهر المجتمعية ويؤمن بوحدة الأنشطة الانسانية وتكاملها مهسا اختلفت أو تنوعت مظاهرها أو تعددت أشكالها المعرفية لذلك فإن تناولنا للتغيرات الاعلامية (الصحفية على وجه الخصوص) سيتم في إطار سياق أشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال ثورة يوليو وهى تتمثل في أربعة مراحل .
..بم تناولها على النحو التالى :

المرحلة الأولى :

وتتضمن الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٤ وتبدأ بقيام الثورة في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وتنتهى بانتهاء ما يسمى بأزمة مارس ١٩٥٤ حيث شهدت مصر في تلك الفترة احداثا سياسية تحاسية أسفرت عن بلورة الموقف الأساسى لثورة يوليو من قضية الديمقراطية كما حسمت قضية استمرار العسكريين في السلطة أو عودة للحياة النيابية الى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة .

المرحلة الثانية :

وتشمل الفترة الناصرية التى تبدأ من ابريل ١٩٥٤ حتى سبتمبر ١٩٧٠ حيث يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين داخل هذه الفترة وترتبط هاتان المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للزعيم عبد الناصر وانعكس بدوره على الواقع المصرى وعلى الخريطة الصحفية كتطويع متميز من تطاماته .

عالمسألة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهى (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت في

الميثاق تمثل الفاصل الزمني بين المرحلتين . كذلك تبرز الفروق الجوهرية بين مضمون الوثيقتين حيث تشتمل الوثيقة الاولى على الملامح العسامة لأحلام عبد الناصر وخطوطه في المسألة الوطنية والاجتماعية بينها نحمل الوثيقة الثانية صياغة محددة وحاسمة للخط الفكري والسياسي الذي نبناه عبد الناصر والذي ينصح عن انحيازه الواضح لمصالح الطبقات الشعبية في مصر . وهنا يمكننا ان نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهي تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٦١ حيث شهدت الصحافة في نهايتها تغيرات جذرية في أوضاعها التنظيمية وعلاقتها بالسلطة السياسية تمثلت في صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) .

اما المرحلة الثانية ويطلق عليها مرحلة التحول الى الاشتراكية وتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . والواقع ان هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكري الذي طرأ على قيادة السلطة السياسية لثورة يوليو فحسب بل يدخل في اعتباره بنفس القدر من الأهمية المعيار المجتمعي الذي يشر الى التغيرات التي طرأت على البنية المادية والثقافية للمجتمع المصري في تلك الفترة .

المرحلة الثالثة :

ونشمل الحقبة الساداتية من أكتوبر ١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٨١ حيث شهد المجتمع المصري بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الاجراءات الاشتراكية واعلان سياسة الانفتاح لاقتصادي وتبنى صيغة التعددية الحزبية وتوقيع معاهدة الصلح المنفرد مع اسرائيل وقد كان لهذه التغيرات وقها المباشر في المجال الاعلامي وخصوصاً الصحافة حيث شهدت صدور العديد من القرارات التي انتهت بصور قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ وأسفرت عن بروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تمثلت في ظهور الصحف الحزبية الى جانب الصحافة القومية التي كانت سائدة من قبل علاوة على وقوع العديد من الصدمات بين قيادة السلطة السياسية وبين الصحفيين وجهازهم النقابي .

المرحلة الرابعة :

وتبدأ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك للسلطة منذ أكتوبر ١٩٨١ حتى اللحظة الراهنة عام ١٩٨٧ وأهم ما يميزها اتساع نهامش المسوح به نمييا لحرية التعبير والحركة السياسية المتعددة لمراكز الانجاعات مع بقاء واستمرار الثركة الساداتية المتطلة فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والقوانين الاستثنائية والمعاهدة المصرية الاسرائيلية والانفتاح لاقتصادى والمقاطعة العربية لمصر .

وقد انعكس ذلك على الخريطة الصحفية التى لم تشهد تغيرات ذات بلى نيماء عدا ظهور بعض الصحف الحزبية الجديدة . وتلخص المراحل نسبقة الاطار الزمنى للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية إما ابعاد عذء العلاقة من الناحية الموضوعية فهى تتضمن ما يلى :

١ - البعد التنظيمى ويشمل :

- (أ) التشريعات الاعلامية (قوانين المطبوعات) .
- (ب) الممارسات (العلاقة الفعلية) .

٢ - البعد الاقتصادى ويشمل نمط الملكية والتمويل .

٣ - البعد الفكرى ويتضمن مواقف الصحافة المصرية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال مراحل الثورة ويمكن عرضها

على النحو التالى :

المرحلة الأولى : ١٩٥٢ - ١٩٥٤ :

وتشمل قسيتين هما :

- (أ) الصحافة والفناء الأحزاب .
- (ب) الصحافة ولزمة مارس ١٩٥٤ .

المرحلة الثانية : أولا : من ١٩٥٤ - ١٩٦٠ :

وتشمل قضية واحدة هى الصحافة والانتخابات علم ١٩٥٧ .

ثانيا : من ١٩٦١ — ١٩٧٠ :

وتشمل قضيتان هما :

- (أ) الدحول الاشتراكي .
- (ب) الصراع العربي الاسرائيلي .

المرحلة الثالثة : ١٩٧١ — ١٩٨١ :

وتشمل قضيتين هما :

- (أ) الانفتاح الاقتصادي .
- (ب) الصلح مع اسرائيل .

مع مراعاة ظهور الصحف الحزبية في تلك الفترة وادخالها في اطار
المعينة المدروسة .

المرحلة الرابعة : ١٩٨٢ — ١٩٨٧ :

وتشمل قضيتين هما :

- (أ) الانتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ .
- (ب) الدعم .

المرحلة الأولى : يوليو ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٤

شهدت هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية (يناير ١٩٥٣ ومصادرة أموالها والإعلان عن فترة أنتقال مجتهدا ثلاث سنوات . وقد ترتب على ذلك توقف صدور الصحف الحزبية التي كانت تصدر عن الأحزاب المنفردة وتشمل صحف الوفد - المصري - صوت الأمة - الطليعة مضافا إليها ٢٢ صحيفة أخرى صدر قرار وزارى فى مايو ١٩٥٤ بإثبات عجم انتظام مسدورها منها بعض الصحف الحزبية . علاوة على الأمر العسكرى الذى صدر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ والذى يقضى بتعطيل ومصادرة بعض الصحف والمجلات مثل الصباح والنذير ومنها الصحف الماركسية وهى الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب وذلك بسبب كتاباتها النقدية المعارضة لحركة الجيش وتساعد هذا النقد بمسند اعدام العاملين خميس والبقرى الذين اتهموا فى حوادث مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى سبتمبر ١٩٥٢ وقدما لمجلس عسكرى أصدر الحكم بأعدامها .

وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية ورجال الصحافة بسبب سلسلة المواقف العدائية التى اتخذتها حركة الجيش من الصحافة والتى استهلقتها بالأمر العسكرى رقم ١ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقب القضاء القبض على مصطفى أمين بسبب (محاولة نشر انباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية) ولذلك تقرر فرض رقابة قبل النشر وضرورة الحصول على امر كتابى من الرقيب الحربى بأجازة النشر والتهديد بمصادرة الصحيفة وتعطيلها نهائيا فى حالة مخالفة هذه التعليمات .

وازاء احتجاج الصحفيين على فرض الرقابة أعلن مجلس قيادة الثورة عن رفعها فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ مشيرا الى أنه سوف يعتد على ضمير الصحفيين وقدرتهم على التمييز بين ما يجب ان ينشر أو لا ينشر مؤكدا أنه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدلها غير أن الرقابة لم تلغ بالفعل ،

الا في ١٢ أغسطس ١٩٥٣ بالأمر العسكري رقم ٣٩ وسرعان ما أعيدت مرة أخرى في أكتوبر من العام نفسه بالأمر العسكري رقم ٥٢ لأسباب تتعلق بحماية الأمن والنظام العام ، كما جاء في بيان الحاكم العسكري المصام . وأصبح التوتر والقلق وعدم الثقة هي القانون الذي يحكم علاقة القيادة بالصحافة والصحفيين بسبب توالى قرارات المصادرة واعتقال بعض الصحفيين . وتساعدت شكاوى الصحفيين من اشتداد قبضة العسكريين وتصدت مجلة روز اليوسف (١) للتعبير عن قلق الصحفيين واحتجاجهم مطالبة بضرورة رفع الرقابة . كذلك شاركت صحيفة المصري في المطالبة بضرورة انهاء الأحكام العرفية وإغلاق المعتقلات التي ظلت مفتوحة منذ قيام الثورة .

ولكن استمر التصعيد من جانب قادة الثورة حيث دأبوا على توجيه الاتهامات والهجوم على الصحافة كجزء من هجومهم على الأحزاب والقيادات الحزبية وخصوصا الوفد (١) . وقد بلغت الأزمة ذروتها بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة من الصحفيين الذين كثون يتقاضون المصاريف السرية من الحكومات السابقة وقد شاركت بعض الأعلام في هذه الحملة (٢) ويمكن أرجاع البداية الصداقية التي تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية في السنوات الأولى من الثورة الى غياب التصور الاستراتيجي لدى قيادة الثورة وعدم وجود خطة مبرمجة تحدد كيفية التعامل مع القوى السياسية التي كانت تتحكم آنذاك في الواقع المصري بمختلف قطاعاته الاقتصادية والسياسية والإعلامية . مما أسفر عن وقوع العديد من الصدمات التي كانت الصحافة أبرز مجالاتها علاوة على الاختلاف الجذري بين توجهات النخبة العسكرية وحدانية تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة وبين هؤلاء الآخرين الذين لم يتعدوا من قبل مواجهة هذا النمط من السلوك السياسي الذي تشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع الى العنف والشدة والتسلط .

وقد تميزت الخريطة الصحفية في مصر عند قيام الثورة بسيادة طابع الملكية الخاصة حيث كانت كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة لا تخرج عن نطاق العائلة (آل زيدان في دار الهلال وآل تقلا في الأهرام) كما كانت كل من روز اليوسف والمصري والبلاغ منشآت فردية تملك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتح والأخيرة عائلة عبد القادر حمزة

وكانت اخبار اليوم المملوكة للاخوان مصطفى وعلى امين هي الدار الصحفية الوحيدة التي اقبلت شركة ذات مسئولية محدودة هي شركة اعلانات الاخبار (إيڤي) الى جانب ذلك كانت هناك الصحف الحزبية وهي صحف خاصة غير تجارية تديرها الأحزاب وقد توقفت هذه الصحف بعد الغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣ . مثلها بدأت ثورة يوليو دون تصبور استراتيجي مسبق أو خطط محددة ذات أولويات وبرامج مرحلية فيما عدا المبادئ الستة التي اتسمت بالعمومية ، كذلك لم يكن لها تنظيم سياسي يطور اهدافها وبرامجها بالمثل لم تكن تلك صوتا اعلاميا مستقلا ، وكان من الصعب عليها في البداية أن تستقطب احدى الصحف القائمة كي تجعل منها لسقا ناطقا باسم الثورة . وازاء موجة العداة التي تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن امامها مخرج سوى اللجوء الى اصدار صحف جديدة قادرة على التعبير عن توجهاتها وخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسي والصحفي في مجتمع ما قبل الثورة . وقد كانت مجلة التحرير هي باكورة الاصدارات الصحفية باسم الثورة وقد صجرت في سبتمبر ١٩٥٢ كجلة نصف شهرية عن ادارة الشؤون العامة للثورات المسلحة بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل احبب حمروش وحلمي سلام وقاسم جوده وعبد العزيز صادق وتلقها جريدة الجمهورية التي صدرت (ديسمبر ١٩٥٣) عن هيئة التحرير أولى التنظيمات السياسية التي استحدثتها ثورة يوليو وأعلنت عن برنامجها لأول مرة في ١٥ يناير ١٩٥٣ أى قبل اعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط . وقد اثبت وجودها كضرورة ملحة لمساندة الثورة في مواجهة الفراغ السياسي الذي كان سينجم عن حل الأحزاب . وقد تم تشكيل هيئة التحرير من خليط من السياسيين القدامى والمتقنين والضباط الذين يمثلون شتى الاتجاهات والانتهايات السياسية . وقد جاء تشكيل هيئة التحرير وبرنامجها بتسقا تاما وفكر قيادة الثورة في ذلك الحين حيث كانت تتطلع الى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمتقنين والشباب المؤازرتها . وقد كان برنامجها أقرب الى المبادئ الستة التي تتسم بالعمومية وعدم التحديد . وقد قامت الهيئة بدور ملموس في التصدي للتسوية السياسية المصرية عندما بدأ الصدام في أوائل عام ١٩٥٣ غير أن

أهم أدوارها على الإطلاق هو ما قامت به في تنظيم عملية الإضراب العام لتقبلات النقل المشترك وهو الإضراب الذي أنهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التي طالبت بمعودة الأحزاب وعودة الجيش إلى تكتاته . وقد ظلت كل من مجلة التحرير وصحيفة الجمهورية يغفلان الصوت الرسمي لثورة يوليو طوال المرحلة الأولى وأن كانت الثورة استمرت في سياسة إصدار صحف جديدة ناطقة بلسانها وبعبارة عن توجيهاتها ولكن في المراحل التالية كما سيأتي ذكره . وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة (في يناير ١٩٥٤) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية) .

انتهت هذه المرحلة باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هي التحرير - الجمهورية ، الثورة واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل در الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف .

قضايا المرحلة الأولى : (١٩٥٢ - ١٩٥٤) :

وإذا كان الغاء الأحزاب ١٦ يناير ١٩٥٣ يمثل أبرز الأحداث التي شهدتها المرحلة الأولى من ثورة يوليو فإن ما يهمنا هو رصد وتحليل موقف الصحافة المصرية من هذا الحدث في ضوء السؤال المحوري للورقة .

لوحظ أن الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها لم تشر إطلاقاً إلى احتمال الغاء الأحزاب الليبرالية عندما ظهرت الدعوة إلى تطهير الأحزاب في ٣١ يوليو ١٩٥٢ وأن كان هناك اختلاف واضح بين معالجات الصحف التقليدية وصحف الثورة لهذه القضية فقد دأبت هذه الصحف ' صحف الثورة ' على ادانة موقف الأحزاب رغم استبعادها تماماً لامتكانية الغاء هذه الأحزاب بل وهجومها على هذه الفكرة (٣) ولكن بعد اتخاذ قرار الإلغاء اختلف موقف صحف الثورة إذ انخرطت في محاولة شرح وتبرير ما حدث من شدد وجنوب بين الثورة والأحزاب مع استمرار حملاتها لتشويه هذه الأحزاب والتشهير بها (٤) . وقد حرصت صحف الثورة على تبرير المواقف والإجراءات

التي اتفختها قيادة الثورة ضد الأحزاب ولم تتوقف حملات الهجوم والتشهير على الأحزاب والسياسيين القدامى في كل من صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وقد شارك فيها جمال عبد الناصر وأثور السادات بعدة مقالات (٥) . على أن الساحة لم تخل من بعض الأصوات التي أخذت تدعو للعمل الحزبي وحسب تكوين الأحزاب كشرط أساسي للديموقراطية وأبرز مثال لها الاستفتاء الشجير الذي نشره المصور بعنوان (١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم في نظام الحكم) وقد اعتقل صبرى أبو المجد واعتبر هذا الاستفتاء دسيسة حزبية (٦) . ويتضح لنا مما سبق أن صف الثورة هي "تي اختطت هذا التقليد الذي انتشر وذاع فيها بعد وأصبح سمة بارزة في الصحافة المصرية في المراحل التالية وهو أسلوب التحرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذه القرارات والإجراءات .

وهنا نسجل بداية تخطي الصحافة المصرية عن أحد وظائفها الرئيسية وهي توعية القراء والمواطنين وتزويدهم بمختلف المعلومات والأفكار والآراء في القضايا المطروحة عليهم وذلك بهدف تنويرهم وتوعيتهم ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ممارسة النقد بكافة صوره وأشكاله وعرض وتفنيد وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية والاجتماعية .

بعد ذلك ننقل إلى الحدث الثاني الذي تميزت به المرحلة الأولى من ثورة يوليو وهو ما اصطلح على تسميته بأزمة مارس ١٩٥٤ (٧) والمعروف أن هذه الأزمة قد بدأت باستقالة محمد نجيب في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وما ترتب عليها من اعلان مساندة بعض وحدات الجيش له ثم اندلاع المظاهرات التي نظمها القوى السياسية والأحزاب الليبرالية والشيوعيون والاشيوان ، تلويحاً له مما أسفر عن سقوط العديد من نعتلى وتراجع مجلس قيادة الثورة مما هذه الأحداث وتلى ذلك عودة محمد نجيب ومسحور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التي تنص على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقوم بإعداد الدستور الجديدة وإقراره وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتمنى إجراء الانتخابات وقد تقرر بناء على ذلك الغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والنشر فيها عدا الشؤون العسكرية . وقد شهدت الصحافة المصرية في تلك الفترة انفرجاة لم تتكرر مطلقاً

بعد ذلك حيث تصاعد وازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديمقراطية وظهرت العديد من الكتابات التي طالبت بضرورة النفس في الدستور الجديد على حق الانسان المصري في الحرية والسلام والمساواة (٨) كذلك ظهرت الدعوة الى الأخذ بنظامى الجمهورية البرلمانية والاشتراكية (٩) وتعددت الكتابات التي تناولت حقوق المواطنين والانتخابات مطالبة بحق العمل السياسى للاخوان المسلمين والشيوعيين (١٠) .

ومما يجدر ملاحظته ان صحيفة الجمهورية الناطق الرسمى باسم الثورة هى التى اتاحت الفرصة لكافة الاتجاهات بينما سجلت بعض الصحف التقليدية تخاذلا وترددا واضحا تراوح ما بين موقف الحياد السلبي الذى التزمته به الأهرام حيث لكفت بنشر الأحداث والوقائع دون تعليق وموقف التعلق للثورة من خلال تجديد الهجوم على الوند والتشكيك فى قدرة الشعب المصري على ممارسة حياة نيابية صحيحة وهو الموقف الذى انتهيته صحف أخبار اليوم (١١) أما روز اليوسف فقد اخذت موقفا صلبا فى الدماخ عن الديمقراطية وتشجيع مجلس قيادة الثورة على السير فى هذا الاتجاه والمطالبة باجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية الى مصر (١٢) . لاشك أن هذه الانفراجية التى شهدتها الصحافة المصرية ترجع فى الأساس الى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة . وقد اسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة ذاتها فى الوقت الذى لم تتوقف هذه الصحف عن توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة ازاء أحداث مارس مع استمرار التصدى للقوى السياسية القليلة (الوند والخوان) (١٣) ويلاحظ أن الاتجاه الرسمى قد سيطر على صحف الثورة بعد الغاء قرارات ٢٥ ٤ ٥ مارس ١٩٥٤ واختفت الأصوات التى نادى بالغاء الأحكام العرفية وتكوين أحزاب جديدة وحق الاخوان والشيوعيين فى العمل السياسى . وهكذا حسبت القضية لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها ومنذ ذلك الحين سلطات الاشواء الاعلامية على شخصية جمال عبد الناصر خصوصا فى صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وظهرت بعض المقالات التى تهاجم نقابة الصحفيين وتطالب بتطهيرها من الرجعيين .

المرحلة الثانية : الفترة الناصرية ١٩٥٤ - ١٩٧٠

تمكس هذه الفترة التطور التدريجى الذى طرا على توجهات القيادة السياسية لثورة يوليو بعد ان حسمت أحداثك أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وانصارها من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما اختفت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب الممرى فى تكوين أحزابه وانتهى نادى بالغاء الأحكام العرفية . ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠ ، ١٩٦١ امتدادا لها من زاوية لاستمرار النخبة العسكرية فى التطور التجريبي خصوصا فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى التوجهات الاقتصادية للثورة . اما نقطة الاختلاف الأساسية مهى تتمثل فى انفراد النخبة العسكرية بالسلطة والساحة السياسية واختفاء خصوصها السياسيين والأيدولوجيين . والواقع أن هذه الصراعات التى شهدها المجتمع الممرى بين قادة ثورة يوليو وسائر القوى السياسية القديمة ، وكانت الصحافة أبرز أدواتها ، لم تمس البنية الاقتصادية التى ظلت على ما هى عليه قبل قيام الثورة . وقد ظل النظام الاقتصادى الحر هو السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد الممرى حتى عام ١٩٥٧ عندما أعلن لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر أن القيادة السياسية تهدف الى اقنامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى وقد توالى ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها النعملى فى السيطرة على وسائل التوجيه الاعلامى لاوتقافى . فقد نشأت وزارة الثقافة والارشاد القومى لأول مرة فى تاريخ مصر فى نفس العام الذى نشأت فيه وزارة الصناعة (عام ١٩٥٧) وكنهايا ترمز الى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاعتماد القومى والثقافة القومية كذلك شملت قوانين التأمين الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة فى عام ١٩٦٠ تأييد جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) .

وهنا يمكننا أن نميز بين مرحلتين في إطار الفترة الناصرية . المرحلة الأولى التي تمثل استمرارا للطور التجريبي للثورة مع ظهور بعض الازهاصات التي كانت بمثابة المدخل الانتقالي للمرحلة الثانية التي تمثل بداية التدخل الواعي المقصود من جانب الدولة في توجيه وإدارة القطاعات الرئيسية ونعني بها الاقتصاد والثقافة والإعلام .

المرحلة الأولى من الفترة الناصرية : ١٩٥٤ — ١٩٦١ :

وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصعود الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦ وإعلان قيام الاتحاد القومي حيث جاء النص على تشكيله في المادة ١٩٢ من الدستور كما نص على أن يقولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة وقد لخص عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومي بتكديده على الدور الذي سيقوم به هذا الاتحاد في صيانة الوحدة الوطنية للبلد ولذلك فهو بمثابة (إطار وطني يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار) (١٤) .

ويلاحظ من مراجعة بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي والتصريحات التي أدلى بها عبد الناصر آنذاك وكتابات هذه الفترة أن الهدف الأساسي من تشكيل هذا التنظيم والنص عليه دستوريا هو محاولة خلق شكل تنظيمي بديل للأحزاب مستلهمين تجربة سالاازار الدكتاتور البرتغالي المعروف خاصة وأن على صبرى كان قد أوغند في مهبه رسمية الى البرتغال لدراسة التنظيم السياسى الذى يحمل نفس الاسم / الاتحاد القومى () والذى اعتمد عليه سالاازار فى حكم البرتغال حكما مطلقا لمدة تزيد عن تلك قرن(١٥) . وكما سيطر العسكريون على هيئة التحرير تكرر نفس الشيء بالنسبة للاتحاد القومى . ورغم أن كلمة الاشتراكية قد ظهرت لأول مرة فى وثائق ثورة يوليو عندما جاء فى نص قرار تشكيل الاتحاد القومى بأنه (تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح لهم الفرص للتعاون على علاج المشكلات المحلية والعامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديوقراطى التعاونى وهو سبيلنا الى الديوقراطية السلبية) (١٦) . ومع ذلك فقد منعت العناصر ذات التوجهات الاشتراكية من الانضمام الى الاتحاد القومى .

كذلك جاء في بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي انه تنظيم شعبي لكل المواطنين ، والواقع انه استبعدت كافة العناصر التي كان لها نشاط سياسي قبل الثورة ويتصدهم الشيوعيين والاشوان المسلمين . ولذلك اقتصر هذا التنظيم على العسكريين وأهل الثقة من المدنيين واستخدمته رئاسة الدولة كدأاة لتبرير وتبرير اختياراتها السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات العامة ولعضوية النقابات ونقل ملكية المؤسسات الصحفية اليه بزعم انه مؤسسة شعبية واتخاذها قناعا لاختفاء سيطرة الحكومة على الصحافة .

وتتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة حتى نمة الهرم السياسي ممثلا في رئيس الجمهورية . وقد شهدت مصر في تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغييرات وزارية في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت في الأصولم ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . واستمرارا لسياسة الثورة في إصدار صحف جديدة ناطقة باسمها شهدت هذه المرحلة صدور صحيفة الشعب في يونيو ١٩٥٦ التي تم ادماجها في صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ . وفي أكتوبر ١٩٥٦ صدرت صحيفة المساء التي بدت كمنبر لليسار الماركسي حتى مارس ١٩٥٩ حيث تم اعتقال معظم كتابها ومحرريها من الصحفيين وأساتذة الجامعات . وفي يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بناء الوطن الشهرية التي كانت تتبنى الدعوة للاقتصاد الحر والثقافة الغربية وذلك لأحداث التوازن مع صحيفة المساء .

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان يولي اهتماما خاصا للصحافة تمثل في إشرافه المباشر على تعيين رؤساء التحرير والمسؤولين عن إدارة المؤسسات الصحفية وقد شهدت هذه المرحلة ازدياد العنصر العسكري بين القيادات الصحفية حيث ارتهسن تعيينهم أو استثمارهم أو عزلهم من وظائفهم الصحفية بمدى التزامهم بالأنجيبيات العامة للتبادة الناصرية . وقد تعرضت الصحافة المصرية عامة وصحف الثورة على وجه الخصوص للعديد من التقلبات الناتجة عن تغيير الرئاسة مما ساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار انعكست على السياسات التحريرية والأوضاع الإدارية لهذه الصحف ومحرريها (١٧) .

وفيمما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة يلاحظ أن أحداث أزمة مارس التي أسفرت عن تصفية القوى السياسية المناوئة للثورة انتهت بإعلان حل مجلس نقابة الصحفيين وإدانة لبعض الصحفيين واتهامهم بالحصول على مصروفات سرية من الأحزاب القومية . وتمددت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة وحتى صدور الدستور المؤقت في يناير ١٩٥٦ حيث نصت المادة ٤٥ على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون . وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكري وبوقوع العدوان الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦ عانت الرقابة على الصحف ثم تقرر إلغاؤها في يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على الأنباء العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومي . والغريب أن يتوكلت قرار إلغاء الرقابة مع انشاء مكتب الرقابة على المطبوعات في وزارة الإرشاد القومي وقد كان يمارس سلطاته من خلال استفتاء رؤساء التحرير وتزويدهم بالتعليمات بصورة ودية (١٨) .

هذا وقد شهدت هذه المرحلة أبرز حدث في تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو صدور قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في مايو ١٩٦٠ . وقد جاء هذا القانون كى يقن ما كان سائدا في المرحلة السابقة حيث حدد بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية . إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومي سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور واشترط عضوية الصحفيين للاتحاد القومي وكذلك العلاقة الإدارية والقانونية حيث اشترط تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية كى تتولى الشؤون الإدارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومي وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى إصدار هذا القانون إذ جاء بها (١٩) (أن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسيلسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لإقامة ديمقراطية حقبة فان هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لانهما تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع (٢٠) .

ورغم ان صيغة الاتحاد القومى قد تم اقتباسها من التجربة السالازارية فى البرغزال غير ان مبرغات قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) تتشابه الى حد بعيد مع تراث التجربة الليتينية فى الصحافة السوفيتية التى استندت الى مبدأ تحرير الصحافة من سيطرة راس المال وسيطرة الامراء توطئة لتسخيرها لخدمة اهداف ومصالح الطبقة العاملة . وهذا فيما نلاحظ عمومية انصياعة وعرضها فى المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة المصرية خصوصا فيما يتعلق بتحديد القسوى الاجتماعية المستفيدة من تأميم الصحف وان كان يرمز لها بالمصطلح المطاط (الشعب) .

ولا تكتفى المذكرة بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الاعلام من ناحية الملكية بل تشير الى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى اذ ترى ان الصحافة تعد جزءا من التنظيم الشعبى شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة .

وهنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور الذى نص على انشاء مجلس نيابى هو مجلس الأمة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطات حله (المادة ١١١) ولا يمكن الترشيح لمجلس الأمة الا عن طريق الاتحاد القومى (المادة ١٩٢) .

وهنا تكتمل الصورة وتتبلور ابعاد العلاقة بين الصحافة المصرية والقيادة السياسية لثورة يوليو من خلال نصوص قانونية ودستورية واضحة ومحددة .

وقد طرح عيسد الناصر تصوره الكليل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع به وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠ . ويعتبر هذا الحديث وثيقة هامة تصدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية . وقد تضمن حديث عبد الناصر نقدا

حاداً لمحافة ما قبل الثورة وخصوصاً في تركيزها على الشرائع العليا لمجتمع العاصمة واعتبارها بكل ما هو هامشي في حياة الشرائع العليا. (مجتمعات النوادي) مع اهتمامها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة وخصوصاً العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى . هذا وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بتقوّن تنظيم الصحافة . وقد برز ذلك الترحيب في العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير (٢١) .

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٥٧ :

تتميز انتخابات ١٩٥٧ بأنها جرت في ظل ظروف استتبت فيها الأوضاع السياسية لصالح قيادة ثورة يوليو كما تم تقنين هذه الأوضاع من خلال الدستور المؤقت والقوانين التي صدرت بمكسلة لما جاء في الدستور . ورغم مظلة الأمان الدستوري والسياسي التي احتمت بها القيادة السياسية غير أن هذا لم يحل دون لجسوتها إلى تشكيل لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس النيابي وذلك لأسباب أوردتها جمال عبد الناصر في حديثه لشبكة التليفزيون البريطانية قائلاً (بأنه كان لابد من التأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التي ارتضاها الشعب المصري) (٢٢) ، وقد استشهد عبد الناصر بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير عندما أعرب جورج واشنطن بعد الانسحاق على الدستور ١٧٨٨ عن تخوفه من قيام أحزاب لاحتلال أن تؤدي إلى قيام حرب أهلية (٢٣) وهنا يبدو للمرة الثالثة غلبة الطابع الانتقائي على أسلوب اختيار الخبرات والتجارب السياسية التي اقتبست منها قيادة ثورة يوليو بعض الأحزاب والتنظيمات علاوة على عدم انساقها مع خصوصية التاريخ السياسي المصري الحديث ، والمعاصر فتارة يكون الاقتباس من البرهغال (الاتحاد القومي) وتارة أخرى يكون من التجربة السوفيتية في الصحافة وتارة ثالثة يكون من التجربة الأمريكية في الانتخابات وحظر تكوين أحزاب جديدة .

ولا شك أن تعدد المنابع السياسية مع وضوح تناقضها قد أفصح من غياب المنظور الاستراتيجي والرؤية الأيديولوجية الواضحة وسيادة المنهج

الانتقالى لدى القيادة السياسية للثورة . وانعكس بالتالى على الممارسات السياسية للثورة التى حفلت بالكثير من المتناقضات وكانت الصحافة المصرية مجالا خصباً لهذا التناقض والتخبط الذى نال منها كهفة وكرسالة . وما يجدر ذكره ان انتخابات ١٩٥٧ قد جرت فى مناخ اتسم بحرية نسبية رغم لجوء القيادة السياسية الى إغلاق بعض الدوائر وقصرها على عدد من الضباط الذين أتيح لهم للمرة الاولى دخول أول مجلس نيابى منتخب بعد ثورة يوليو .

وقد اتسمت معالجات الصحافة لمجريات الانتخابات وما تلاها الترشيع — الدعائية الانتخابية — أعمال المجلس النيابى الجديد (بالطابع الرسمى وكانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان(٢٤) ويلاحظ أن هناك بعض التباينات التى برزت فى اطار الرؤية الرسمية التى انفردت بها معظم الصحف المصرية تزعمتها جريدة الجمهورية وقد تمثل هذا التنوع فى بعض الأقسام التى طرحت آراء مدروسة وقدمت معالجات جادة واثبتت فروسية الانتخابات كى تطرح بعض المطالب والتساؤلات الجوهرية مثل المطالبة بوضع قانون للانتخاب ضمانا لتشكيل برلمان سليم قادر على حماية مكاسب الثورة من ناحية وحماية النابحين من شتى الضغوط او التزوير . وقد تبنى هذه الدعوة د. محمد مندور(٢٥) وكذلك ظلمت جريدة المساء بدور بارز وتميز فى توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والدعوة الى ترشيد الدعائية الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطنى(٢٦) .

وفى هذا ذلك يلاحظ غلبة الطابع الدعائى والنفمة الانتشائية على سائر الكتابات والمعالجات التى تقدمتها صحف الثورة من انتخابات ١٩٥٧ والبرلمان المنتخب عنها .

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية : ١٩٦١ — ١٩٧٠ :

تمثل هذه المرحلة بدء اكتمال التوجس الأيديولوجى والسياسى لثورة يوليو الذى كشفت عنه بصورة قاطعة اجراءات يوليو ١٩٦١ حيث حسمت طابع التردد وعدم الوضوح الذى سيطر على التوجهات السياسية

والاقتصادية والاعلامية في السنوات الاولى للثورة واجابت عن السؤال المركزي الذي كان يواجهه القيادة السياسية للثورة وهو اى الطريقين تختار ؟ طريق التطور الرأسمالى أم طريق التحول الاشتراكى ؟ وبمصدر قوانين التأميم تبنت الثورة الطريق الثانى . وفى اعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السوري قدم عبد الناصر أول نقد رسمى لمفهوم الاتحاد القومى ونظمايه وإعلن من خطة جديدة لاعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر وكان ثمرتها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى مايو ١٩٦٢ وفى أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل فى المضمون . وفى اعقاب اقرار الميثاق الوطنى نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التى تصدتت بانها (العمال والفلاحين والمتقشون والجنود والرأسمالية الوطنية) . وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام وعلى الأخص الصحف وبكلفت هذه الملكية قد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بمصدر قانون تنظيم الصحافة وفى اطار تركيزه على المضمون الاجتماعى للديموقراطية حدد الميثاق الوطنى الاطار العام لحرية الصحافة والحدود المسموح بها للنقد والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق . وقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية من كبار الملاك وكبار الرأسماليين هم الأعداء التقليديين للثورة وبالتالي فهم يشكلون القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة وقد حدد الميثاق مجموعة الضوابط التى تحكم الممارسات الصحفية مشيراً الى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسى الذى يستند الى تنظيم سياسى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . كذلك لم يكن مسموحا بتوجيه النقد للنظام الاجتماعى الذى يقوم على تنويب الفوارق بين الطبقات او رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادى ولكن كان من المسموح توجيه النقد الى معوقات التطبيق الاشتراكى والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء فى اطار الصيغة التى حددها الميثاق الوطنى .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الاطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية وخصوصا ما يتعلق بأوضاع العاملين فيها من محررين وموظفين وعمل

وتصعيد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس ادارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بنشر والاعلان والطباعة والتوزيع . وقد حرمست القيادة السياسية للثورة في جميع المواثيق والتصريحات التي صدرت عن عبد الناصر خلال حقبة الستينيات على إبراز حرصها على ضمان حرية الصحافة وانكار وجود رقابة على الصحف . والواقع أن الرقابة لم تلغ أو تختفى مطلقا بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير وقد اعترف عبد الناصر بذلك في إحدى تصريحاته في أغسطس ١٩٦٦ عندما أشار الى أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رؤساء التحرير هم المسؤولون .

ورغم هذه التأكيدات الرسمية فإن ممارسة النقد حتى في حدود الصيغة التي أوردها الميثاق لم يكن مسموحا بها إلا في أضيق الحدود سواء بالنسبة للمواقع أو الأشخاص أو الموضوعات وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التي يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجرؤون على ممارسة النقد لأحد المسؤولين أو لبعض الممارسات التنفيذية .

وفي إطار أحكام الدائرة المركزية على رؤساء مجالس إدارات الصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحجيم سلطاتهم وصلاحياتهم وإبرازها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس الإدارات بالصحف الى وزير اندولة وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة وهذا القرار يتناقض مع ما جاء في قانون المؤسسات الصحفية الصادر في مارس ١٩٦٤ والذي منح رؤساء مجالس إدارات الصحف سلطات واسعة . وهناك أيضا نموذج آخر من القيود الخفية التي فرضتها القيادة السياسية على خيرة الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس الإدارات وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .

ولم تكف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التي حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود ممارسة المهنة وصيغة التعامل مع مفردات الواقع السياسي والاجتماعي بل وسهكت لنفسها بالتدخل في تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلا من ترك

مهمة اختيارهم للمصحفين انفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية .

ورغم ان المساحة التي كانت مخصصة للرأى لم تتجاوز رأى الصحيفة وبعض الأعمدة الموزعة على صفحات الصحف وكثفت أغلب الكتابات لا تخرج عن صيغة التبرير أو التأييد أو المشاركة في الحملات التي كان يخوضها النظام الحاكم من أجل تعبئة الرأى العام واقناعه بالسياسات المختلفة التي يتبناها النظام سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى . وقد يكون هناك استثناء وحيد يتمثل فى صحيفة المساء . ورغم كل ذلك لم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديموقراطية التي اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والمصحفين وكان أبرزها نقل بعض الصحفیین من عملهم فى المؤسسات الصحفية الى مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة وأن النقل منها للجهاز الادارى للدولة جائز . وكان هذا الاجراء اسوا من مصادر بعض الاعلام بسبب تخطيها لحدود النقد المباح ، اذ كشفت القيادة السياسية بهذا الاجراء (نقل الصحفیین الى وظائف ادارية بالقطاع العام) عن تقييدها الفعلى للصحافة ونظرتها اليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك استطعت منها كل ما يميزها كهيئة لها رسالتها المتميزة فى الاعلام والتوير والتوعية وتشكل الرأى العام بصورة تتفق مع ما نصت عليه المواثيق المحلية والعالمية وخصوصا ميثاق حقوق الانسان واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية . ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزية يونيو ١٩٦٧ وقد كانت لها آثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة ل طرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول اسباب الهزية وطبيعة الصراع العربى الاسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الاعلام وخاصة الصحف وهل هى أداة للتوير وتزويد المواطنين بالحقائق أم أداة للتضليل وتزيين الحقائق . وقد ارتفعت الأصوات تطالب بحاسبة المسئولين عن الهزية وتنادى بالتغيير وضرورة اقامة ديموقراطية سليمة .

وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير اذ كان هذا الاجراء ضروريا لامتصاص حالات السخط والغضب العام

التي اجتاحت الراى العلم المصرى والتي تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨) وان كانت الصحف قد حاولت أن تقلل من شأنها وذلك حرصت على نشرها فى أضيق الحدود .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كى يحدد معالم التغيير القادم ويربط بينه وبين ضرورة توفر كل الضمانات التى تكفل حرية التعبير والنشر والبحث العلمى والصحافة (٧٢) .

وقد أعقب صدور بيان ٣٠ مارس موجة متصاعدة من المناقشات حول مفهوم حرية الصحافة والدور السلبى للاتحاد الاشتراكى مالك الصحف الذى تخلى عن حقوق الملكية واكتفى بتعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف ولم يرق بدوره المفترض فى متابعة ما ينشر وتشجيع الأعلام الجادة والنهوض بحرية الصحافة بفهمها الإيجابى . واثرت فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى قضية الأوضاع الصحفية السائدة وضرورة وضع تنظيم جديد لها يضمن للصحافة مزيدا من الفاعلية والمشاركة فى بناء الوطن . وفى سبتمبر ١٩٧٠ صدر القانون الجديد لتنشيط الصحفيين مشتملا على مجموعة من الضمانات الخاصة بحماية الصحفيين أثناء ممارستهم للمهنة . غير أنه أغفل النص الخاص باعتبار نقل الصحفى الى عمل غير صحفى فصلا تعسفيا(٢٨) .

ويلاحظ هنا أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته ومياعاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رمس قبضتها المهيمنة عن الصحافة خوفا من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت اناثها أموات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصرى آنذاك .

المرحلة الثالثة : الحقبة الساداتية ١٩٧١ - ١٩٨١

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ نبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتسب إلى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمى إليها عبد الناصر وهي الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بكل ولاداتها المزدوجة . وببداية هذه الحقبة يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية واعلامية تختلف جذريا عن مثيلاتها في الحقبة الناصرية . وقد بدأ السادات في طرح منهجه في الحكم بصورة تدريجية وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين مايو عام ١٩٧١ . وقد ثارت عقب هذه الأحداث مناقشات واسعة حول قوانين الحريكات وتقرر إعادة انتخابات مجالس الانتخابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين والجدير بالذكر أن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى حركة التصحيح وخصمت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التي تعرض لها الشعب على أيديهم .

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية في الخريطة الصحفية في مصر حيث أضيفت إلى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التي صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن أفكاره وآرائه دون حاجة إلى الحصول على ترخيص وقد أصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية (الأحرار) في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلتها صحيفة الأمل لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى في فبراير ١٩٧٨ فصحيفة مصر لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكي وفي أغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسة

السادات وقد انضم ليه حزب مصر انضماما جبايعا وتوقفت صحيفة مصر في سبتمبر ١٩٨٧ .

يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والمعدل عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي والصلح مع إسرائيل كان لها وقعها المباشر في المجال الإعلامي وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة مسجور عدة قرارات تلخص طبيعة التغيرات السلطوية والإيجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر وأبرز هذه للقرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ وكان مسجوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب . كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التي تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهنة أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين (٢٩) وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف نميا عددا الأخبار العسكرية . وذلك استجابة للرأي العام الصحفي وهذا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذي أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفي ، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسؤولية الكاملة في الإشراف على ما تنشره الصحف وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٠ . مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم تكن بضعة أسابيع تمر . حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذي منحه للصحف . إذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه في عدة خطب وتصريحات .

وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فتازم حتى بلغت مداها في مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونسبه الى سوء استخدامها للحرية مشيراً الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر، وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء وهداية المهارات الرخيصة التي انصهرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر قراراً بتشكيل مجالس إدارات الصحف في مارس ١٩٧٦ وكان الرئيس السادات قد أصدر قراراً في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تؤول الى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها في الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف واصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي اصوليات التعامل المهني وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير وفي مسئولية ما ينشره .

والواقع أن القرارين الآخرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قوائم اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والأيدولوجي للسلطة وقد عززت هذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون فجحج اعلامي . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية .

وابرز مثال طرد الكادر الصحفي لجلة الكاتب في ١٩٧٤ . وتحصيل مجلة الطلبة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها النهري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية . وذلك في مارس ١٩٧٧ . هذا

علاوة على التغييرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في اقصاء رؤساء تحرير ومجلس ادارات بعض الصحف مثل المصور ورور اليوسف واستبدال اخرين بهم يلتزمون بالخبط الفكرى والأيدىولوجى للسلطة السياسية الثاقمة . وقد تم ذلك في اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها ، اذ كان السادات يؤمن بضرورة اعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى . وقد عمدت السلطة السياسية في السبعينيات الى تعزيز دائرة نفوذها وإحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف الى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر وإذاعة الأخبار في الخارج . متى كان ذلك من شأنه الاضرار بالمصالح القومية العليا . وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية (١٩٧٢) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (أبريل ١٩٨٠) وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير في تكوين الرأى العام او تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين وقد أسند الى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية في مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية . وقد عززت السلطة السياسية في السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كإوضح ما يكون في مولفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم تستأنف الصدور الا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى ، حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا في سبتمبر ١٩٨١ . وهذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها في سبتمبر ١٩٨١ . وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتي تمثلت في اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم . ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة .

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية خلال حقبتى عبد الناصر والسادات

بعد أن استعرضنا الإطار العام للعلاقة التنظيمية والأيدولوجية التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خلال فترتى حكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ - أن نقوصل الى التعرف والتحقيق مما يلى :

١ - موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقاتها بالنظام السياسى فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاقتصاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية أو فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها المجلس الشورى خلال الفترة الساداتية .

٢ - الى أى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة انعكاسا لموقف السلطة السياسية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية أخرى وإلى أى مدى تأثرت باتجاهات الراى العام المصرى ازاء المقاومة .

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث البارزة التى تعد بمثابة مؤشرات قياسية لمجمل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى الاسرائيلى مع التركيز على جسورها الأيدولوجى والحركى متبذلا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة نفسالية تشكل فصيلا متقدما من حركة التحرر الوطنى العربية خلال فترتى الستينيات والسبعينيات وروعى فى اختيار عينة الأحداث مدى ناعليتها وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من ناحية أخرى .

ولقد تم التركيز على الأحداث التالية :

١ - ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ .

٢ - حرب يونيو ١٩٦٧ .

هذه بالنسبة للفترة الناصرية .

أما بالنسبة للفترة الساداتية فقد شملت العينة :

١ - عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات أى ١٩٧٥ - ١٩٧٧ .

٢ - المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية أى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ .

أما بالنسبة للصحف فقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث :
الأهرام - الأخبار - الجمهورية باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة
النظر الرسمية للنظام الحاكم في مصر خلال حقبتى الستينات والسبعينات مع
مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصرى وتضم الاتجاهات
الماركسية وتتمثل في مجلتى الكاتب والطليعة وقد توقفت الأولى عن
الصدور عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت إلى مجلة للشباب وعلوم
المستقبل في مارس ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات)
فإن الصحيفة التمسدية في المجال الحزبى عبرت عن نفسها في المجال الصحفى
على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلى :

١ - صحيفة مصر الأسبوعية لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى
(يونيو ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨) .

٢ - صحيفة الأحرار لسان حزب الأحرار الاشتراكية صدرت ١٩٧٧ .

٣ - صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
فبراير ١٩٧٨ وقد توقفت في يونيو ١٩٧٨ ثم عادت للصدور في ١٢ يوليو
١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ وأزاء الاضطهادات المتواصلة من
جانب السلطة الساداتية اضطرت الأهالى الى التوقف نهائيا ثم عادت في مايو
١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات .

٤ - صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي وقد صدرت في مايو ١٩٧٩ حتى سبتمبر ١٩٨١ حيث صدر قرار بسحب ترخيصها أثناء أحداث سبتمبر التي شكلت ذروة الصدام بين السادات وكافة فصائل المعارضة الوطنية .

٥ - مجلة الدعوة لسان حال الاخوان المسلمين وقد سمح السادات باعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤ .

٦ - صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) وقد صدرت في مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية بالنسبة للفترتين مع الاشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية في الفترة الثانية وخصوصا صحيفتي الشعب والاهالي باعتبارهما تمثلان الاتجاهات الاساسية لأحزاب وقوى المعارضة التي سمح لها بالتواجد العلني في مصر أثناء حكم السادات والتي عبرت عن مواقف أحزابها من اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

أولاً - الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية ١٩٦٥ - ١٩٦٧ :

رغم ان الصحف الثلاث قد اقتصرت في تغطية البداية الاولى لنشاط المقاومة على الأخبار فقط الا ان هناك درجة عالية من الاهتمام قد احييت بالحدث باعتباره سابقة أولى . وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل اسرائيل دون الاهتمام بذكر المنظمة الفدائية المسؤولة عن هذه العمليات وهي منظمة فتح . وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية) دون تحديد او اشارة الى فتح او للعاصفة . ونظرا لمسألة النشاط الفلسطيني المسلح في تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة فضلا عن ان النظام المصري آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية الا انه كان يولي ثقته للجيش النظامي وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمي . غير انه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلا مختلفا حيث أخذ في التزايد وخصوصا في

الإهرام التي نشرت في صفحتها الأولى (٣٠) عن اشتعال المقاومة في الأراضي العربية مما تسبب في إطلاق السلطات الإسرائيلية التي اندفعت في حركة اعتقالات ضخمة . كما نشرت الأخبار عن (منشورات المقاومة تغطي الأرض المختلة) وذلك رغم إرهاب إسرائيل .

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه في ضوء عبارة عبد الناصر الشهيرة والتي أعلنها في أكثر من مناسبة آنذاك وهي (أن المقاومة الفلسطينية هي أشمل الظواهر بعد نكسة يونيو وأن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى ...) . وفيما يتعلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية يلاحظ أن الصحف المصرية قد اهتمت بالإشادة بمواقف بعض الأنظمة العربية ومساندتها للنضال الفلسطيني مثل الجزائر والعراق والكويت (٣١) .

وقد أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعقود على الأمم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية . كما عكست موقف النظام المصري الذي اتجه إلى إعطاء أمريكا المديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير إلى رغبة أمريكا في تصفية القضية الفلسطينية . وقد تصاعدت حدة الهجوم في الأسابيع السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧ (٣٢) .

وهذا ولم تتوقف الصحف الثلاثة عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتصاعدها . ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطيني قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ . وقد ركزت الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى (المظاهرات — الاضرابات — الاحتجاجات ... الخ) . وقد أطلعت أخبار المقاومة الصفحات الأولى دائما وكانت تتحول إلى مانشيتات رئيسية في كثير من الأحيان . ولم تقتصر الصحف على الخبر الصحفي فحسب في تغطية انبساط المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيقات المصورة والكاريكاتير والأحاديث والأعمدة الثابتة والامتناحيات . مما يعني تجنيد كافة الإمكانيات المتاحة في خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية تغطية صحفية جيدة (٣٣) ويمكن أرجاع

ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع أخبار المقاومة الفلسطينية بصورتها العسكرية والمذنية الى عاملين أساسيين هما :

الأول : للتواجد الحقيقى والمؤثر لهذه المقاومة وتماعدها المستمر مما يدعو الى الاهتمام والمثابرة .

الثانى : الرغبة فى إعادة الثقة الى الراى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بمحاولة اثبات أن المقاومة العربية لم تبت وأن تضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل إعادة التوازن الى النفوس التى اهتزت .

وبكنا أن نقبين وجود اتجاهين رئيسيين سيطرا على مواقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الناصرية وهما :

١ - الاتجاه القومى الراديكالى :

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث انسم موقف الصحف بالمساندة والتشجيع وذلك انطلاقا من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ . ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر بدأ يردد مقولته الشهيرة عن (وقوف الرجعية العربية فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالى) وي طرح شعار وحدة القوى الثورية فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية أى طرح وحدة الهدف . وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية وكانت الصحافة المصرية تستغل خلاصات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التى يهاديها النظام السياسى المصرى أو يختلف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثلما حدث فى مواقفها من الملك حسين آنذاك .

٢ - الاتجاه القومى المعتدل :

وقد برز هذا لاتجاه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث تجاهلت الصحف المصرية المواقف المشينة والمشبوهة لبعض الأنظمة العربية تجاه

المقاومة الفلسطينية وذلك تمثيلاً مع الصيغة التوفيقية الجديدة التي طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتي تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف . كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تمتاز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجز . وبعد زوال الخلاف عادت الصحافة المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة كلها توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية في مصر . بينما يقتلص هذا الاهتمام إذا حدث العكس وقد تجلّى ذلك بوضوح في الفترة الساداتية كما سنوضح .

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية قبل المبادرة ١٩٧٥ - ١٩٧٧

لقد شهدت هذه الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية في بيروت (أبريل ١٩٧٥) والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضي المحتلة حتى زيارة السادات للقدس ثم توقيعه للصلح الانفرادي مع العدو الصهيوني .

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف الثلاث للانتفاضات العربية والتدخل السوري في لبنان والمذابح التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي :

١ - أدانت الصحف المصرية التدخل السوري في لبنان وأبرزت دور سوريا في مذابح تل الزعتر ولكن اتسم موقف الصحف الثلاث بعدم الميضية إذ بعدد الصلح بين السادات والأسد اختفت تمامًا نغمة الهجوم على البعث السوري وبدأ الحديث من السلام بعد أن تعرضت المقاومة الفلسطينية لضربة شديدة . ورغم بشاعة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في مأساة تل الزعتر ، لوحظ أنها لم تتعرض لأي هجوم من الصحافة المصرية في تلك الفترة بل ذكرت بصورة إيجابية .

٢ - أبرزت الصحف لمصرية عنف المقاومة العربية في الأراضي المحتلة وضراوة القمع والارهاب الإسرائيلي الذي لم تتوقف الصحف عن أدائه في كافة معالجاتها للانتفاضات العربية .

٢ - أكدت الصحف الثلاث موقف التأييد الكامل من جانب السلطة المصرية للمقاومة الفلسطينية ونضالها المشروع .

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ديسمبر ٧٧ - سبتمبر ٧٨

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها وأحيانا كتبت تنشرها في صفحات داخلية ولكنها في ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل أحد الأعمال الفدائية البارزة التي أدت الى تأجيل زيارة بيجن لأمريكا على حد قول الأهرام . ويخلص ما نشرته الصحف في أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة اتوبيسات واستطاعوا قتل حوالي ٣٠ شخصا وامابة ٧٠ شخصا ويلاحظ على معالجات الصحف المصرية لهذه العملية الفدائية ما يلي :

١ - استخدام كلتي (فلسطينيين مسلحين) بدلا من (فدائيين فلسطينيين) في عنوان الخبر .

٢ - الاعتقاد على وجهات النظر الصهيونية والغربية لها الجزء الذي يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان ضئيلا جدا وهو يتضمن اعلان المنظمة عن مسؤوليتها عن الحادث .

٣ - أبنت الصحف المصرية حرصها على أمن واستقرار اسرائيل أكثر من حرصها على المقاومة الفلسطينية ومستقبل قضيتها فهي تطلب من بيجن اعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه (من الفزع والهلع) .

وقد كان تجاهل الصحف المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التي حدثت بعد المبادرة مواكبا لسياسة النظام السياسي المصري تجاه المقاومة بل يمد جزءا من الاتجاه المعادى للعروبة الذي بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٧٥ وبلغ ذروته بعد زيارة السادات للقدس . وقد زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة اسرائيل حتى آخر جنسدى مصرى . وبرزت في هذا السياق دعوة توفيق الحكيم الى حيد مصر وكن المقصود حيدها في الصراع العربي الاسرائيلي . ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على غرز الاتجاهات الفكرية والسياسية في مصر من خلال

لحوار الضخم الذى فجرته والذي دافس اغلب المشاركين فيه عن عروبه مصر حيث ربطوا بين المصالح اللوطنية المصرية والمصالح لتقومية العربية ، الا انه لا يمكن ان نتغافل عن الآثار السلبية التى اصدرتها لدى الراى العام المصرى .

تجاهلت رؤساء التحرير آراء الصراع العربى الاسرائيلى خلال حقبة الستينيات والسبعينيات

عندما حاولنا اجراء مقارنة بين الآراء التى كان يرددنها رؤساء تحرير الصحف المصرية فى فترة الستينيات ثم تحولوا عنها فى فترة السبعينيات وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الاسرائيلى توصلنا الى بعض لتنتائج الاساسية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى :

اسفر التحليل الكيفى لمقالات موسى صبرى فى جريدة الاخبار خلال عامى : ١٩٦٧ ، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية :

١ - كتب فى ٢٩ اكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمى (الدبلوماسى) الا فى حدود كونه يمثل مرحلة تسوية او خطوة تكتيكية ويرى ان القضية العربية لن تصل " الى الارض العربية ويؤكد ان ما نصر امريكا على فرضه على العرب لا يرضى احداً ولن ينتج عنه اى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا الى حياة جديدة فى المنطقة كما يتصور البيت الابيض وان الكفاح الدبلوماسى يهدف الى منع العدو من ان يفرض شروطه علينا فهو هدف محدد لمرحلة محددة لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء . وينقل فى مقال آخر الى توضيح ماذا نعنى بالحلول الدائمة فيقول (اننا نعيش ايانا غاصلة اما ان نثبت وجودنا واما ان يلغى الاعداء هذا الوجود) ويطالب برسم شعار كل وحدة عمل خلية ثورية اى يجب ان تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها الى قسمة الاستعداد لمواجهة العدو الاسرائيلى فى الداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال(٣٥) .

وعندما نتقل الى مقالات موسى صبرى فى السبعينيات نراه يصف

قرارات السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم وأن رحلة السادات إلى إسرائيل هي أخطر رحلة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاماً (٣٦) . ويتهم موسى صبري دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا إلى حبل منفرد مع إسرائيل . ثم تفاجأ بترحيبه الحبار بزيارة بيجين لمصر إذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجين : (نعم الأحداث تجري بسرعة ولم تكن نقول زيارته بيجين لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الإسرائيلية مفر إلا أن تخضع لارادة شعبه ويتعاشى مع صفحة التاريخ الجديدة التي صنعها السادات) (٣٧) .

٢ - يبدى مصطفى أمين حماسا ملحوظا في تأييده لمبادرة السادات إذ يرى أنها لا تعمل من أجل مصر فقط ولكن من أجل العرب والفلسطينيين (٣٨) ثم سرعان ما يقع في التناقض عندما يشير في سائر مقالاته إلى أنه بالمسال لليهودى والعبرية المصرية نستطيع أن نبني الشرق الأوسط من جديد . ولا يتعرض لمناقشة الفوائد التي سستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على إبراز الجوانب الايجابية بالنسبة لليهود ويهاجم قسوى الرفض العربية برميهم بشتى التهم فنراه مثلا يقول (ان العرب يمتتون الديمقراطية ويعبسون الديكتاتورية ويرون في تلقى الأوامر من موسكو عروبة وطنية وفي الاستقلال عن موسكو خيانة وطنية) (٣٩) يرى أن قسوى الرفض العربية والفلسطينية تمثل اقلية مسحوة وليس من المعقول ان تتحكم في اقلية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام .

٣ - أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التي ناقش من خلالها المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الصذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف محددة واضحة . ففي نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور في كتاباته عن المبادرة على اسلوب الكر والفر والجمل التي لا تحمل رأيا مثلا يقول من المؤتمر الصحفى الذى حضره السادات وبيجين (ان مصر لديها التزامات ترموية واخلاقية والمشكلة الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية .. هذا الالتزام هو الذى جعل مصر ترفض ان تعلن ما تحقق في لقاءات القدس والاسماعيلية) (٤٠) .

ويذّفع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار الضعاف ما به من الانتعاج يقول (أن عذرتنا الوحيد هو أن هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير في التاريخ ولذلك فقد أخذنا معها وبهرتنا وأربكتنا — لقد اكتسحتنا المبادرة وأحاطت بأحلامنا ورؤسنا ثم جاءت الأصداء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا بهم إلى السماء (٤١) .

ويعترف في إحدى كتاباته بأنه (كان من الأفضل أن ننتظر ونسأل إسرائيل على هذه الخطوة ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون في السلام ولكن المشكلة متعددة الأطراف ومعتدة والناس مستعجلون ولذلك فإن النتائج سوف تأتي ولكن إبطاً مما يتصور الناس) (٤٢) .

ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على إعطاء سلاح لمصر والسعودية لا يعني أن أمريكا لن تساعد إسرائيل ولكنها سوف تستأجرها ولكن ليس إلى درجة الأضرار بمصالح الشعب الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم كله (٤٣) .

٤ — ويبدو محسن محمد أكثر ذكاء من زملائه في إعلان تأييده للمبادرة مع إبراز تحفظاته على موقف إسرائيل من خلال صياغات مدروسة ومحسوبة مما اذ تلاحظ حرصه على نشر المواقف الإسرائيلية للتعنته والمعاداة خصوصا إزاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية (٤٤) . ويتميز موقفه من الدول العربية الراضة بأنه أقل عداء وحدة من زملائه الذين سبق أن استعرضنا مواقفهم كما أنه يحاول أن يفند مواقف الرافضين في همدوء ويبدى اهتمامه بتفسير الدوافع التي أدت إلى قيام السادات بمبادرته بـتسعيد الأزمة الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على سبب آخر هو (أن مصر تسالم لأنها ترى أن إسرائيل هزمت في آخر الحروب العربية الإسرائيلية وأن للسلام قد استقر في القلوب وبقي أن يتخذ شكله المكتوب في اتفاق ونصوص) (٤٥) .

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض في هموده أنيسومي لموضوع المبادرة منذ إعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لزيارة إسرائيل في خطابه بمجلس الشعب وحتى ٢٨ نوفمبر . ولم يكتب عن المبادرة إلا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر في متابعة الموضوع من زوايا المخفلة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر طرابلس وجهة الرفض .

الصحافة الحزبية والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٩ - ١٩٨٥

اهتمت الصحف الحزبية بمتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية كجزء من اهتمامها بالقضية الفلسطينية ككل . وقد تفاوتت المجلات الصحفية كما تبينت مواعيد الصحف الحزبية وتراوحت ما بين تبني وجهة نظر الحكومة بصورة مطلقة مثلها حدث في صحيفة مايو لسان حال الحزب الحسكم التي اتسمت بمواقفها ازاء القضية الفلسطينية بالتعصب الواضح والذيلية الميوقة للرسمي فكانت تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها ونشاطها الثوري مسابره ودعمها لراى وموقف النظام السياسى . وكان يحدث العكس تماما اذا توترت العلاقة بين النظام المصرى ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلما حدث بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) وما ترتب على ذلك من مقاطعة الانظمة العربية للنظام المصرى وانضمام المنظمة لجبهة الصمود والتصدى ضد السادات وقد شن السادات في ذلك الحين عبر صفحات مايو حملات التشكيك في مدى شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

هذا بينما تبنت صحيفة الاهالى لسان حزب التجمع منذ عودتها للصدور في مايو ١٩٨٢ الدفاع عن الوجود الفلسطينى عندما وقع الغزو الصهيونى للبنان (يونيو ١٩٨٢) وقد فتحت اسباب الغزو وكشفتها للراى العام كما هاجمت النظام المصرى وسائر الانظمة العربية بسبب تخاذلها الذى وصل الى حد التواطؤ مع الغزاة وخصصت اكثر صفحاتها لاستنهاض الشعب المصرى لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية والانتطوع في صفوف المتاضلين الفلسطينيين . كذلك وقفت ضد المحاولات الأمريكية لاجراج الفلسطينيين من بيروت ونوهت بالمواقف البطولية للمقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيونى والتواطؤ العربى . كما وقفت الاهالى ضد مبادرة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢ عقب مذابح صابر وشتاتلا بسبب عدم اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . وأكدت الاهالى بان الكلمة الفاصلة في ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد كشفت الاهالى مؤامرات الانظمة العربية ضد الفلسطينيين وادانتها وطالبت باستقلالية القرار للفلسطينى بعيدا عن هذه الانظمة . واتخذت الاهالى موقف التأييد والمساندة الكاملة لمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى

غير أن ذلك لم يمنحها من تخيير عرفات بعد زيارته الأولى للقاهرة عام ١٩٨٤ من مقبة الانخراط في صفوف دعاة ومهندسي اتفاقيات كلب ديفيد . والتزمت الأهالي الجهاد عند حدوث الانشقاق بين المنظمات الفلسطينية (مايو ١٩٨٤) وطلبت مرارا بضرورة توحيد الصف الفلسطيني بشرط عدم التنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد انحازت إلى جانب قيادة عرفات ضد سوريا عند الخروج الثاني لعرفات من طرابلس . ولم تتوقف الأهالي عن تحذير عرفات وانصاره من وهم الاعتقاد على الحل الأمريكي . أولت الأهالي اهتماما متزايدا للعمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة وكذلك للعمليات الفدائية التي يقوم بها الفلسطينيون واللبنانيون في الجنوب اللبناني ضد العدو الصهيوني كما ابرزت الصحيفة أعمال القمع الصهيونية في الأراضي المحتلة . ورغم تأييد الأهالي وترحيبها بالاتفاق الاردني الفلسطيني (فبراير ١٩٨٥) على أساس انه قد يؤدي في النهاية الى إقامة دولة فلسطينية في اطار كونفدرالي مع الاردن . الا انها لم تتوان عن توجيه النقد والادانة للموقف الاردني بعد إلغاء الاتفاق في فبراير ١٩٨٦ على أساس أنه يجر العمل الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الى الهلوسة .

واتساقا مع خط الصحيفة المتهمل في تبنيها للقضية الفلسطينية ورموزها وقفت الأهالي ضد محاولة طرد الفلسطينيين من لبنان ومحاولات الاعتداء عليهم سواء من جانب إسرائيل أو الكتائب أو منظمة أمل الشيعية والتزمت بمساندة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية حتى عندما كانت تجنح القيادة الفلسطينية للمنظمة الى التهادن والاقتراب من الحلول الأمريكية . ونلاحظ أن الأهالي تخصص صفحاتها الأولى لأخبار القضية الفلسطينية علوة على التحليلات والأبحاث والتقارير الصحفية وسائر مواد الرأي التي كانت تشغل في أغلب الأحيان الصفحة الثانية وصنحة الفن والثقافة وأحيانا اليوميات في الصفحة الأخيرة . ومما يجدر ذكره أن اهتمام الأهالي بالقضية الفلسطينية قد بلغ ذروته في بعض الفترات مثل الفترة التي واكبت الغزو الاسرائيلي للبنان حيث شغلت المواد التحريرية الخاصة بالقضية مساحة اكبر من المساحة المخصصة لشؤون الحزب والأوضاع الداخلية بصر . والاستثناء البارز

كان أثناء انتخابات مجلس الشعب (ابريل - مايو ١٩٨٤) حينما خصصت الصحيفة معظم صفحاتها للدعاية لبرنامج حزب التجمع وهنا كان الاهتمام بالقضية أقل من ذي قبل . ويلاحظ أن الأهالي اعتمدت على بعض مراسليها في تونس والاردن وأحيانا لبنان في استقاء أنباء القضية الفلسطينية وكانت تحتاج بصورة واضحة وكالات الأنباء الغربية .

أما صحيفة الشعب فقد اختلفت مستويات اهتمامها بالمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة وإن كان هناك خطأ أساسيا يحكم مواقفها وتوجهاتها ازاء القضية الفلسطينية ككل وقد برز هذا الخط بوضوح بعد تراجع حزب العمل الاشتراكي الذي تمثله الصحيفة عن تأييد اتفاقيات كامب ديفيد . فمن المعروف أن الحزب كان قد منح تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد وزيارة السادات للقدس نور إعلان تشكيله . وبعد فترة قصيرة ومع ظهور نتائج اتفاقيات كامب ديفيد والتأكد من استحالة تحقيق الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني من خلال هذه الاتفاقيات اتخذ حزب العمل من موقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة الانطلاق لإعلان تأييده غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير . وقد حبلت صحيفة الشعب وجهة نظر الحزب الرافضة لسياسة السادات والمساندة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمعادية للصهيونية والسياسة الأمريكية في الوطن العربي . وقد احتجت الشعب على الغزو الإسرائيلي للبنان ودعت الى التطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية واللبنانية . وغلبت المقالات على معالجتها لنضال الشعب الفلسطيني ؛ حيث تابعت باهتمام أعمال المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وفي الجنوب اللباني . وخصصت الحديد من موادها التحريرية للدفاع عن عروبة القدس .

أما صحيفة الوفاء فقد أبدت اهتماما عاليا بالقضية الفلسطينية بخطف نوعا وكما عن الصحيفتين السابقتين (الأهالي والشعب) فقصود تابعت أخبار المقاومة الفلسطينية في تطور متابعتها لنشاط منظمة التحرير وعلاقتها بالدول العربية كما أشارت الى صور التصويب التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأرض المحتلة تحت عنوان (إسرائيليات في الوطن المحتل)

وأدانت مذابح صابرا وشاتيلا بصورة غير مباشرة . والواقع ان غلبة الطابع الخبرى للذى لا يحمل وجهة نظر واضحة ومحددة على معالجات صحيفة الوعد لمفردات القضية الفلسطينية وتطوراتها . كما ان ندرة المقالات ومواد الراى فى هذا المجال يجعل الصحيفة اقرب الى اللوائف الرسمية التى تحاول ان تفرد بها الصحف للقومية .

ثانيا - الصحافة المصرية وقضية الحصول الاشتراكى والانفتاح الاقتصادى

أسفرت التحليلات الكيفية لاتجاهات الكتاب المصريين ازاء قضية الحصول الاشتراكى فى السبعينيات والتغير الذى طرأ على مواقفهم والذى استعلمنا رسمده من خلال كتاباتهم عن الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات عن النتائج التالية :

١ - موسى صبرى يبدى فى السبعينيات تأييدا حماسيا لمصلحة :الحصول الاشتراكى فى المجتمع المصرى ويرى ان تلك العملية الشاقة تحتاج لجهد مستمر وخصصة ان المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال ويجب اى تستمر لجنة تصفية القطاع فى عملها(٤٦) .

سرعان ما ينتقل موسى صبرى بنفس الحساس الى تأييد سيلاسية الانفتاح الاقتصادى ويبسعو ذلك من خلال كتاباته الصديده فى هذا المجال وخصوصا الحوار الذى اجراه مع د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانفتاح فيقول موسى صبرى : « سمعت ان بعض لقايبين على امر القطاع العلم يضع العقبات امام سياسة الانفتاح لانه يخشى ان تكثف منافسة الادارة الفالجة عن عجزه وفشله . ثم يوجه موسى صبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء الى المشروعات التى تحقق عائدا سريعا ولها اهمها مشروعات السياحة »(٤٧) .

٢ - أما أنيس منصور فتقدم أكد ايمانه وعبر عن تأييده غير المصعود لقوانين التليم التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ فى عتيد من المقالات وخصوصا فى باب أخبيل الالب الذى كان يشرف على تحريره فى جريدة الأخبيل(٤٨) وتكتنا سرعان ما تكشف التظى شبه الكامل عن آرائه فى قوانين

يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المملوء تأييدا وتشجيعا لمسيرة البلاد نحو التحول الى الاشتراكية . واذا به يقصده عن الانفتاح الاقتصادي بأنه خير وأموال سوف تهبط على مصر فتحولها الى جنة فيقول بالحرف الواحد (شيء من ذلك سوف يحدث في مصر فلوس كثيرة من العرب وأمريكا وأوروبا هذه الفلسوس مياه غزيرة لابد لها أن تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضع خطة لها ذهبيا وإيالا) (٤٩) .

المرحلة الرابعة : فترة حكم مبارك ١٩٨٢ - ١٩٨٧

تبدأ هذه المرحلة بعد اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ وتولى حسنى مبارك لرئاسة الدولة خلفا للسادات وتعد هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة عليها والتي تميزت بالتمددية الحزبية والانفتاح الاقتصادى والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصليح المفرد مع إسرائيل .

ورغم ان النظام الراهن يقوم سياسيا على التمدد الحزبية الا انها تمديدية منقوصة حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية وان كان مسموحا لمعظم هذه التيارات بالتعبير عن نفسها بصورة أو بآخرى وخصوصا على المستوى الاعلامى من خلال الصحف .

ويمكن القول بأن الوضع السياسى والاجتماعى فى مصر تتنازع به بشكل أساسى عدة قوى رئيسية تتمثل فى المجموعة الليبرالية التقليدية والتي تمثل مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويتجسد تعبيرها السياسى فى حزب الوفد الجديد الذى استطاع أن يحصل فى ديسمبر ١٩٨٢ على حكم قضائى بحقه فى الوجود الشرعى كما سارع بإصدار صحيفة (الوفد) فى مارس ١٩٨٤ وقوى نيلسار الماركسى المخططة مع تيارات ناصرية وإسلامية مستفجرة ويمثلها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وصحيفته الأهالى التى عادت للصدور بعد انتهاء حكم السادات (مايو ١٩٨٢) ويمكن إدراج حزب العمل الاشتراكى فى نطاق هذه المجموعة وتعتبر عنه صحيفة الشعب التى استأنفت الصدور عام ١٩٨٢ ثم المجموعات الناصرية المتنايزة ويمثلها الحزب الناصرى تحت التأسيس وصحيفة صوت العرب التى صدرت سبتمبر ١٩٨٦ .

لها العناصر الساداتية ببعدها الطفلى الغالب فهى تشغل مكان

الصندارزه في الحزب لوطنى الديموقراطى وهو الحزب الحاكم ويمبر عن نفسه اعلاميا من خلال صحيفة مايو علاوة على الصحف القومية . أما جماعات الاسلام السياسى بهناجها السلفية نهى تطرح نفسها اعلاميا من خلال مجلات الدعوة - لاجتصام - المختار الاسلامى وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد ابعاد الأزمة الاقتصادية الممثلة في مصادرة امكانات التنمية المستقلة وهبوط مستوى المعيشة لدى الغالبية العظمى من الفئات الشعبية الكادحة وتشمل الموظفين والعمال والفلاحين . كما شهدت تفاقم خطر الفتنة الطائفية والانجاهات 'لراهابية واستمرار العزلة عن الأمة العربية . وضاعف من هذا كله انخفاض معدل العمالة المهاجرة الى الدول العربية النفطية مع تراجع تحويلاتها لتقديده الى داخل البلاد وهبوط إيرادات قناة السويس .

ورغم غلبة الطابع السلبى على الأوضاع الاقتصادية الراهنة غير أن هذا لا يبنى توافر بناخ من الحرية النسبية سواء في مجال الحركة السياسية أو التعبير الاعلامى من خلال الصحف .

والواقع أن هذه المرحلة لم تشهد حدوث تغيرات جوهرية في علاقة الصحافة بالنظام السياسى الحاكم سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسات الفعلية كما لم يقع أى صدام بين السلطة السياسية والصحافة المصرية سوى بعض الملاحظات التى عبر عنها رئيس الدولة في خطبه الرسمية أو احاديثه الصحفية والتى اصبحت معظمها على المحجب الحزبية واسلوب معالجاتها للقضايا المحلية وإبرز ما جاء في هذا الصدد النقد الذى وجهه الرئيس مبارك الى صحف المعارضة حيث قال (٥٠) : (كما نتوقع وكان الناس يتوقعون معنا أن تكون الأولويات التى تهتدى بهما صحف المعارضة هى نفس أولويات الشارع المصرى لكن هذا غير قائم) كما وجه الرئيس مبارك بعض الانتقادات الى الصحف القومية مبشرا الى انها لا توسع دائرة اهتمامها بل تحصر نفسها في اطار ضيق وتركز على موضوعات متكررة . كذلك أشار الى أن الصحف لا تبذل جهدا كافيا في متابعة الموضوعات التى تطرحها في مرحلة معينة بل انها تستغنى رغم أن الظروف التى أوجدتها تظل مستمرة وقائمة مثال ذلك مشاكل الشبذب والاتجاهات المتطرفة في المجتمع المصرى .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور ميثاق الشرف الصحفي الذي أقره المجلس الأعلى للصحافة في ٢٣ مارس ١٩٨٣ ويتضمن هذا الميثاق مجموعة المسئوليات ولأصوليات الأخلاقية والهيئية التي يلتزم بها الصحفيون وكذلك ينص على ضمان حقوقهم الهيئية والائساقية .

تصايا المرحلة الرابعة :

الصحافة المصرية والانتخابات ١٩٨٤

جرت انتخابات ١٩٨٤ في مناخ سياسي يحكمه قانون الطوارئ والتمسدية الحزبية المقيدة (بحكم قانون تنظيم الأحزاب الصادر في يوليو ١٩٧٧) وحاصره سائر القوانين المقيدة للحريات وخصوصا قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الصادر عام ١٩٧٨ . وأهم من كل ذلك أن هذه الانتخابات قد تمت في ظل قانون الانتخابات الجديد الصادر في أغسطس ١٩٨٣ والذي نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق القوائم الحزبية بحيث يكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة لواءة أكثر من مرشحى حزب واحد . وقد اكمل هذا القانون الجديد الحصار الذى بدأه قانون الأحزاب حول بعض الاتجاهات السياسية التى لا يرى النظام الحاكم إمكانية التعايش معها .

وقد اكملت دائرة القيود المقننة بصدور قرار وزير الداخلية في مارس ١٩٨٤ . ويتضمن هذا القرار مجموعة من القيود الفكرية والسياسية والقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية وقد كان الانسراج الديوقراطى النسبى الذى ساد عقب مقتل الرئيس السادات حتمية أمنية لتجنيب النظام مخاطر السقوط فى الهاوية التى كاد يسقط فيها عقب أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد حاولت أحزاب المعارضة استثمار هذا المناخ لتوسيع هامش الحريات الديوقراطية المتاحة ، بينها حرصت الحكومة على أن يظل هذا الهامش محكوما بالقوانين والقيود الصديدة بحيث لا يهدد مقتضيات الاستقرار والضرعية .

وقد خاضت أحزاب المعارضة وهي التجمع والشعب والنومس والأحرار الانتخابات في مواجهة الحزب الوطني الديموقراطى الذى جند النظم السياسى للحاكم كل إمكانياته السياسية والدعائية ندعاه الى الحد لادى أعلن الرئيس مبارك قراره بالنزول الى الشارع والطواف بالمحافظات تقييدا للحزب الوطنى وقد اعتبرت المعارضة هذا الموقف اخلايا بضرورات الحياد والنزاهة اللازمة لاجراء الانتخابات فى جو صحى . وقد استثمر الحزب الوطنى موقفه رئيس الجمهورية الى أبعد مدى فى التأثير على الناخبين . وفى هذا السياق احتكر الحزب الوطنى أجهزة الاعلام الرسمى فى المعركة الانتخابية . وقد طالبت أحزاب المعارضة بأن يكون لها الحق فى شرح برامجها والدعاية لها من خلال أجهزة الاعلام . وقد سمح لها بعد لجوئها الى القضاء بأن تعرض برامجها لدى زمنى لا يتجاوز الخلقائق العشرين فى الاذاعة وتلفزيون . أما الصحف القومية فقد تميزت بنفطيتها لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بالانحياز الكامل الى جانب الحزب الوطنى وقد وصلت الى الحد الذى جند رئيس تحرير الأهرام افتتاحيات الصحيفة لتدبر برامج الأحزاب وموقفها من قضايا الدمع والقطاع العام والفلاحين وكان يستقنى برنامج الحزب الوطنى وحزب الأحرار (لاتعمد ام ثقله فى الانتخابات (٥١) وكان يعتقد على الخطأ الخمسية فى رنوده على صفح المعارضة . وقد لوحظ اتفاق بل تطابق ما كانت تنشره الصحف القومية مع صحيفة مايو نسان الحزب الحاكم حول نزاهة الانتخابات والهجوم على أحزاب المعارضة واتهامها بالهيجية والتشكيك فى برامجها الانتخابية . وقد التزمت الصحف القومية اليومية بهذا النذج المعادى لأحزاب المعارضة والمؤيد للحزب الحاكم طوال فترة الانتخابات فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة التى تمثلت فى بعض المقالات مثال مقالات كامل زهير وصلاح حافظ بالجمهورية التى كانت تمثل اصواتا مسنفرة وموضوعية حيث تناولت ضرورة الغلاء لقوانين المقيدة للحريكت وحرية اصدار الصحف وأشارت الى أن كل الأحزاب قد تقدمت بمرشحين محفيين ما عدا الحزب الوطنى(٥٢) .

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٧

مئة اعلان فتح بابا الترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ٦ إبريل ١٩٨٧ يبرز أمالنا وحدة التوجه بالنسبة للصحف القومية فى مواجهة

أحزاب المعارضة من خلال رصد وتحليل المعالجات التي تسديتها الصحف القومية للانتخابات يمكننا أن نلاحظ حرصها الشديد على مساندة الحزب الوطني والترويج له وقد تبث ذلك في تخصيص صفحاتها للدعاية الساقرة للحزب الوطني وبرنامجه والهجوم على أحزاب المعارضة وبرامجها . وقد انعكس ذلك على جميع أشكال المعالجة الصحفية في الصحف اليومية (ثلاث الأهرام - الأخبار - الجمهورية) . مثلاً في المعالجة الخيرية نلاحظ انحياز هذه الصحف من خلال المتابعة الدورية المنتظمة لكل ما يتعلق برشحي الحزب الوطني ونشاطاتهم . وكذلك من حيث البرامج خصصت الأهرام مساحة كبيرة لعرض برنامج الحزب الوطني مقابل تخصيص تلك هذه المساحة تقريباً لبرامج جميع أحزاب المعارضة (٥٣) وكذلك في استقصاءات الرأي التي كانت تجريها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية للتعرف على أفكار وآراء المرشحين وكانت تغفل برشحي أحزاب المعارضة وتركز بحسب على مرشحي الحزب الوطني (٥٤) .

ولم تتوان الصحف القومية عن توجيه شتى أنواع التهم والافتراءات الى أحزاب المعارضة والتأكيد على ضعف فرص المعارضة للفوز في الانتخابات . بل بلغ الأمر حد الزعم بأن (الحزب الوطني هو الذى سيضيق للمعارضة فرص الفوز في بعض الدوائر الفردية) (٥٥) .

وقد كثفت الصحف القومية جهودها للفيل من التحالف وكررت هجومها على الإخوان المسلمين خصوصاً بعد أحداث الفتنة الطائفية حيث تصاعدت الاتهامات كى تلقى بالمسئولية على الإخوان بسبب رفع شعار الإسلام هو الحل (٥٦) .

كما حرصت معظم الصحف القومية على إجراء أحاديث مع مدير عام الانتخابات نفى ما رددته المعارضة عن تزوير الانتخابات والتأكيد على أن هذه الدماوى كاذبة كذلك طالبت هذه الصحف أحزاب المعارضة وصحفتها بضرورة التخلي عن نية التزوير والتفرغ للعملية بل واستغرت كباريائها بباطلتها بمقاطعة الانتخابات بقولها (لو كنت مكان المعارضة وتأكدت أن الانتخابات ستزور لمقاطعتها) (٥٧) .

وقد بدى واضحا ان هناك تخسوبا من جانب النظام الحاكم من عزوف الجماهير عن المشاركة فى الانتخابات . ومن ثم حلت الصحف القومية لواء الدموء الى ضرورة المشاركة الايجابية فى عملية الانتخابات . وقد برز ذلك من خلال التحقيقات الصحفية المصيدة لاستطلاع الآراء حول اسباب عزوف الجماهير من الادلاء باصواتهم(٥٨) هذا وقد دعت (الأهرام الدولى) الى ضرورة اتخاذ إجراء يتيح للمصريين الفائقين فى الخارج المشاركة بالرأى فى عملية التصويت(٥٩) .

هذا وقد ألقت الصحف القومية مسئولة افساد المسيرة الديمقراطية على الممارسات غير المسئولة التى تقوم بها الصحف الحزبية والتى زعمت انها (تمثل خروجاً عن الوعى الحضارى فى الممارسة الديمقراطية) (٦٠) .

وقد تجلت مظاهر الاتحياز السافر من جانب الصحف القومية للحزب الوطنى عند اعلان نتائج الانتخابات حيث حرصت هذه الصحف على التأكيد بان الانتخابات قد جرت فى نزاهة كاملة وردت على اتهامات المعارضة بالتزوير بنشر البرقيات المنقولة عن صحف عالمية والتى تشير الى ان الانتخابات قد حفلت ببعض الظواهر الايجابية التى تدعم البناء الديمقراطى بفضل حكمة مبارك(٦١) .

وتواصل الصحف القومية مسارها المتحيز للحزب الحاكم حتى بعد اعلان النتائج وذلك من خلال اجراء الأحاديث الصحفية مع المرشحين الفائزين من الحزب الوطنى(٦٢) .

اما الصحف الحزبية فقد تناولت مجريات انتخابات ١٩٨٧ من الضفة الأخرى المواجهة للحزب الوطنى الحاكم . ويلاحظ اننا قد تبنت موقفا يكاد يكون مؤحدا تجاه قضايا الانتخابات التى تضمنت ما يلى :

- ١ — قانون الانتخابات المعدل .
- ٢ — الأحزاب المشاركة فى الانتخابات .
- ٣ — نزاهة الانتخابات .

- ٤ - المشاورة الانتخابية .
- ٥ - البرامج الانتخابية .
- ٦ - قضية الديمقراطية والتغيير .

فقد اجتمعت الصحف الحزبية على الطعن في دستورية القانون الجديد للانتخابات وقد تميزت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي في تحليلاتها القانونية وإبراز العيوب الدستورية للقانون واجتمعت الصحف الحزبية على المطالبة بضرورة إلغاء هذا القانون والعودة الى نظام الانتخاب الفردي (٦٣) .

٢ - اجتمعت الصحف الحزبية على تأكيد خصوصيتها السياسية للحزب الوطني لذلك حذلت صفحاتها بحملات الهجوم على الحزب وكبار مرشحيه وأسندت اليه مسؤولية التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه أغلبية الشعب المصري بالإضافة الى مسؤوليته عن حوادث الأغذية الفاسدة والموتة بالاشماع ، ولم تتوان عن اتهامه بأنه حزب اقلية وبلا ارضية شعبية ولولا تحيز مؤسسات الدولة له لأنكشف ثقله الحقيقي في الشارع السياسي (٦٤) .

وقد أكدت الصحف الحزبية على ما سبق أن رددته أثناء انتخابات ١٩٨٤ من خطورة استمرار رئاسة حسنى مبارك للحزب الوطنى على الصيغة الديمقراطية السائدة واجتمعت على المطالبة بتخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ضمانا لنزاهة الانتخابات (٦٥) .

اجتمعت الصحف الحزبية على التحذير من التزوير بل وسيطوت نفمة التزوير على معظم معالجات هذه الصحف للعملية الانتخابية حتى اعلان النتائج ولم تكف عن المطالبة بتحقيق بعض الضمانات مثل اشراف القضاء على الانتخابات ضمانا لنزاهتها (٦٦) .

٤ - أولت الصحف الحزبية اهتماما ملحوظا للبرامج الانتخابية وأكدت على أهمية أن تقوم المنافسة بين الأحزاب على أساس البرامج وليس لشعارات أو الأشخاص وقد كانت صحيفة الأهالى لسان حال حزب

التجبع الوطنى التقصى الوحىوى هى اكتر الصحف الحزبية اهتماما بهذه الجزئية حيث قامت بمناقشة برامج الاحزاب وتنفيذها وتصديق موقعها منها ، الامر الذى اسفر عن وقوع صدام بين التحالف والتجبع بسبب وصف الاهالى لبرنامج التحالف بأنه تلفيقى(٦٧) .

٥ - اشترت قضية التغيير على صفحات الصحف الحزبية وقد انفتحت جميعها على حاجة مصر الى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكانت صحيفة الشعب اكتر الصحف اهتماما بهذه القضية حيث تبنت شعار التحالف (الاسلام هو الحل) وظلت تؤكد أن التغيير قادم لا محالة(٦٨) .

٦ - اجتمعت الصحف الحزبية على أن النتائج المعلنسة للانتخابات مزورة وأن الحد الأدنى للفزاحة لم يتحقق لهذه الانتخابات وذلك لأن النتائج لا تعكس الوزن الحقيقي لكل حزب . وقد اعتبرت الاهالى أن النتائج الانتخابية تؤكد وقوع منبحة للديموقراطية فى مصر مما يعنى استباط الخيار البرلمانى كاحد أساليب الممارسة الديموقراطية ومن ثم دعمت الصحيفة الى استخدام أساليب للاضراب والاعتصام والتظاهر كجديل للنضال الديموقراطى(٦٩) .

الصحافة المصرية وقضية الدم فى الثمانينات :

ويلاحظ تزامن معالجة الصحف القومية لقضية الدم مع الفترات التى اثارث اثناءها الحكومة هذه القضية . ولذلك كانت اكتر الفترات التى نوقشت فيها قضية الدعم على صفحات الصحف خلال عرض وتقديم الموازنة العامة للدولة فى مجلس الشعب أو عقب اعلان الحكومة عن رغبتها فى مناقشة الدعم مظلما حدث عام ١٩٨٢ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى ؛ وعام ١٩٨٤ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى حول الدم ؛ وفى عام ١٩٨٦ عندما اتجهت الحكومة الى إلغاء الدم السلمى وتقديم الدعم النقدى توطئة لإلغاء الدم نهائيا(٧٠) .

ولم تطرح قضية الدم على صفحات الصحف القومية فى حقبة الثمانينات بحسب بل بذات من منتصف السبعينات حيث نشرت بعض الصحف

القوية دراسات عن إلغاء الدعم الملغى بما يضمن عدم تأثر محدودى الدخل كما حاولت أن تبرز مزايا إلغاء الدعم والتوفير الذى سيعود على الدولة بسبب ذلك(٧١) .

وقد رأت الأهرام منذ أوائل الثمانينات ضرورة (التدرج فى إلغاء الدعم والتدرج فى زيادات الأسعار وفقا لبرنامج زمنى معين بحيث ينتهى شبح الدم تملأ بعدها) (٧٢) .

وكانت الصحف بدرجات مختلفة تتبنى رغبة الحكومة وتحولها الى مواد صحفية تؤيد بها الحكومة عندما رفع الحزب الوطنى والحكومة شعار " نظام جديد لوصول الدعم لمستحقيه من محدودى الدخل يقضى هذا النظام بصرف كوبونات حرراء يتم بمقتضاها الصرف بالسعر المدعم(٧٣) ركزت الصحف وأكدت على أن الكوبونات (وسيلة لتدوير الدم وضمان وصوله الى مستحقيه) .

وكانت الجمهورية هى أكثر الصحف تحبسا فى ذلك الوقت لموضوع الكوبونات فاستضافت من الخبراء الاقتصاديين من يقترح إلغاء الدعم عن الطفل الثالث من الأسر الجديدة ، ويؤكدون على أن (نظام الكوبونات هو أكثر النظم عدالة فى ترشيده الدم ويجب أن تكون الكوبونات طبقا لعدد أفراد الأسرة) .

كما فتحت الأهرام الحوار حول الدعم بين الالفاء والإبقاء .. وعرضت فيه عدة اقتراحات وآراء حول قضية الدعم ودارت معظمها باختلاف تناولاتها للموضوع والزوايا التى عالجتها حول تأييد اتجساة الحكومة لالفاء الدم (٧٤) .

وقد تناولت صحيفة الأخبار قضية الدعم من خلال بعض التحقيقات حيث استشهدت بآراء بعض الشخصيات البارزة فى الحزب الوطنى وكبار المسئولين الحكوميين وذلك فى سياق دعيتها الانتخابية للحزب الحاكم خلال انتخابات ١٩٨٤ (٧٥) .

وقد كثفت الصحف القومية اهتمامها بقضية الدعم بعد شهر سبتمبر ١٩٨٤ على أثر الدعوة التي وجهها الرئيس مبارك للأحزاب للمشاركة في دراسة الدعم تهيئاً لمقعد مؤتمر موسع لمناقشة هذه القضية (٧٦) .

وقد تبنت الصحف القومية موقف الحكومة من قضية الدعم وروجت له وتفاوتت مساجاتها ما بين رغبة استخدام الكوبونات والبطاقات الملونة والجدل حول الدعم :العينى والدعم الفقدى .

وإذا كانت الصحف القومية قد تبنت وجهة النظر الرسمية سواء في توقيت المعالجة أو مضمونها فإن هذا لم يحل دون سماحها بنشر بعض وجهات النظر التى تختلف باختلاف جزئية مسع وجهة النظر الرسمية وإن كانت لم تسمح مطلقاً بنشر الآراء المعارضة باستثناء ندوة الأهرام التى عرضت فيها مختلف الآراء الحزبية فى قضية الدعم .

ومن أبرز الآراء التى سمحت بعض الصحف القومية بنشرها رأى الدكتور فؤاد مرسى فى إطار بلف الدعم الذى فتحته الجمهورية عام ١٩٨٤ حيث أكد بأن (مسألة الدعم مسألة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون مسألة مالية وهى آخر مصدر ينبغى اللجوء اليه ومحاولة تخفيضه للحصول على موارد لتغطية عجز الموازنة العامة (٧٧) كذلك سمحت أهرام لبعض الكتاب من خارجها بطرح وجهات نظر لا تتطابق مع الرؤية الرسمية وترفض الدعم النقصى وترى أنه يؤدى الى رفع الأسعار وإن الحكومة بهذه الصورة تدعم الأغنياء (٧٨) وقد علق الكاتب أحمد بهاء الدين على أسلوب تناول الصحف لقضية الدعم مشيراً الى أن معظم الكتابات الصحفية والتصريحات الرسمية لم تجد النغمة الصحيحة لمعالجة الموضوع فضلاً عن الجهل الذى يطول الكلام فيه (٧٩) . هذا وقد استعانت الصحف القومية فيما نشرتته من مقالات ودراسات عن الدعم بالخبراء الاقتصاديين وأغلبهم من الذين يؤيدون وجهة النظر الرسمية .

وتعمد صحيفة الأخبار هى الصحيفة الوحيدة التى التزمت بصورة مطلقة بالموقف الحكومى فى قضية الدعم فلم تسمح لوجهات النظر الأخرى

بالظهور على صفحاتها وقد ركزت الصحف القومية على الغاء مسئولية
الأزمة الاقتصادية الراهنة على الدعم فهو المسئول عن عجز الموازنة
وقصور مشروعات التنمية .

واقترنت معالجات الصحف القومية على تناول نوع واحد من الدعم
وهو الدعم السلمي مع إغفال الصور الأخرى للدعم التي يتمتع بها
الفسادون والافتياء مما وضع هذه المعالجات بسمة الجزئية التي
انضت إلى التفضيل العمى للرأى العام المصرى .

المصحلة للحرية وقضية الدعم فى الثمانينات

تباينت معالجات وواقف الصحف الحزبية لزاء قضية الدعم . فقد
تبت صحيفة مايو صوت الحزب الحاكم وجهة النظر الحكومية واستضافت
على صفحاتها الأقلام التي تؤيد وجهة نظرها واهتت بابرار تصريحات
الوزراء حول استمرار الدعم لجميع السلع التي تم ربطها على البطاقات
للتوينية دون أى زيادة فى أسعارها لضمان عدالة التوزيع لأن الهدف
فى النهاية هو وصول الدعم إلى مستحقه . كما أيدت الصحيفة الدعم
التقضى على أساس أنه سيوفر بليون جنيه مما سيساعد على إعطاء
الصق لأصحابه . وقد سيطرت نعمة (لا أساس بمحدودى الدخل وأن
التقضى هو وصول الدعم إلى مستحقه) على معالجات صحيفة مايو
لقضية الدعم .

كذلك صحيفة الوفد اتخذت موقفا من قضية الدعم يمكن اعتباره
على يمين الحكومة فقد هاجمت القطاع العام ونادت بالغاء مجانية
التعليم باعتبارها من مخلفات ثورة الحلب والفتب التي تسمى فى بعض
الأحيان ثورة يوليو .

ويهاجم أحد كتاب الوفد الأجهزة الحكومية التي تشرق الدعم ولا
تدع يصل إلى مستحقه دون أن يوضح ما هى الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك ؟

أما صحيفة الأحرار لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين فقد
هاجمت موقف الحكومة ورغبتها فى الغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدى

وابرزت في اخبارها أن للدم النقدي قد يؤدي الى ارتفاع كبير في الأسعار . وقد تناقض موقف الصحيفة مع اتجاه الحزب الذي تعبر عنه والذي يعد من انصار إلغاء الدم العيني وتحويله الى دعم نقدي وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب في مقاله رأى المعارضة تحت عنوان (الدم المزعوم والشعب المظلوم) وقد اهتمت الصحيفة مثل باقى صحف المعارضة بالبراز اخبار ارتفاع الأسعار .

ويلاحظ أن صحيفة الشعب قد التزمت في معالجاتها نقضية الدم بموقف الحزب الذي تعبر عنه وقد دافعت عن الدم وعارضت الفئته وأوضحت ان ادعاء الحكومة بأن الدم لا يصل لمستحقه خدمة رسمية وتسائط لماذا تخفض الحكومة دعم التعليم والصحة ولا تخفض ميزانية الأمن المركزى .

وقد شنت الصحيفة عدة حملات ضد اتجاه الحكومة لالغاء الدم السلمى وأوضحت أن الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة تقدمان دهما للمنتجات الزراعية رغم الرخاء الذى تتمتع به هذه الدول الفنية . كما أكدت بان موضوع الدم يعد جزءا من مجمل الأوضاع الاقتصادية ولا يمكن بحثه بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة . ويلاحظ أن بعض الصحف الحزبية قد سلطت في نفس الدائرة المفلوطة التى انتهجتها الصحف القومية عندها اعتبرت أن الدم يشكل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة (الوفد والأحرار) ويستثنى من الصحف الحزبية الأهلى والشعب . كذلك اقتصرت معالجات الصحف الحزبية باستثناء الأهلى على الدعم السلمى الاستهلاكى دون معالجة الصور الأخرى من الدم وقد أشارت إليها في توسع صحيفة الأهلى . وقد ربطت لأهالى بين اتجاه الحكومة لالغاء الدم وبين شروط صندوق النقد الدولى . وانفردت بطرح تصورات وحلول للخروج من أزمة الدعم خلالا للصحف الحزبية الأخرى . ونشرت صحيفة الأهلى العديد من رسائل القراء التى تعبر عن رأى الجماهير وموقفها من الدم في اطار المعركة التى دارت بينها وبين الأهرام حينما نشرت الأهلى (حصول شائعات للدم وحقائق السوق)

وردت عليها الأهرام بشالعات الدعم ومسئولية المواطن ودعمتها برسائل
من القراء تؤيد ما طرحه الحكومة من إلغاء الدعم وتحويله الى دعم نقدي .

لقد حاولت صحيفة الاهالى ان تكسر الحلقة المحكمة التى فرضتها
الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية بقصر قضية الدعم على الدعم
السلبى الاستهلاكى واغفال الصور الأخرى للدعم عن عمد . ولذلك
انفردت الاهالى بنوعية التناول النقدي المتخصص لقضية الدعم فاشارت
وناقشت الصور الأخرى للدعم مثل دعم رجال الأعمال المتمثل فى :إعفاء
الضريبي والإعفاء الجمركى ودعم مستلزمات الانتاج بالإضافة الى الأنواع
العديدة للقروض الميسرة فى الإسكان والأمن الغذائى وشراء الأراضى
المستصلحة . هذا علاوة على أسلوب معالجة الأهالى لقضية الدعم فقد
اتسبت بالطابع العلمى الملتزم وبصالح الطبقات الشعبية الكادحة المستفيد
الأساسى من الدعم . وقد استعانت الأهالى بكثير من الاقتصاديين
المختصين الذين ينتمون الى اليسار المصرى . وتواصل الأهالى حملاتها
الصحفية لكشف اتجاه الحكومة نحو دعم الفقراء ودعم الأغنياء فتشير
الى (ان الحكومة تكيل بمكيالين فى وقت واحد بينما تصر على تحويل الدعم
العبنى الى نقدي فانها تؤكد فى مشروع الموازنة الجديد لعام ٨٦/٨٧
عدم المساس بالفائدة المنخفضة على قروض الأمن الغذائى والإسكان
وهى تؤنح من الدعم العبنى للأغنياء فكان الدعم للفقراء ضار وبالتالي يجب
التخلص منه بينما دعم الأغنياء نافع وبالتالي يجب الإبقاء عليه) .

ملاحظات أساسية

في ضوء العرض السابق يمكن استخلاص بعض الملاحظات الأساسية التي تحدد معالم الاطار العام للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى الحاكم عبر المراحل المختلفة لفترة يوليو . وذلك بهدف استخلاص القانون العام والقوانين الجزئية التي حكمت هذه العلاقة وحددت مساراتها وانعكست بالتالى على المضامين والقضايا التي عالجتها الصحافة المصرية وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على اوضاع الصحفيين ومواقفهم ودوارهم سواء في دعم النظام السياسى ومساندته في ظل كانه المتغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى في الثلاثين عاما الأخيرة او في محاولة النهوض بالرأى العام المصرى من خلال تروييده بالوعى والمعرفة الكاملة وتشجيعه على اتخاذ المواقف الصحيحة في مواجهة النظام لسياسى السائد .

وتغطى هذه الملاحظات اربعة محاور رئيسية يمكن ايجازها على النحو التالى :

المحور الأول :

ويتضمن الفقرات أو المراحل الأربعة التي مرت بها الصحافة المصرية في اطار ثورة يوليو سعيًا لاستخلاص الملامح الأساسية التي تميزت بها علاقة الصحافة بالنظام السياسى خلال كل حقبة .

ويشمل أيضا أبرز التغيرات التشريعية تلى طرأت على الهيكل المهنى والادارى والوظيفى للصحافة المصرية عبر المراحل الأربعة السابقة بهدف استخلاص السمات العامة للاطر التشريعى والقانونى الذى تعمل في ظله الصحافة المصرية وذلك للتعرف على القوى السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها .

المحور الثاني :

ويتضمن إبراز المواقف التي تبنتها الصحافة إزاء القضايا السياسية والاجتماعية الهامة التي طرحت خلال المراحل الأربعة على صفحات الصحف المصرية بهدف استخلاص الأدوار والوظائف التي قامت بها الصحافة وذلك سعياً للتعرف على القوى الاجتماعية التي تتوجه إليها وتؤثر في تشكيل وعيها وتحديد الموقع الفعلي الذي تشغله الصحافة المصرية في إطار الخريطة السياسية المعاصرة .

المحور الثالث :

ويشمل المواقف والأدوار التي قام بها الصحفيون المصريون وخصوصاً رؤساء التحرير ككتّابين بالاتصال وحراس للدوابات الصحفية خلال تلك المراحل الأربعة وذلك سعياً للتعرف على الأنصر الذاتي في الصحافة المصرية أي (الكوادر البشرية) ونوعيتها ومستوى أدائهم لمسئولياتهم المهنية والاجتماعية في إطار علاقاتهم بالنظام السياسي وممارساته ومواقفه من المهنة والمستغلين بها .

فبما يتعلق بالمحور الأول (الفترات والمراحل) :

لوحظ أن الفترة الأولى (١٩٥٢ — ١٩٥٤) تمثل نهاية المرحلة الليبرالية في التاريخ السياسي المعاصر التي عاشتها مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتميزت بنشوب صراعات حادة بين النخبة العسكرية الحاكمة والقيادات السياسية التقليدية وفي مقدمتهم رؤساء تحرير وأصحاب الصحف الحزبية وحسمتها أحداث مارس ١٩٥٤ لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها . وقد شهدت هذه المرحلة اختفاء كافة الصحف الحزبية التي عرفتها مصر في مرحلة ما قبل الثورة وبرز خريطة جديدة للصحافة المصرية تتصدرها مجموعة الصحف الناطقة باسم الثورة والتي نوالى صدورها بمدد قيام الثورة بأسابيع وهي مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) والجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) والثورة (يناير ١٩٥٤) .

وقد برز لأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية دور الضبط في العمل الصحفي حيث تولوا الإشراف على تحرير وإدارة الصحف الناطقة باسم

الثورة وكانوا في الاغلب يفتقرون الى الثقافة السياسية بمعناها الشامل ويخبئ عليهم الطابع العسكرى الفصح .

اما المرحلة الثانية (الفترة الناصرية) :

ويعتبر قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) أبرز حدث في الفترة الناصرية لانه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين النظام السياسى لثورة يوليو والصحافة المصرية . وتوضح المذكرة التفسيرية للقانون الكيفية التى تم بها استيعاب الصحافة لصالح النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية الملكية او التبعية السياسية والفكرية لتنظيم الحزبى المعبر عن ثورة يوليو آنذاك اى الاتحاد القومى .

واذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال الدستور . فان الميثاق الوطنى (١٩٦٢) قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر ممارستها على القوى الاجتماعية التى يتشكل منها تحالف قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد اى الاتحاد الاشتراكى الذى أوكلت اليه مهام الملكية والتوجيه والارشاف السياسى والتنظيمى على الصحافة المصرية . وهنا يلاحظ أن الكتاب والصحفيين المؤيدين للنظام السياسى لثورة يوليو قد استلهموا على حد قولهم مقولة أن للاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى هما الكيلان بضمانة حق الشعب فى متابعة الأحداث وابداء الراى فيها وتوجيهها فيها يحقق ارادته ومصالحه . والواقع أن هذا لم يحدث لأن هذا الراى انطلق من فرضية خاطئة أصلا فالاتحاد القومى وكذلك الاتحاد الاشتراكى لم يكونا سوى تنظيمات سلطوية تم اختيارها من أعلى رغم الانتخابات الظاهرية التى كانت تجرى لكل منهما ولذلك كانت هذه التنظيمات تدين بالولاء للسلطة السياسية التى اختارتها وعينتها ولم يكن ولائها للشعب الذى لم يسمح له بانتخابها بصورة حرة ونزيهة فى ظل التدخلات العديدة من جانب السلطة التنفيذية سواء فى استبعاد بعض التيارات السياسية وتجريمها أحيانا أو بالتزوير فى نتائج الانتخابات . ورغم الإطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية آنذاك

من القيادة الناصرية قد تركت هابشا محسوبا للتيارات الراديكالية تمثلت في وجود الطليعة والكتاب والفكر المعاصر والمجلة والثقافة مما سمح للرأى الآخر بأن يطرح كاملا فيما عدا التيار الاسلامى المتمثل في الاخوان المسلمين .

وفي ظل القيادة الناصرية أصبحت الأهرام الناطق شبه الرسمى لهذه القيادة تليها صحيفة الاخبار وأصبحت الجمهورية مؤثلا للكتاب الذين ينتمون بدرجات متفاوتة الى قسوى اليسار المصرى ويختلفون عن توجهات كتاب الأهرام بالاضافة الى مجئى الجاذبية والكتاب كأصول لليسار . واتوسع أن المنبر اليسارى فى الصحافة المصرية قد بدأ يظهر المساء (أكتوبر ١٩٥٦) واستمر حتى ١٩٥٩ وانتهى بنشوب الأزمة بين عبد الناصر وبحريها أثناء تصاعد الأزمة مع النظام العراقى حيث تم اعتقال أغلبهم وتقرر ضمها الى حظيرة الصحف للناطقة باسم ثورة يوليو .

مسيرة السادات :

ويلاحظ أن القيادات والكوادر الصحفية ظلت كما هى نفس القيادات التى سيطرت فى الفترة الناصرية وكذلك التشريعات التى تنظم علاقة الصحافة بسلطة سياسية ممثلة فى قوانين المطبوعات القسدية وموائين الفترة الناصرية (قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠) والقرارات الادارية والتنظيمية التى اضيفت كهيود تنظيمية خاصة تعيين رؤساء مجالس الادارات والتحرير بالاضافة الى ما جاء فى الميثاق الوطنى .

وقد اضيف اليها فى فترة السادات على المستوى التشريعى مجموعة قيود عامة تمثلت فى القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعى وقيود تنظيمية تمثلت فى انشاء المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرق الصحفى علاوة على سلسلة المشروعات التى كلفت تهدف الى اعداد قانون جديد للصحافة أبرزها مشروع عبد المنعم الصاوى واخرها قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠ .

أما على مستوى الممارسة فلم يكف السادات عن توجيه اللوم والتهديد للصحافة والصحفيين واتخاذ مجموعة اجراءات معادية للصحافة والصحفيين

مثل نقل الصحفيين والتهديد بتحويل النقابة الى نادى وتصادعت التهديدات حتى وصلت الى حد اعتقال الكثير من الصحفيين المعارضين بالإضافة الى تجربة لاهاى المصادرة ، ثم الشعب وكل ذلك تم فى اطار الصيغة التعددية .

ان الصحف القومية تحولت الى ابواق دعائية اكثر منها اجهزة اعلامية وسخرت كل امكانياتها للدفاع عن وجهة نظر النظام السياسى ومهاجمة خصومه ومعارضيه والترويج لسياساته وتخلت عن وظائفها فى التوعية والتثقيف واصبحت أدوات شبه دعائية ورغم ذلك الشد والجذب بين السلطة والصحافة فقد اتيح للرأى الآخر أن يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة وقد انتزع هذا الحق رغم كل الصعوبات التى أحاطت به فى هذه الفترة وقد تم ذلك حتى على صفحات الصحف القومية ذاتها حيث نشب صراعا عنيفا بين بعض الأتسلام التى اختلفت توجهاتها عن اتجاهات رؤساء التحرير التابعين للسلطة والحريصين على تنفيذ تعليماتها بدقة مثال الأخبار (جلال الحياصى) ، الجمهورية (كامل زهيرى) وبعض الأتلام الشلية .

هذا وقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الأهاى والرؤية الاسلامية فى الدعوة — المختار الاسلامى والرؤية اليسارية المعتدلة فى الشعب .

فسترة مبارك :

رغم أن هذه المرحلة تعد امتدادا لحقبة السادات غير أن تفاقم الأزمة الاقتصادية ومجىء مبارك عقب الأزمة الشاملة لنظام السادات التى انتهت بمقتله لم تنح للنظام فرصة التضييق أو فرض مزيد من القيود على حرية التعبير لذلك سمح النظام السياسى بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وارتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية لمتحاذة مع بعض العناصر الانتحاحية التى ازدهرت خلال الفترة الساداتية كما عادت الصحف الحزبية التى صودرت أثناء فترة السادات الى الظهور (الأهاى والشعب) كذلك اتيح للناصريين إصدار صحيفتهم (صوت العرب) وشهدت الصحافة فترة استقرار نسبي فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية التى تمثلت فى العديد

من المعارك والمهاترات بين النظام السياسى والمعارضة بصفة عامة وعلى الأخص مصحفتى الأهالى والشعب وبعض الأعلام والكتابات الذين ينتهون للمصحف القومية .

هذا ويلاحظ قصر الفترات التى تمتعت خلالها الصحافة المصرية بما يسمى الانفراجة حيث كان يسمح للأعلام المختلفة أن تعبر من اتجاهاتها المعارضة للنظام السياسى وتوجه انتقاداتها دون خوف إلى بعض مغرذات الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ويمكن رصد هذه لفترات بأنها تتمثل فيما يلى :

الانفراجة الأولى :

افتاء أزمة مارس ١٩٥٤ وهى تبدأ من ٥ مارس — ٢٥ مارس حيث ازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديوقراطية وظهر العديد من الكتابات التى طالبت بضرورة النص فى الدستور الجديد على حق الإنسان المصرى فى الحرية والسلامة والمساواة وتمعدت الكتابات التى تناولت حقوق المواطنين والانتخابات وطالبت بحق المصل السياسى للأحوان المسلمين والشيوعيين . وترجع هذه 'لإنفراجة الى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة نفسها .

وقد انتهت هذه الانفراجة بعد أن حسبت الأحداث لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها ومخافتها .

الإنفراجة الثانية :

شهدت الصحافة المصرية الانفراجة الثانية بعد وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد كان لها آثارها المباشرة على المثقفين بصورة عامة وعلى الأخص الصحافة والصحفيين حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول اسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الاسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الاعلام وخاصة الصحف وهل

هي أداة للتثوير والتوعية أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق ؟ وترجع أسباب هذه الانفراجة الى الصعوبة العنيفة التي احسستها الهزيمة لدى الرأي العام المصرى مما اجبر السلطة على السماح بهامش لكبر من حرية التعبير لامتصاص موجات السخط الجارفة التى اجتاحت الرأي العام المصرى وتصادعت بعد صدور الأحكام على المسؤولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨) .

أما الانفراجة الثالثة :

فقد بدأت بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة عما تنشره الصحف أى تم إلغاء الرقابة بصورتها الرسمية وتقرر نظها الى داخل الصحف والصحفيين كى تصبح رقابة ذاتية وذلك فى فبراير ١٩٧٤ . ولكن لم يمض اقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية وأبدى الرئيس السادات تبرمه مما أسماه سوء استغلال حرية الصحافة ثم أعقب ذلك حدوث بعض التفجرات الأساسية التى شهدتها الخريطة الصحفية فى مصر والتى تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية تعبيراً عن الأحزاب الجديدة التى سمح بقيامها بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

المحور الثانى — اتجاهات الصحافة المصرية آراء قضايا المراحل الأربعة :

اختلعت صحف الثورة تقليداً مريداً فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو أسلوب التبرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات سواء كانت صائبة أم خاطئة وقد اقتصر هذا السلوك على الصحف الناطقة باسم قيادة الثورة فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ — ١٩٥٤) ثم أصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية فى المراحل التالية . وقد كانت البداية فى يوليو ١٩٥٢ عندما ظهرت الدعوة الى تطهير الأحزاب ثم المطالبة بالغائها اذ بدى الاختلاف واضحا بين معالجات مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) أولى الصحف الناطقة باسم ثورة ٢٣ تم ١٩٥٢ ثم صحيفة الجمهورية (ديسمبر ١٩٥٢) وبين معالجات الصحف التقليدية لهذه القضية .

ثم تركز هذا التقليد (أسلوب التحرير وتأييد السلطة الحاكمة) بصورة ملحوظة في المرحلة الثانية أي الفترة الناصرية وخصوصا بعد صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) وانتقال ملكية الصحف والإشراف السياسي والإداري عليها للاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي . ويلاحظ أن مواقف الصحف ومعالجتها للقضايا التي طرحت في الفترة السابقة على صدور قانون تنظيم الصحافة كانت تتسم بالطابع الرسمي بوجه عام مع وجود بعض التباينات مثل انتخابات ١٩٥٧ حيث كانت تعبر الصحف عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان ولكن لوحظ أن هناك بعض التباينات تثلت في بعض الآراء الجادة التي طالبت بوضع قانون للانتخابات ضمانا لتشكيل برلمان سليم وحماية حقوق الناخبين من التزوير كذلك قامت جريدة المساء بدور بارز في توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطني .

وفيما يتعلق بالمرحلة التالية لوحظ أن المعالجات الصحفية للقضايا المطروحة محليا وعربيا تلزم بوجهة نظر السلطة السياسية التزاما مطلقا مثال موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية في الستينيات حيث ساد الاتجاه القومي الراديكالي في معالجات الصحف لنشاط المقاومة الفلسطينية وذلك تأكيدا للالتزام الوطني والقومي الذي عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ . وكانت الصحف المصرية تلزم بشعار عبد الناصر الذي كان يدعو إلى وحدة القوى الثورية في مواجهة القوى الرجعية ثم اختلفت مواقفها باختلاف موقف القيادة السياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث برزت على صفحاتها الدعوة لوحدة الصحف وذلك تمثيلا مع الصحيفة القوفيتية الجديدة التي طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتي تجمع بين وحدة الصف ووحدة الهدف . كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة الفلسطينية كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية (مثال فترة قبول مبادرة روجز) وبعد زوال الخلاف تعمود الصحف المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة . هذا وقد برز الرأي الآخر متمثلا في الموقف الذي كانت تتبناه مجلة الطلبة من المقاومة الفلسطينية حيث كانت تحاول

التمسك بالمواقف المبدئية بعيدا عن تذبذبات السلطة السياسية وانعكاساتها على الصحف اليومية . كذلك لم يخلو الأمر من بعض التباينات داخل هذه الصحف ذاتها . فإذا كانت الأهرام قد حبلت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمي لثورة يوليو آزاء تطورات القضية الفلسطينية وخصوصا الكفاح الفلسطيني المسلح ودوره في استعادة فلسطين فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبى آزاء هذه القضية .

أما صحيفة الأخبصار فقد تأرجح موقفها إذ كانت في البداية تتبنى الاتجاه الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات ويلاحظ أن الأهرام رغم مساندتها للمقاومة الفلسطينية إلا أنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تنفيذها للحرب الوطنية النظامية .

أما موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الساداتية فقد تعرض للتذبذب والتناقض الذى سيطر على موقف السلطة السياسية ذاتها خلال تلك المرحلة . فقد اتخذ هذا الموقف طابع التأييد الكامل قبل مبادرة السادات نوفمبر ١٩٧٧ ثم كان التجاهل هو الطابع الغالب على معالجات الصحافة المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة . وقد تواكب هذا مع سياسة النظام المصرى الحاكم تجاه المقاومة الفلسطينية وهنا يجدر الإشارة الى مواقف رؤساء تحرير الصحف اليومية من قضية الصراع العربى الاسرائيلى حيث كانوا يدينون الحل السلمى ويحثون الرأى العام المصرى على تأييد ومساندة الكفاح المسلح ويرفعون شعار تحويل الجبهة الداخلية الى خلايا ثورية لتحرير الوطن ولواجهة العدو الاسرائيلى . وقد كان ذلك خلال الحقبة الناصرية ثم تحول هؤلاء الكتاب والقيادات الصحفية الى النقيض خلال الحقبة الساداتية حيث جندوا أقلامهم للدفاع عن مبادرة السادات ومعاهدة الصلح المصرى الاسرائيلى والترحيب بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل متجاهلين آرائهم ومواقفهم فى الستينات ومستندين الى احتمالات ضعف الذاكرة القومية لدى الشعب المصرى . ولكن من الواضح ان الصيغة

التي بلورتها ثورة يوليو وحددت أبعادها القيادية الناصرية للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى هى :المسئولة الى حد كبير عن تحول الصحف المصرية والصحفيين الى ادوات تنفيذية فى ايدى النظام السياسى يقومون بتعبئة الراى العام المصرى لمساندة مولف الحكومة السلبية والايجابية ازاء القضايا الجوهرية التى يولجها الشعب المصرى محليا وعربيا دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كتأداة للراى وصنا امناء للوعى الوطنى والاجتماعى .

هذا وقد اتاحت الصيغة للتعديدية التى تميزت بها الخريطة الصحفية اثناء الحقبة الساداتية الفرصة لظهور الراى الآخر المخالف للاتجاهات الرسمية التى تبنتها وروجت لها الصحف القومية وصحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم . وقد برز هذا بصورة جلية فى مواقف كل من صحيفتى الاهالى والشعب حيث خصصوا صفحاتهم واقلام كتابهم للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ورموزها ومتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة علاوة على مضح كلفة اشكال الغزو الثقافى والانتصادى الاسرائيلى لمصر ومهاجمة التطبيع المصرى الاسرائيلى وتعبئة الراى العام المصرى ضد السياسات الحكومية المتعاونة مع اسرائيل والمطالبة بالغاء معاهدة الصلح المصرى الاسرائيلى وتحرير الوطن المصرى من مختلف صور الغزو الصهيونى والاسرائيلى .

ويلاحظ استمرار انقسام الخريطة الصحفية فى مصر فى المرحلة الرابعة للثورة الى صحف رسمية وهى الصحف المسماة بالقومية تنقلى اشارة البدء من النظام السياسى كى تبادر بطرح القضايا التى يتبناها وتبدأ فى الترويج لوجهة النظر الحكومية وتبريرها ودعمها بشتى الاسانيد وتخصيص صفحاتها للدعاية السافرة لسياسة الحزب الوطنى الحاكم والهجوم على صحف المعارضة وقد بدى ذلك واضحا من خلال استقرائنا لمواقف الصحف القومية والحزبية من قضيتى الانتخابات ١٩٨٧ والدعم وقد تبادلت كل من الصحف القومية والحزبية الاتهامات اثناء الانتخابات الأخيرة وتمسكت الصحف القومية بموقفها المنحاز للحزب الحاكم الى حد تخصيص افتتاحيات صحفها للدعاية المباشر له . وتبنت الصحف الحزبية المعارضة موقفا شبه موحد تجاه الانتخابات وموقف الصحف القومية منها . فقد اجعت اصحف

الحزبية على الملء في دستورية القسائون الجعيد للانتخابات وتاكيد خصوصيتها السياسية للحزب الوطنى والتحصير من التزوير والاهتمام بالبرامج الانتخابية للأحزاب واثارة قضية التغير على صفحاتها . وقد اجتمعت الصحف الحزبية على حاجة مصر الى تغير جندى يتناول كائنة المولتع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما قضية الدعم فقد اتفقت كل الصحف القومية والحزبية فى تزامن معالجتها مع الفترات التى اثارى فيها الحكومة هذه القضية . ولكن الاختلاف فى التناول كان هو السمة البارزة فقد التزمت الصحف القومية بالرؤية الرسمية مما ادى الى وقوعها فى العديد من التناقضات انسباما مع موقف الحكومة . فاذا تبنت الحكومة فكرة الكيوبونات او الكارت سارعت الصحف القومية الى عرض وتناول هذه الفكرة وتأييدها والترويج لها ولا بأس من اتخاذ الموقف النقيض فى اليوم التالى تبشبا مع رؤية السلطة .

أما الصحف الحزبية فقد اتخذت موقع رد الفعل وكانت معالجتها لقضية الدعم مرتبطة باثارة القضية على صفحات الصحف القومية ولذلك اتسمت معالجتها بالموسمية وان كانت قد طرحت رؤى مخالفة جندريا للاتجاه الحكومى . كما حاولت كشف وفصح نوايا الحكومة فى حرصها على الغاء الدعم للفقرء والابقاء على أشكال الدعم الخفية التى تمنحها للأغنياء .

المحور الثالث (الصحفيون المصريون) :

رغم ان نقابة الصحفيين المصريين تضم حوالى ٢٨٠٠ عضوا غير ان القوى العاملة فى المجال الصحفى لا تزيد عن ثلث هذا العدد فضلا عن ان القيادات الصحفية ويمثلها رؤساء التحرير ومعاونتهم من مديرى التحرير ورؤساء الأقسام لا يتجاوز عددهم بحال ٢٥٪ من الكوادر الصحفية الفاعلة . وتتفاوت التخصصات المهنية داخل المؤسسات الصحفية وتوزع المسئوليات ما بين أغلبية تنهض بالأعباء التقنية للمهنة بدءا بجمع الأخبار والمعلومات وتحريرها واعداها للنشر سواء كانت هذه المواد ذات طابع خبرى او مواد للراى كذلك يدخل فى نطاق هذه المهام عبء اخراج الصحيفة ومطاعتها . أما الأقلية فهى تتمثل فى القيادات الصحفية

العليا والوسطى الذين يقومون بدور حراس البوابات وهم يحددون ما ينشر وما لا ينشر ويقومون في الغالب بكتابة الافتتاحيات . ويدخل في نطاقهم كتاب المقالات والإعـددة وسأفر مواد الرأى الهلـة الـى تحـلها صـفـات الصـف الـيومـة والـأسـبـوعـة . والـصـفـيـون المـصـريـون لا يـشـكـون طـبـقة ولـكـنـهم يـشـكـون فـئة مـتـيـزة فـى اطار شـريـحة المـثـقـفـين المـصـريـين و يـنـتـمـى الصـفـيـون المـصـريـون الـى الشـرائـع الـوسـطى والدنـيا مـن الطـبـقة الـوسـطى وجـيـمـهم مـؤهـلـين تـأهـيـلا جـامـعا . ويـشـكـل المـتـخـصـصـون فـى الدـراسـات الصـفـية والـاعـلـامـية نـسـبـة مـرتـفـعة مـنـهم . (تـزـيـد عـن ٦٠ ٪) . وتـضم الصـف القـومـية القـاعـدة العـريـضة مـن الصـفـيـن المـصـريـين وخصـوصـا الكـوادـر الثـابـة . كـما تـعـتـمـد الصـف الحـزبـية عـلى نـفس الكـوادـر الصـفـية الـتى تـعـمـل بـالصـف القـومـية . وقـد بـدأت تـبـادـة ثـورـة يـولـيو عـلاـقـتـها المـبـاشـرة بـالصـفـة والصـفـيـن مـنذ الأـسـابـيع الأـولـى لـلثـورـة حـيـث بـدأ غـزو النـخـبة العـسـكـريـة لـلـوسـط الصـفـى مـثـلـا فـى أـسـناد مـنـاصـب رـئـاسـة اـلـتـحـريـر لـلـعـسـيـد مـن الضـبـاط فـى الصـف النـاطـقة بـاسـم الثـورـة وقـد تـزـايـد نفـوذـهم تـدرـيـجـيا حـتى يـمـكـن القـول بـأن حـقـبة جـهـدـة بـدأت فـى تـارـيـخ الصـفـة المـصـريـة يـمـكـن تـسـيـيـتها الحـقـبة العـسـكـريـة .

وقـد اـزـداد تـعـدد الضـبـاط داخـل مـهـنة الصـفـة خصـوصـا بـعـد اـسـناد مـهـمة الاـشـراف السـياسـى والادارى عـلى الصـفـة لـلـاتـحـاد القـومـى بـمـقتـضى قـانـون تـنـظـيـم الصـفـة (مـايـو ١٩٦٠) . واذا كان كان هـذا القـانـون يـسـتـهـدف تـحـريـر الصـفـة المـصـريـة مـن سـيـطـرة رأس المال وسـيـطـرة الأـفـراد فـانـه يـمـكـن القـول بـأن الـهـدف الأـول قـد تـحـقـق بـتـحـويـل مـلكـية الصـف الـى الـاتـحـاد القـومـى ثم الـاتـحـاد الاـشـتراكى مـجـلـس الشـورى . ولـكن الـهـدف الـثـانى لـم يـتـحـقـق بـالصـورـة الـتى أـشـار الـيـها هـذا القـانـون لأـنـه قـام بـنـقـل السـلـطـة مـن رؤـسـاء التـحـريـر الحـزبـيـن الـى النـخـبة العـسـكـريـة .

والمـعـروف أن العـسـكر أو الضـبـاط يـشـكـون شـريـحة ذات نـوعـية تـتمـيـز بـالـاتـضـباط والصـرامـة ومـعـاداة الثـقـافـة ورمـغ انـتـمـائـهم الـى الشـرائـع الدنـيـسا والـوسـطى مـن الطـبـقة الـوسـطى ولـكـنـهم لا يـمـلـكون الوـعى الطـبـقـى فـضـلا عـن أن أـغـلـبـهم غـير مـسـيـس وذلـك بـحـكم تـبـريـتـهم العـسـكـريـة وطـبـيعة الأعبـاء الوـظـيفـية الـتى يـلـتـزمـون بـها . ولـذلـك فـهم يـنـتـون الـى مـهـنـتـهم بـصـورة أعمـق مـن سـائـر

المثقفين وقد انعكس ذلك على ممارستهم الاعلامية اذ ترتب على اقتحامهم لحقل الصحافة الكثير من الآثار السلبية التي انعكست على الاداء المهني والادوار التي يقوم بها هؤلاء الذين ينتمون الى المهنة الصحفية .

فقد نجح هؤلاء العسكريون في احكام الحصار حول مهنة الصحافة وتحويل الصحفيين والصحفيين الى أدوات تنفيذية محضة تردد ما تراه السلطة صوابا وتتمادي في التأييد والتبرير دون ابراز الجوانب السلبية والايجابية في السياسات المطروحة . وإذا كانت الصحافة كهيئة لاتزدهر الا في مناخ يسوده الجدل والنقاش وجو الاختلاف وهذه شروط لا تتوافر لدى العسكريين بحكم الأسباب التي أسلفناها لذلك أصبحت الصحافة المصرية (بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر في شئونها) أداة لخدبة النظام السياسي وتنبثق منه وتصب في قنواته وتوجه راسا الى الرأي العام الذي يتلقى المواد الاعلامية المنشورة سواء كانت اخبارا أم آراء وكتبتها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها وبذلك يمكن القول أن الصحافة المصرية في مجملها عدداً بعض الاستفتاءات المصدودة أصبحت صحافة تعبئة بالمعنى العسكري وليس بالمعنى الأيديولوجي المتعدد المنابع أي أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تنفيذها فضلا عن نقدها أو استنثار ذلك في بناء رأي عام حقيقي قادر على المناقشة والنقد واتخاذ المواقف .

ولذا كان هذا القول ينطبق بصورة أساسية على الصحف الناطقة باسم الثورة ثم الصحف القومية طوال مراحل الثورة الأربعة فإن الصحف الحزبية لم تمتلك بعد كامل حريتها بسبب القيود القسطنطينية والفتنانية المعديدة التي تكبل حركتها وإن كانت قد نجحت إلى حد بعيد في توسيع هامش الحرية الممنوح لها من جانب النظام السياسي والذي يعد ضرورة أمنية للنظام حتمتها الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري .

المصادر الأساسية للدراسة ومراجها

الصحف والمجلات (١٩٥٢ - ١٩٨٧) :

- ١ - مجموعة الأهرام ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٢ - مجموعة الأخبار وأخبار اليوم ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - مجموعة الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مجموعة المساء ١٩٥٦ - ١٩٨٧ .
- ٥ - مجموعة آخر ساعة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٦ - مجموعة روز اليوسف ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٧ - مجموعة المصور .
- ٨ - مجلة الطليعة ١٩٦٥ - ١٩٧٧ .

الصحف المزبوية (١٩٧٧ - ١٩٨٧) :

- ١ - الأحرار ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .
- ٢ - الأعمال ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - الشعب ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مايو ١٩٨١ - ١٩٨٧ .
- ٥ - الوغد ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .

الوثائق :

- ١ - نص قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) . الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٢ - الميثاق الوطني مايو ١٩٦٢ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٣ - برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٤ - نص قانون نقابة الصحفيين سبتمبر ١٩٧٠ - الهيئة العامة للاستعلامات .

٥ - قانون سلطة الصحافة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ - الهيئة العامة للاستعلامات .

٦ - ميثاق الشرف الصحفي مارس ١٩٨٣ - المجلس الأعلى للصحافة .

المراجع :

١ - أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو - الجزء الأول . (مصر والعسكريون) ١٩٧٤ ، الجزء الثاني (مجتمع جمال عبد الناصر) المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٨ .

٢ - طارق البشري : الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥ .

٣ - عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - سلسلة الكتاب الذهبي (٢١٨) - روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٧ .

٤ - عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٦ .

٥ - فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٦ .

٦ - عني الدين هلال : تجربة الديمقراطية في مصر - المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ .

٧ - كرم شبلبي : صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر - مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون - القاهرة ١٩٨٢ .

٨ - نبلي عبد المجيد : حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ - دار العربي - القاهرة ١٩٨٣ .

هوامش الدراسة

- ✽ انظر : روز اليوسف : ١١ مايو ١٩٥٣ .
- ١ - انظر : هجوم صلاح سالم على جريدة المصري وتكديده أن الرقابة على الصحف ستظل قوية تمنع سيغا فوق كل رأس مخربة في المؤتمر الشعبي ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ - (الأفرام : ١٩٥٣/٩/١٦) .
- ٢ - انظر : اخبار اليوم : ١٩٥٣/١٠/٢٥ (محمد التابعي) ، وآخر ساعة : أبريل ١٩٥٣ (محمد حسنين هيكل) .
- ✽ انظر : إيلي عبد المجيد : السياسة الاعلامية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٢ . ص ٢١٣ .
- ٣ - انظر : مجلة التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ ، اول أكتوبر ١٩٥٢ مقال لكاهل التناوى : هل يعود الجيتى الى نكاته .
- ٤ - انظر : التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ ، ٢٨ يناير ١٩٥٣ (نحن والديمقراطية) ٤ ثروت عكاشة ، الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .
- ٥ - انظر : للجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ مقال لجمال عبد الناصر بعنوان : رأى الجمهورية : ١٠ أبريل ١٩٥٤ ، ٢٩ ، ٣١ يناير ١٩٥٥ مقالات أنور السادات .
- ٦ - انظر : المصور : ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥ نقلا عن كريم شلبي : صحيفة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر - مراكز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون - القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٧ - انظر : عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس - روز اليوسف ١٩٧٧ ص ١٦٩ - ١٧٦ .
- ٨ - انظر : للجمهورية : ١٤ ، ١٥ ، ٣١ مارس ١٩٥٤ : مقالات لويس عوض عن (دستور الشعب) .
- ٩ - انظر للجمهورية : ٢٢ ، ٢٤ مارس ١٩٥٤ مقالات محمد مندور عن الجمهورية الاشتراكية .
- ١٠ - انظر : للجمهورية : ٢٠ مارس ١٩٥٤ خالد محمد خالد (الاخوان والشيوعيون وللثورة) .
- ١١ - انظر : الاخبار : ٨ مارس ١٩٥٤ ، ٩ مارس ١٩٥٤ .
- ١٢ - انظر : روز اليوسف : ١ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

- ١٣ - أنظر : مجلة التحرير : أول مارس ١٩٥٤ ، الجمهورية : ٧ مارس ١٩٥٤ نقلا
عن كرم شلبى - مصدر سابق - ص ١٠٣ - ١٠٣ *
- ١٤ - الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٥٦ *
- ١٥ - أنظر : أحمد حمرونى : قصة ثورة يوليو - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة
العربية للدراسات - بيروت - ١٩٧٨ - ص ١٥٨ *
- ١٦ - للتسعب : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ *
- ١٧ - أنظر : عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - دار
الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٥٥ *
- ١٨ - أنظر : كرم شلبى ص ١٦٢ ، ليلى عبد المجيد ، ص ٢٢٨ - مصححان سابقان *
- ١٩ - إدارة المطبوعات - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٦١ *
- ٢٠ - نص قانون تنظيم الصحافة - الهيئة العامة للاستعلامات - ١٩٦١ *
- ٢١ - أنظر : الأهرام : ٢٦ مايو ، ١ ، ٣ يونيو ١٩٦٠ رأى الأهرام مقالات محمد
حسين هيكل ، الأخبار : ٢٧ ، ٢٨ مايو ، روز اليوسف : ٣٠ مايو ، الصور : ٣ يونيو ١٩٦٠ *
- ٢٢ - الجمهورية : ٢ يوليوس ١٩٥٧ *
- ٢٣ - الجمهورية : ١١ يوليوس ١٩٥٧ ، نقلا عن كرم شلبى - مصدر سابق - ص ١٤٣ *
- ٢٤ - مجلة للثورة : ٢ فبراير ١٩٥٧ *
- الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٧ *
- ٢٥ - أنظر : للثورة : ٩ يونيو ١٩٥٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٥٦ *
- ٢٦ - أنظر : أساء ، ٥ مايو ، ٢٠ مايو ، ٥ يونيو ، ١٨ مايو ١٩٥٧ *
- ٢٧ - برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات - ص ٨٦ *
- ٢٨ - نص قانون نقابة الصحفيين - الجريدة الرسمية - ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ * للمعد
- ٣٨ - ص ٦٤٣ نقلا عن ليلى عبد المجيد - مصدر سابق - ص ١٠٦ *
- ٢٩ - على الدين هلال : تجربة الديمقراطية في مصر - المركز العربى للبحث والنشر -
القاهرة ١٩٨٢ - ص ١٧٢ - ١٧٧ *
- ٣٠ - أنظر : الأهرام ٢٦ يوليوس ١٩٦٧ *
- ٣١ - أنظر : الأهرام ٧ ، ١٠ أغسطس ١٩٦٧ ، الأخبار ١٢ ، ١٩ أغسطس ١٩٦٧ *
- ٣٢ - أنظر : الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، ٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، الجمهورية ٦
يونيسو ١٩٦٦ *

٣٢ - انظر : الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦ ، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ، الأخبار
١١ فبراير ١٩٦٧ .

٣٤ - انظر : عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين - اللجنة الثقافية - سلسلة عالم
المعرفة - الكويت - يونيو ١٩٨٥ - ص ٣١٨ .

- ٣٥ - الأخبار - ٢ يوليو ١٩٦٧ . ٥ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٣٦ - الأخبار - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٣٧ - الأخبار - ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٣٨ - الأخبار - ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٣٩ - الأخبار - ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٤٠ - الأهرام - ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٤١ - الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٤٢ - الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٨ .
- ٤٣ - الأهرام - ١٨ مايو ١٩٧٨ .
- ٤٤ - الجمهورية - عهود من القلب - ١٢/٢٨/١٩٧٧ .
- ٤٥ - الجمهورية - عهود من القلب - ١٢/٣٠/١٩٧٧ .
- ٤٦ - الأخبار - ٣٠ أغسطس ١٩٦٦ .
- ٤٧ - الأخبار - ١٧ يوليو ١٩٧٤ .
- ٤٨ - الأخبار - ٢٨ يوليو ١٩٦١ .
- ٤٩ - الأخبار - ٢٥ أغسطس ١٩٧٤ .
- ٥٠ - انظر حديث حسني مبارك لجريدة مايو ١٩٨٤/١٠/١٥ .

٥١ - انظر الانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ١٣٢ - ١٥٠ .

- ٥٢ - انظر انتخابات مجلس الشعب - مصدر سابق .
- ٥٣ - انظر الأهرام ٩ مارس ١٩٨٧ - الأخبار ١٠ ، ١٢ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٤ - انظر آخر ساعة ١٨ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٥ - انظر الأهرام ٢٢ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٦ - انظر المصور ٣٠ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٧ - انظر الأخبار ١٣ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٨ - انظر الأخبار ٥ ، ٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٩ - انظر الأهرام ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٠ - انظر الأهرام ٢٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٦١ - انظر الأهرام ٨ أبريل ١٩٨٧ .

- ٦٢ - إنظر الأهرام ١٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٣ - انظر الاهالي ٢٥ فبراير ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الوغد ١٢ فبراير ، ٩ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٤ - للشعب ٣ ، ١٧ ، ٢٤ فبراير ، ٦ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٤ - انظر الشعب ٣١ مارس ١٩٨٧ ، الاهالي ١٨ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الوغد ٣ أبريل ، الأحرار ١٦ فبراير ، ٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٥ - انظر الاهالي أول أبريل ١٩٨٧ ، الشعب ٣١ مارس ١٩٨٧ والأحرار ٣٠ مارس ١٩٨٧ ، الوغد ١٤ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٦ - انظر الاهالي ١١ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الشعب ١٧ فبراير ، ٣١ مارس ، الوغد ١٩ فبراير ، ٥ مارس ١٩٨٧ ، الأحرار ٩ ، ١٦ ، ٣٣ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٧ - انظر : الاهالي ١١ ، ٢٥ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ . الشعب ٣١ مارس ، والأحرار ٢ مارس ، الوغد ٢٦ فبراير ، ١٠ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٨ - انظر : الشعب ١٧ فبراير ، ٣١ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٩ - انظر : الاهالي ٨ ، ٥ أبريل ، الشعب ٦ أبريل ، الوغد ١٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٧٠ - انظر : الاهالي ١٥ أبريل ١٩٨٧ .
- ٧١ - انظر : الأهرام ٢ ، ٥ يناير ١٩٧٦ .
- ٧٢ - انظر : الأهرام ١٧ أبريل ١٩٨١ .
- ٧٣ - انظر : الجمهورية ٢٥ أغسطس ١٩٨١ ، الأهرام ١١ مايو ١٩٨١ .
- ٧٤ - انظر : الأهرام ١١ سبتمبر ١٩٨٢ (ملف الدعم) .
- ٧٥ - انظر : الأخبار ١٧ أبريل ١٩٨٤ .
- ٧٦ - انظر : الأهرام ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، الأخبار ١٩ ، ٢١ سبتمبر ، أخبار لليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤ ، الجمهورية ٣٠ أكتوبر ، ١٣ نوفمبر ١٩٨٤ ، ٢٥ يناير ١٩٨٥ .
- ٧٧ - انظر : الجمهورية ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٧٨ - انظر : الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٨٥ .
- ٧٩ - انظر : الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٨٠ - انظر : مايو ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ ، ٣١ مارس ١٩٨٦ .

- ٨١ - أنظر : مايو ٢ ، ١٦ يونيو . ٧ . ٢١ يوليو ١٩٨٦ .
- ٨٢ - أنظر : الوغد ١٣ أبريل ١٩٨٦ ، ٢٤ أبريل ١٩٨٦ .
- ٨٣ - أنظر : الوغد ٢٤ أبريل ١٩٨٦ .
- ٨٤ - أنظر : الأهرام ٢٦ مايو ، ١٦ يونيو ١٩٨٦ . ١٥ ديسمبر ، ٢٤ نوفمبر ، ١٢ يناير ، ١٦ يناير ١٩٨٧ . ٣٠ مارس ، ٢٧ . أبريل ، ١٨ مايو ١٩٨٧ .
- ٨٥ - أنظر : الشعب ١٤ فبراير ، ٢٧ مايو ، ٢٢ يوليو . ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٨٦ - أنظر : الأهالي ١٥ فبراير ١٩٨٤ ، ٢٨ مايو ، ١٨ يونيو ، ٢٣ يوليو ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٨٧ - أنظر : الأهالي ١٧ يوليو ١٩٨٦ ، ١٥ يناير ، ٣٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٨٨ - أنظر : محمد منصور - الثورة ٩ يونيو ١٩٥٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٥٦ .
- ٨٩ - أنظر : الأساء ٥ مايو ، ٥ يوليو ١٩٥٧ .

الصحافة المصرية والعدوان الثلاثى ١٩٥٦

بقدر تنوع وتعدد الاجتهادات والمحاولات التى بذلها الكثيرون (مصريون واجانب) من اجل تفسير وتاصيل فهم ابعاد ونتائج هذا الحدث التاريخى المتميز واعنى به تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ثم الحدث التالى له والمترقب عليه وهو العدوان الثلاثى (اكتوبر ١٩٥٦) . الا ان كل ما كتب وما قيل لم يزل يدور فى دائرة المعالجات الجزئية التى لم تف الحدث حقه من الرصد الأمين المكامل أو التحليل العلمى الذى تدعمه الوثائق وتسنده الأدلة الموضوعية . وإذا كانت معظم الدراسات التى اجريت فى هذا الصدد قد اقتصرت على توضيح ابعاد الدور الغربى والاسرائيلى فان الدور الوطنى وعلى الأخص الدور الشعبى داخل مصر لم تتح له حتى الآن فرصة الرصد أو التحليل أو ما يستحقه من اهتمام الدارسين والمفكرين المصريين والعرب على السواء . ولعل الصحافة المصرية والدور الذى قامت به فى تعبئة الجماهير ومساندة القيادة الوطنية الثمساء العدوان الثلاثى ما زالت تشغل صفحة مجهولة من صفحات تلك الحقبة الهامة بكل ملامساتها وهزائمه وانتصاراتها بل ودروسها الوطنية .

ولذلك سأحاول فى هذا التقرير التاريخى الموجز أن أخص الملاح العامة لمعالجات الصحافة المصرية للعدوان الثلاثى من ناحية الأسباب والوثائق والنتائج وذلك من خلال تحليل كافية اشكال التغطية الخبرية والمقالات والتعليقات التى قامت بها بعض الصحف المصرية اليومية (الصباحية والمسائية) وهى :

١ - صحيفة الأهرام .

٢ - صحيفة الجمهورية .

٣ - صحيفة المساء .

وذلك بهدف ان نتبين شيئين ضروريين أولهما يتعلق بالدور الذى تقوم به الصحافة فى المشاركة فى صنع بعض أحداث التاريخ ثم تسجيلها وخصوصا فى الفترات الاستثنائية فى حياة الشعوب وأغنى بها الثورات أو الانفضاضات أو المعارك الوطنية وثانيهما التعرف على صفحة مضيئة من تاريخ الصحافة المصرية حيث سجلت أحداث العدوان الثلاثى وشاركت فى تعبئة الطاقات الشعبية والرأى العام المحلى والعربى وحاولت ان تثبت وتؤكد صحة المقولة بأن النصر والهزيمة لا يتحققان فقط فى ميدان القتال وإن الاعلام الوطنى الملتمزم له دور فى المعركة لا تقل بحال عن دور البندقية والعمل السياسى المباشر .

سأتناول فى هذا التقرير ما يلى :

(أ) الخريطة الصحفية فى مصر اثناء العدوان الثلاثى .

(ب) الملاحم العامة لمعالجات الصحافة المصرية للعدوان الثلاثى وتشمل :

١ - المعالجات الصحفية للقضايا التالية :

(أ) أسباب العدوان الثلاثى وأطرافه .

(ب) الوثائق والأحداث من ٢٩ أكتوبر - ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .

(ج) نتائج العدوان .

٢ - المعالجات الفكرية وتتضمن أهم قضايا المرحلة وهى :

(أ) المقاومة الشعبية .

(ب) الاستعمار الثقافى .

(ج) الاستعمار الاقتصادى .

(د) التفاهن العربى .

مع مراعاة التركيز بشكل خاص على صحيفة المساء التي صدرت قبل وقوع العدوان بثلاثة أسابيع (٦ أكتوبر ١٩٥٦) كأول منبر علني للياسر المصري سمحت به القيادة السياسية لثورة يوليو وكان يرأس تحريرها خالد محبى الدين عضو مجلس قيادة الثورة .

الخريطة الصحفية في مصر أثناء العدوان الثلاثي :

لقد تحدت الملامح العامة للخريطة الصحفية في مصر خلال الفترة الاولى من الثورة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) على النحو التالي :

١ - كانت الصحافة تدور في دائرة يرسمها لها النظام تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام .

٢ - كان التوجيه في الصحافة يتم من خلال .

(أ) الرقابة بأشكالها المختلفة .

(ب) الاعتماد على الصلات والعلاقات الشخصية مع بعض الصحفيين ثم إصدار صفح جديدة ناطقة باسم الثورة .

وعندما انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ وتم اعلان حل الأحزاب وتصفية القوى السياسية السائدة اعلنت قيادة الثورة حل نقابة الصحفيين وادانة بعض الصحفيين بسبب علاقتهم المريبة بالأحزاب مع استمرار الرقابة على الصحف .

أما الإطار التشريعي الذي كان ينظم علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في تلك الفترة وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) فهو يمثل في دستور ١٩٢٣ الذي أعلنت ثورة يوليو التنازها به حتى يناير ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون وقد نص الدستور المؤقت في المادة ٤٥ منه على كفالة حرية الصحافة والطباعة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون وفي ٨ يونيو سنة ١٩٥٦ . عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكري والغيت الرقابة التي ظلت مفروضة على الصحف الحرة منذ قيام

النوره وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة وأعلن عبد الناصر في خطابه في المؤتمر الشعبي بمناسبة الجلاء (انتهاء الأحكام العرفية وأن تستخدم حرية الصحافة في سبيل المحافظة على سيادة الشعب وتحقيق أهدافه) .

وعندما وقع العدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أعلنت حالة الطوارئ وعملت الرقابة من جديد كما صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ ، في ١٨ أغسطس بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها بأى طريقة من طرق النشر إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العسكرية للقوات المسلحة .

وقد استمرت الرقابة حتى ٤ يناير ١٩٥٧ حيث تقرر إلغاؤها وإن ظلت مغروضة على نشر التحركات العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالامن القومي (١) .

الصحف الناطقة باسم الثورة :

صدرت قيادة ثورة يوليو مجموعة من الصحف الجديدة كى تعبر عن اتجاهاتها فصدرت مجلة التحرير (ديسمبر ١٩٥٢) كمجلة نصف شهرية عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة وتوقفت عن الصدور ١٩٥٩ بعد ان توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل على سلام وقاسم حودة وعبد العزيز صادق وأحمد جبروش ، أما جريدة الجمهورية فقد صدرت عن هيئة التحرير (ديسمبر ١٩٥٣) وكان يرأس تحريرها حسين فهمى وفى يناير ١٩٥٤ صدرت مجلة الثورة عن منظمات الشباب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية) وتوقفت سنة ١٩٥٦ . وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بناء الوطن الشهرية وكانت تدعو الى الاقتصاد الحر ونشر الثقافة القربية وقد توقفت نهائيا فى عام ١٩٦٦ ، وقد استمرت الثورة فى سياسة إصدار صحف خاصة بها فاصدرت صحيفة الشعب فى يونيو ١٩٥٦ ثم امتحتها فى صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ وفى أكتوبر ١٩٥٦ اصدرت صحيفة المساء لتكون منبرا لليسار المصرى وكان يرأس تحريرها خالد محيى الدين .

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان حريصا على متابعة الصحف بدقة وتوجيهها في بعض الأحيان وكان يعد نفسه مسئولا عن هذه الصحف مسئولية كاملة من حيث تحريرها ، ادارتها وتعيين رؤساء تحريرها والمسؤولين الإداريين فيها وكان تعيين رؤساء التحرير أو المسؤولين عن الصحف من الضباط يخضع أساسا لمعامل الثقة مع مراعاة الخبرة السابقة في العمل الصحفي ولكنها لم تكن شرطا أساسيا . ومن هنا فقد بدت صحافة الثورة في مظهرها العام وكأنها صحافة المؤسسة العسكرية (٢) .

أسباب العدوان الثلاثي :

حرصت المساء على توضيح أسباب هذا العدوان الحقيقية وعكست مقالاتها وتحليلاتها استبصارا وإدراكا لأبعاد وخفايا هذا العدوان فكتب « خالد محيي الدين » يقول أن سبب العدوان ليس قناة السويس ولا حرية الملاحة ولا تحويل القناة وحسد جذور وهواجع هذا العدوان بأنه قوة مصر العسكرية المتزايدة التي تؤهلها لدفع أى عدوان من جانب إسرائيل مما يفقد الاستعمار سلاح هام في الشرق كذلك فإن تحرر مصر من الضغط العسكري لإسرائيل أو بالأحرى الضغط الاستعماري مكثها من الخروج من دائرة النفوذ الغربي الاستعماري كما أن الخوف من أن تحصن الدول العربية ضد مصر وقد حدث ذلك فعلا في سوريا ثم بدأ في الأردن وهناك خوف من أن يمتد ذلك الوعي إلى حقول البترول في الشرق وخلص خالد محيي الدين إلى أن العدوان الذي شن على مصر هو صراع بين القومية العربية النامية التي تمثلها مصر وبين الاستعمار (٣) وقد أرجعت المساء الأسباب (٤) الحقيقية لهذا العدوان على مصر إلى سنوات ١٩٤٧ - ١٩٤٩ وذلك بعد انهيار أعمدة الاستعمار في الشرق الأقصى وتطلع الاستعمار لتعويض خسارته في المنطقة التي تهدد من أهلى النيل إلى شواطئ بحر قزوين والتي تضم ٨٠ مليونا من العرب والإيرانيين . وهى التي يجب أن تكون مركز الثقل في الإمبراطورية البريطانية . كما أن الاحتكاريين راوا في منطقة الشرق الأوسط أنها أغنى مناطق العالم في البترول وأيضا أرباب تحقيق أكبر ربح ممكن من وراء البترول . . ولذلك حرص الاستعمار على فرض سيطرتهم السياسية والعسكرية المطلقة على منطقة الشرق الأوسط كلها فلما منهم أن يابكتهم اتخاذ المنطقة نقطة وثوب لاستعادة بعض النفوذ على

الأمل في الهند وبورما وانغامستان وذلك كي يسهل عليهم اخضاع اية حركة تحريرية في المستعمرات انبريطانية افريقية وبدات الخطط الاستعمارية تنجلي في مشروع سوريا الكبرى الا انه سقط من حساب الاستعماريين ان العمال والفلاحين والبدو والتجار والطبقة الوسطى بين العرب اليوم لم يعودوا كما كانوا قبل الحرب العالمية الاولى .

وراء المساء ان الاسباب الحقيقية الى بروز عيد الناصر في مؤتمر باندونج وظور ٢٩ دولة افريقية وآسيوية كثوة عالمية تؤثر في مجرى الأحداث ثم مؤتمر بريوني وصفقة السلاح الشيكي مما ابرز دور مصر كثوة في العالم يعمل حسابها الى ان جاء تأميم القناة ضربة قاصمة لكافة المشاريع الاستعمارية التي انتهت معها احلام انجلترا وخطتها التي بنتها في بطة من ١٩٤٣ وجن جنون انجلترا وكان العدوان (ه) .

وفي اطار معالجة (المساء) لأسباب العدوان الثلاثي على مصر . تناولت قضية الصراع العالمي مع الاستعمار من زاوية ان هذا الصراع ليس مقصورا على مصر واتنا هي معركة كل الشعوب وان لفئة الشعوب تطارد الاستعمار في كل مكان منذ ان انتهت الحرب العالمية الثانية حيث يعانى الاستعمار من ازمات مقلالية . . كوريا تليها الهند الصينية وانتهت المعركتان بانتصار الشعوب ثم كينيا . . . وكلما ادعى الاستعمار انه قضى على حركة « ملو ملو » ظهرت قوات جديدة تطاردهم لتطردهم من افريقيا والملايو والجزائر وقبرص .

كذلك ابرزت المساء في معالجتها الدور التاريخي الذي تقوم به مصر في متابرة الاستعمار ذلك الدور الذي يتعلق به انتمائها العربي به والاسيوي الافريقي هذ الدور الذي اطلق مضاجع الاستعمار فقاموا بعدوانهم الثلاثي على مصر . . ذلك العدوان الذي ابرز حقيقتين احدها داخلية والثانية خارجية ومع ذلك فهما حقيقتان متصلتان لأنهما نتيجتان لسبب واحد أما الحقيقة الاولى فهي ان الحملة البريطانية الفرنسية الاسرائيلية كان الهدف الاساسي لها هو القضاء على النظام الموجود في مصر ذلك ان الحكومات الاستعمارية أدركت انها لن تستطيع ان تقف في وجه التطور السريع

الزاحف الذى شمل المحيط العربى الا اذا قضى على الزعامة التى تعبر عن هذا التطور والتي تؤكد .

اما الحقيقة الثانية وهى حقيقة دولية .. اذ ان الأمم المتحدة كانت تصول فيها دول الغرب وتجول حتى كانت قضية مصر واصرارها على ان ينفذ حكم القانون الدولى ولولا وقفة مصر لبقيت الأمم المتحدة على حالها القديم وهذا النصر الذى كسبته مصر للأمم المتحدة وللإنسانية جمعاء سيجعل الأمم المتحدة مصدرا للقوة التى تمنح الشعوب والأمم ان توجد كى يحل حكم القانون محل حكم القوة (٦) .

اطراف العدوان الثلاثى :

يلاحظ ان التغطية الاخبارية عن العدوان الثلاثى فى صحيفة المساء كانت تتشكك فى اطراف العدوان وهل هى اسرائيل فقط ؟ وهذا يتضح مما كتبه المساء يوم ١٩٥٦/١١/٢ اى بعدد أربعة ايام من المعركة أصبح ثابتا ان عدوان اسرائيل على الحدود المصرية وتسربها الى شبه جزيرة سيناء جزء من مؤامرة عامة مدبرة القصد منها ان تشترك اسرائيل وبريطانيا وفرنسا فى محاولة كسر شوكة القضية المصرية او ذلك البعث الوطنى المصرى الذى انتفض انتفاضة كبرى منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأنه حين تنكسر هذه الشوكة وحين تنكسر مصر تنكسر معها كل الحركات القومية فى البلاد العربية .. واضافت ان مصر تدافع الآن عن كيانها ازاء عدوان ثلاث دول (٧) .

كما اشارت المساء الى تصريح وزارة الدفاع الاسرائيلية والذي اعتبرته اعترافا خطيرا بالمؤامرة الثلاثية والذي جاء به انه (لو لم نشترك مع بعض الدول التى لها مصلحة فى تدمير قوة مصر لما استطعنا ان ننجو من مخالب القوة المصرية الهائلة) (٨) هذا كما اشارت المساء الى انه لأول مرة تتهم امريكا اسرائيل بانها هى البائعة بالعدوان وانها تهمد السلام فى الشرق العربى ولأول مرة تطالب امريكا مجلس الأمن بأن يامر القوات الاسرائيلية بالرجوع الى خط الهدنة وأن يتخذ المجلس كافة الاجراءات

لينفذ ذلك ولأول مرة تقف أمريكا مع الاتحاد السوفيتي ضد إسرائيل وعلمنا في مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا .

أما عن مبررات هذه المواقف فكتب على الشطآن يقول (أن الهجوم الإسرائيلي قد قلب الأوضاع السياسية في الشرق العربي ان موقف الاتحاد السوفيتي لا يدعو الى الدهشة وأنه قد اعتدنا ان نراه يقف بجانب مصر وبجانب جميع الشعوب التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال أما موقف أمريكا فهو يدعو الى التفسير وكذا موقف إسرائيل والمتبلى ببساطة في مخالفة أمريكا ولفت الكاتب النظر الى ان أمريكا لا تستطيع أن تقبل رجوع انغوات البريطانية الفرنسية الى الشرق العربي لأن في عودة الجيوش تدعيمها للتفوذ البريطاني والفرنسي وشركات البترول في الشرق العربي تعتبر التفوذ البريطاني اخطر منافس لها في هذه المنطقة .

فلتحققة ان أمريكا وبريطانيا بالذات حلفاء الداء .. ثم ان ضغط الرأي العام الأمريكي ومصالح البترول الأمريكية من جانب آخر ضغطت على بريطانيا وفرنسا لكي تمنع التدخل عسكريا في مصر وهكذا انتهت مرحلة أمريكا في هذه المسألة مع مصلحة مصر (٩) .

القطعة الصحفية لوقائع العدوان الثلاثي :

اهتمت الصحف الثلاث (الأهرام - الجمهورية - المساء) منذ يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بتغطية أحداث العدوان الثلاثي على مصر ، ذلك العدوان الذي لم يكن مفاجئا للحكومة المصرية وإنما سبقته عدة مقدمات تشير الى قرب وقوعه . وقد بلغت تلك المقدمات ذروتها في ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر عندما أصدرت الولايات المتحدة أمرا الى رعاياها بالعودة الى بلادهم .

ومن خلال استقراء المتابعات الصحفية لوقائع العدوان يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

أولا : لوحظ ان التغطية الخيرية لأبناء الممارك كانت تتم بالنسبة لصحيفتي الأهرام والجمهورية من خلال البيانات العسكرية التي كانت تصدرها وزارة الحربية المصرية بينما كانت صحيفة المساء تحاول عدم

الاقتصار على هذه المصادر الرسمية بل استعانت بهراسيلها (رغم قلتهم) في منطقة القنساء (السويس - الاسماعيلية - بور سعيد) وفي الدول العربية . هذا مع حرصها على التعليق على الأحداث بابرار خلفياتها الاجتماعية والسياسية . وهذا لم يكن متوفرا بالنسبة للصحفتين الاخرين .

ثانيا : لوحظ غياب المراسلين العسكريين الذين يؤاؤون الصحف اليومية بانباء المعارك من ميدان القتال مما كان له مردوده السلبي على تغطية هذا الجانب . فقد اعتبرت الصحف المصرية على وكالات الأنباء الغربية في موافقتها باخبار المعركة في بور سعيد مما ترتب عليه عدم تزويد القارئ بالكثير من تفاصيل الأحداث التي وقعت في ميدان القتال وخصوصا انباء المقاومة الشعبية والبطولات التي قدمها أبناء بور سعيد في تصديهم لقوات العدوان .

ثالثا : ركز المساء على البعد الشعبي منذ اللحظة الأولى لاعلان التعبئة العامة وقد تجلى ذلك في العديد من الاستطلاعات والتحقيقات التي نشرتها عن جيش التحرير الشعبي والمقاومة الشعبية . كما اجرت العديد من التحقيقات في مراكز التطوع للقتال وبرزت الكثير من البطولات الفردية . هذا بينما ركزت كل من صحيفتي الأهرام والجوهرية على البيانات الرسمية واجتماعات مجلس الأمن وردود الفعل في الدول الغربية (١) .

رابعا : لوحظ غلبة الطابع الانشائي والحاسي في صياغة اخبار المعارك وكذلك في التعليقات والمقالات الافتتاحية والأعمدة وينطبق هذا على جميع الصحف المصرية مثل (قال لنا الرئيس سنقاتل سنقاتل سنقاتل .. وهذا شبعارنا حتى الآن) (لن تكون مصر لعبة سائقة للمعتدين ١٠٠) . (العدوان العسكري الغاشم ... الخ) .

خامسا : اجمعت الصحف الثلاث على إبراز ردود الفعل العربية والدولية مع التركيز على العالم الثالث والكتلة الافروآسيوية وقد اهتمت المساء باجراء الأحاديث واللقاءات مع السفراء والوزراء المفوضين العرب والأجانب في القاهرة لاستطلاع آرائهم في تطورات أحداث العدوان .

سائسا : خففت جميع الصحف المصرية عدد صفحاتها إبان العدوان لمواجهة احتمالات نقص المخزون من ورق الصحف والأخبار . وقد اختفت الاعلانات وخصصت جميع الصفحات لمتابعة أنباء المارك والتعليق عليها . وصارت الصحف اليومية تصدر في ٤ صفحات فقط . وقد صدرت المساء في عبدة طبعات متتالية (كل ثلاث ساعات) لتغطية أخبار المعركة التي اتخذت شكل البلاغات العسكرية المقتضبة . وقد كان لقرار الجمعية العامة بضرورة وقف القتال اثره في تغطية المساء لأحداث العدوان حيث بدأت تصدر ابتداء من ١٩٥٦/١١/٢ في ٤ صفحات خصصت جميعها لمتابعة ردود فعل هذا القرار وتطورات المعركة وبلغت المسألة ذروتها في ١ نوفمبر حيث أصبحت المساء تصدر في صفحتين فقط حتى يمكن القول بان المساء كانت في هذه الفترة (صحيفة المعركة) بالمعنى الكابل لهذه الكلمة .

سائسا : اهتمت كل من الأهرام والجمهورية بالتركيز على قوى المعارضة داخل دول العدوان وأصبحت تنقل عن صفح اليسار الأوروبي بصورة دائمة خصوصا الصحف الناطقة باسم الأحزاب الشيوعية في كل من إنجلترا وفرنسا وتشير الى تأييد ومساندة الأحزاب الشيوعية الأوروبية لمصر سواء في اقصائها على تأييد قناة السويس أو بسالتها في التصدي شعبا وحكومة للعدوان الثلاثي .

ثانيا : لوحظ تركيز صحيفتي الأهرام والجمهورية على التغطية الاخبارية وملة اللجوء الى الأسماء الصحفية الأخرى مثل التحقيقات والأحداث والتعليقات . بينما اهتمت المساء بتحقيق التوازن بين التغطية الخبرية من ناحية والمقالات والتحقيقات والتعليقات من ناحية أخرى كما استعانت المساء التكتيكات الدماكية الملائمة لطبيعة المعركة باعتبارها معركة تحرر وطني ولذلك لجأت الى استخدام الشعارات والاقتباسات وتوزيعها على الصفحات والأبواب مع مراعاة الربط بين مضمون الشعار وتخصص كل باب . ومن أبرز هذه الاقتباسات الآية القرآنية التي تكررت طوال فترة العدوان ١ فمن اعتدى عليكم فاعقدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (أو) انها معركة الحياة أو الموت (وفي باب الاذاعة مثلا كان الشعار المتكرر (لا تسمعهوا) اذاعات العدو) وكانت تنشر هذه الشعارات على شكل سلبى معكوس

وهو (شكل تظهر فيه الحروف بيضاء بلون الورق على أرضية سوداء بلون الحبر المستخدم في الطبع) . كذلك حرصت صحيفة المساء على معالجة الأبعاد المتعددة للقضية من زواياها العسكرية والسياسية والاقتصادية من خلال كتابات عبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم وفوزى منصور .

تاسا : لوحظ أن الأبواب الثابتة في صحيفة المساء قد شاركت في تغطية أحداث العدوان حيث عالج كل باب تطورات المعارك من زاوية تخصصه مثل أبواب (الطبقة العاملة) و (الشباب) و (مع انفالين) و (الأسرة) و (العلم) فقد ركزت كل هذه الأبواب على متابعة الأحداث من ناحية ردود فعل القراء ومحاولة اثراهم في التصدى لمخططات العدوان الثلاثي من الناحية الأخرى .

عاشرا : اهتمت صحيفتنا الجمهورية والأهرام بالتركيز على ضرورة وقف إطلاق النار بينما اهتمت المساء بإبراز حقيقة هامة هي أن وقف إطلاق النار ليس غاية في ذاته بل أن انسحاب القوات المعتدية وعودة الوضع إلى ما قبل ٢٩ أكتوبر هو الهدف الرئيسي الذي يستحق الإهتمام . كما أبدت المساء من خلال افتتاحياتها مخاوفها من احتمال أن تتحول قوة البوليس الدولي إلى قوة احتلال يرفض للخروج بمجرد اجلاء القوات المعتدية (١١) .

ويلاحظ مما سبق أن صحيفتي الأهرام والجمهورية كانتا تركزان بصورة أساسية على متابعة تطورات العدوان الثلاثي من خلال الموقف الرسمي للحكومة المصرية مع عدم تجاهل ردود الفعل الشعبية التي تبثت في تدفق الشباب للتطوع والمشاركة في المعركة . سواء التحرك الدولي داخل هيئة الأمم المتحدة أو التصريحات الرسمية لرؤساء الحكومات وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية . أما صحيفة المساء فقد تفاعلت مع أحداث العدوان سواء من حيث تخفيض عدد صفحاتها وزيادة عدد طبعاتها وتوظيف كافة إمكانياتها لخدمة المعركة من حيث التغطية الاخبارية والتعليقات وإبراز القوى الكامنة لدى الشعب المصرى والتي نظرتها المراكز المباشرة مع العدو . وقد انفردت المساء في تغطيتها لأحداث العدوان الثلاثي بما يلي :

١ — إبراز البعد الشعبي للمعارك في الداخل والدعوة إلى التعبئة الشعبية .

٢ — التركيز على ردود الفعل الشعبية على المستوى العربى والاسيوى والأفريقى مثل (المظاهرات واقبسال الشباب على مراكز التطوع الى جانب مصر) .

٣ — عدم التغافل عن حقيقة الدور الذى لعبته الولايات المتحدة أثناء العدوان والعمل على إبراز المصلحة الأمريكية فى ازالة الاستعمار القديم المتمثل فى فرنسا وانجلترا من منطقة الشرق الأوسط كي تحل محله .

٤ — كلفت المساء الصحفية المصرية الوحيدة التى أبدت مخاوفها من احتمال تحول القوات الدولية الى قوات احتلال دائم .

هذا ولم تغفل المساء الجوانب الأخرى للعدوان التى ركزت عليها الصحف المصرية مثل متابعة البيانات الرسمية العسكرية والسياسية والتحرك المصرى على المستوى الدولى وردود الفعل الرسمية والانذار السوفيتى . ويبدو الاختلاف واضحا بين موقف صحيفة المساء وكل من الصحابيتين (الأهرام — الجمهورية) فى تقييم الموقف الأمريكى وتصريحات المسؤولين الأمريكين فقد اهتمت كل من الجمهورية والأهرام بإبراز حيساد امريكا وجهودها من أجل تسوية الأزمة وحرصها على اعلان وتأكيد استقلالها عن المخططات الاستعمارية التى تقوم بها كل من انجلترا وفرنسا وحرصها على تحييد الاتحاد السوفيتى وخشيتها من أن تبعث روسيا قواتها الى الشرق(١٢) .

وقد اهتمت الأهرام بصفة خاصة بالتركيز على القلق الشديد الذى اجتساح الدوائر الأمريكية بسبب الانذار السوفيتى والتخفيف الأمريكى لروسيا من استخدام قواتها فى الشرق الأوسط(١٣) . وبلغ اهتمام الأهرام بالموقف الأمريكى الى حد تخصيص إحدى افتتاحياتها للشادة بالولايات المتحدة واستقلالها عن كل من بريطانيا وفرنسا فى معالجة مشكلات الشرق الأوسط وضغطها الدائم على دول العدوان من أجل الانسحاب(١٤) .

كذلك كانت صحيفة الجهورية تحاول إبراز الفروق بين الولايات المتحدة وبين كل من إنجلترا وفرنسا وإنها دولة لا تسعى للتوسع وليس لديها أطماع في الشرق الأوسط وإنها دولة صديقة ومحبة للسلام (١٥) هذا بينما اختلف تماما موقف صحيفة المساء من الولايات المتحدة الأمريكية عن سائر الصحف المصرية حيث لم تتوان عن إبراز حقيقة الموقف الأمريكي بالتذكير دوماً بأن الولايات المتحدة إحدى الدول الغربية الثلاث التي خلقت إسرائيل وأن الاستعمار الغربي قد فشل في التدخل المباشر ضد مصر في أزمة القناة وذلك بسبب صلابة مصر وتأييد الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية والرأي العام العالمي (١٦) .

كما أكتت المساء إلقاء انسحاب المعتدين ويده دخول قوات البوليس المصري إلى بورسعيد لاستلام مسئولية الأمن بها (٢١ ديسمبر ١٩٥٦) أن الانسحاب يعني زوال النفوذ الاستعماري وأن هناك دلائل قوية على أن فرنسا وبريطانيا قد فقدتا إلى حد كبير قدرتهما على التأثير ضد مصالح شعوب الشرق الأوسط وإنهما تتركبان المسألة لأمريكا (١٧) .

الإنذار السوفيتي :

إبرزت الصحف المصرية من خلال التغطية الخيرية مدى الإنذار السوفيتي للدول المعتدية بموقف القتال فوراً بعد تجاهلها لقرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ . وحرصت على التركيز على حالة الفرع التي سببها الإنذار السوفيتي لدى الدوائر الغربية جميعها وخصوصاً إنجلترا وفرنسا . كما دأبت هذه الصحف على الإشادة بالموقف الإيجابي للاتحاد السوفيتي من خلال إبراز ردود الفعل المختلفة للإنذار السوفيتي واستعداد روسيا لاستخدام قواتها ضد المعتدين وسحب السفير السوفيتي من تل أبيب احتجاجاً على العدوان (١٨) .

وقد تميزت صحيفة المساء في تعليقاتها على الإنذار السوفيتي وذلك بالكشف عن بعض الجوانب التي لم تشر إليها الصحف المصرية الأخرى وهي تحذير الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة بأنه سوف يعمل منفرداً محتفظاً لنفسه بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها لصد العدوان من

مصر خصوصا بعد ان رفضت الولايات المتحدة الطلب الذى تقدم به اليها فى مشاركته عمليا بقواتها العسكرية فى سبيل تحقيق هذا الهدف وازاء هذا الرفض تقدم الاتحاد السوفيتى مشروع قرار لمجلس الامن بتوجيه انذار عاجل الى كل من بريطانيا وفرنسا بسحب قواتهما من مصر (١٩) .

وبعد ان أعلن الاتحاد السوفيتى استعدادده للمساهمة الفعلية فى تصفية الغزو الثلاثى لمصر كتبت المساء نقول (قبل ايدن وقف اطلاق النار مضطرا ولم يقبله اطاعة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بل قبله بعد ان توالى الأحداث وكلها ليست فى صالح العدوان على مصر (٢٠) .

المقاومة الشعبية فى بور سعيد :

كان لازدياد حركة المقاومة الشعبية فى بور سعيد اثره فى معالجات الصحف المصرية لهذا الجانب . اذ تبارت هذه الصحف فى محاولة اختراق المدينة الباسلة بكافة الأساليب وذلك بهدف متابعة اشكال المقاومة وتسجيل بطولات أهالى بور سعيد ونشرها على صورة تحقيقات وتقارير وأحاديث وتعليقات . وقد أفرزت الصحف معظم صفحاتها لتغطية هذا الجانب الهام . ويمكن القول ان معارك بور سعيد وتصميم شعبها على سحق العدوان من خلال حرب الشوارع قد تم تسجيلها بصور مختلفة فى كافة الصحف المصرية وان تباينت المستويات والزوايا التى ركزت عليها كل صحيفة على حدة (٢١) وقد أبرزت صحيفة المساء من خلال التقارير اليومية التى كان يزودها بها مراسلها (شفيق خالد) الحياة داخل بور سعيد . و من المعروف ان الصحف المصرية لم تتمكن من اختراق المدينة ومتابعة ما يدور بداخلها قبل مرور شهر من العدوان حيث تساقى مندوبوها فى تغطية جوانب المقاومة والحياة اليومية فى المدينة . وقد تبنت صحيفة المساء حملة لاعادة تعمير بور سعيد واثناج غييم عن المقاومة الشعبية فى بور سعيد . كما أبرزت شعارات واقتباسات صحيفة المساء خلال فترة العدوان دور شعب بور سعيد فى المقاومة مثل (بور سعيد رمز الفخر والبطولة) - (شعب لقن الاستعمار درسا لن ينساه) (٢٢) . وقد اهتمت الأهرام بلجراء المسند من الأحاديث والتحقيقات الصحفية تناولت فيها البطولات المصرية من خلال الحوار مع الفدائيين داخل بور سعيد .

وقد ظهرت هذه التحقيقات تحت عنوان (الأهرام في بور سعيد الباسلة
صور حية من البطولات .. (٢٣) . كما احتفلت الصحافة المصرية بعودة
بور سعيد لمصر .. وقامت بتغطية المظاهرات التي قُلت في بور سعيد
لتخليد ذكرى الشهداء .

نتائج العدوان :

بعد أن حدثت مصر بأنه يجب على الأمم المتحدة اخراج المعتدين
بالقوة اذا لم ينسحبوا فوراً بدأت تنوارد الأخبار عن التعجيل الفجائي
بالانسحاب . وقد أجمعت الصحف المصرية الصباحية على أن الانسحاب
من الأراضي المصرية لا يعنى أبداً انتهاء العدوان فالانسحاب في ذاته
ليس غاية لكى يستقر هذا العالم المضطرب(٢٤) . وقد نقلت صحيفة
المساء عن صفح الصباح هذا القول وإضافت إليه التحذير الذى سبق
أن نشرته عندما صرح قرار وقف القتال اذ كتبت تقول (ان وقف القتال
لا يعنى نهاية المعركة ولنحذر من مؤامرات الاستعمار والصهيونية ولنكن
دائماً في يقظة تامة لمواجهة هذه المؤامرات ولتواصل تعبئة قواتنا وحشد
جهودنا وتنظيم صفوفنا ولنستمر في المقاومة لأن المعركة لا تزال مستمرة
وربما يكون وقف اطلاق النار يمثل مرحلة أخرى من مراحل سياسة العدوان
ضد بلادنا) (٢٥) .

ومنذ ١٥ ديسمبر بدأت تنوالى برقيات مراسلى المساء وسائر الصحف
الصباحية من داخل بور سعيد وخصصت صفحاتها لتلقى برقيات التهاني
التي كانت تتدفق على رئاسة الجمهورية .

وكتب خالد محيي الدين في افتتاحية المساء يقول (لقد تم انسحاب
القوات المعتدية من بور سعيد ولا شك أن ذلك انتصار كبير لمصر في معركةها
الأخيرة ضد الاستعمار . تلك المعركة التي اظهرت لنا القوى التي مهدت
لنا طريق النصر) (٢٦) . وقد أرجع خالد محيي الدين أسباب نصر مصر
في المعركة الى ما يلي(٢٧) :

اولا : جبهة داخلية متماسكة مع قواتها المسلحة .

ثانيا : الجبهة العربية الواحدة وراء مصر (اذ لم يتحد العرب في التاريخ الحديث مذل هذا الاتحاد لأنهم ايقنوا أن معركة مصر العربية هي معركتهم وأن مستقبلهم مرتبط بمصر) .

ثالثا : حزام قوى من تأييد الدول الآسيوية والأمريكية .

رابعا : تأييد الاتحاد السوفيتي والصين والكتلة الشرقية .

خامسا : تأييد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فقد أثبتت حيويتها وأعطت ابلا للشعوب الضعيفة في العدالة الدولية .

سادسا : المتناقضات داخل المعسكر الاستعماري وهو ما يجب أن يراقب ويستثمر لصالح الدول النامية .

سابعا : تأييد الأحرار في كل مكان ، فقد أصبح الرأي العام العالمي عملاقا له دور في السياسة العالمية .

ثامنا : تأييد الأحرار في إنجلترا وفرنسا .

هذا وقد حرصت صحيفة المساء على توضيح الحقائق العالمية الجديدة بعد العدوان الثلاثي على مصر واطهار الاختلاف ما بين عالم ما قبل العدوان حيث شاعت النظريات السياسية التي روج لها أذئاب الاستعمار والتي تدعى بأننا لا نستطيع الا الارتباط بالمعسكر الغربي وذلك لأن الدول الصغيرة لابد لها من حماية الدول الكبرى وما بين عالم ما بعد العدوان حيث أن وجود الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية وقيامهم بدور فعال في مجال السياسة الدولية وفي مساعدة الدول الصغيرة ما يمثل حقيقة عالمية جوهرية بدونها لا يمكن فهم ان موقف في العالم كما أن للشعوب الصغيرة قوة يعتد بها ويحسب لها حساب في المجال الدولي (٢٨) .

تضاي المرحلة :

لقد حرصت جريدة المساء على إبراز قضائيا الوعى الوطنى والاجتماعى والتحرر الثقلنى من القيود الاستعمارية والدور الهام الذى تقوم

به في معركة التحرر الوطني المتعددة المراحل . وتظهر هذا الحرص في أبوابها الثقافية خاصة في الصفحة الأخيرة حيث اهتمت صفحة الأدب والسينما والمسرح والفنون التشكيلية بإبراز دور الثقافة والفن في المعركة . . وعرضت لأدب المعركة لدى الشعوب من خلال عرض الكتب والدراسات . كما أرخت للعديد من المواقف الوطنية في حياة الشعب المصري واستعانت في ذلك بكبار الكتاب مثل د. محمد أنيس وأحمد حبروش ولطفى الخولى .

كما تبنت المساء مشروعا قوميا باقتراح انتساج فيلم سينمائي يبرز بطولات المقاومة لأهالى بور سعيد وشغل هذا الموضوع مساحات كبيرة من صفحات جريدة المساء . تداول فيها كبار الفنانين والنقاد آراءهم حول هذا المشروع . . ونشرت مدة تحقيقات عن معرض الفنون الشعبية الذى طاف بأحياء القاهرة وأيضا عرضت لرسوم عدة فنانيين منهم « مصطفى حسين » تصور رعى المعركة الدائرة في بور سعيد بل وزعت هدية مجتنية تصور أحداث هذه المعركة للفنان كامل مصطفى .

ومن أبرز القضايا التى ركزت عليها جريدة المساء أثناء فترة العدولان الثلاثى هي :

- ١ - المقاومة الشعبية (الدور الشعبى فى المعركة) .
- ٢ - الاستعمار الثقافى .
- ٣ - تصفية الاستعمار الاقتصادى .
- ٤ - التضامن العربى .

أولا - المقاومة الشعبية :

وظنت المساء العديد من أبوابها ومقالاتها لحث المواطنين على الاسهام فى المقاومة الشعبية .

وتجسّد ملاح اهتمام جريدة المساء بالدور الشعبى فى المعركة فيما يلى :

- ١ سبّرت بطولات الجنود والأهلى من خلال باب ثبت هو يوميات الشعب .:

٢ - أجرت العديد من الاستطلاعات والتحقيقات وخاصة ابن تصاعد المعركة خصوصا في الجهة الأمامية في مدن القنساء والشرقية ويور سعيد وسيناء قام بها الصحفي شفيق خالد وجلال مكرى .

٣ - قامت بحملة توعية للمواطنين تحت عنوان « كيف ندافع عن وطنك » كتبها وجيه عباس وجلال مكرى وكتب أحمد حروث سلسلة مقالات عن حرب العصابات .

٤ - خصصت باب آراء وأفكار لنشر مقالات المواطنين والجمهور .

٥ - اهتمت بتغطية الاقبال على مركز التطوع وظهرت دور رجال جيش التحرير الشعبي والمقاومة الشعبية .

٦ - نشرت في باب « الشعب في ساحة الشرف » برقيات التأييد وقوائم تبرعات المواطنين لأهالي بور سعيد ورجال الجيش .

٧ - وظفت البابين المصورين « صور من حياة الشعوب » و « صور اليوم » لتوضيح طرق التدريب وإبراز بطولات الجنود في المعركة . كما تضمنت التعليقات على الصور في هذين البابين تشجيع المواطنين على المشاركة الإيجابية في المقاومة .

٨ - حرصت جريدة المساء على تغطية كافة الإجراءات الوطنية ضد الممتلكات الاستعمارية من اقامة الحراسة على مؤسسات المعتدين الى الاستيلاء على بعض الشركات الانجليزية مثل شركة شلل وسخرت أبوابها الصغيرة « أخبار مريمة » لنشر هذه الأعمال ولب « رأى وخبر » للتعليق على هذه الأعمال وتشجيعها .

٩ - اهتمت المساء بكتابة الشعارات أو الاشارات للمواطنين في شكل اقوال مقبسة ونجحت في توزيع الاقتباسات على أبوابها بما يتفق مسع تخدم كل باب فمثلا في باب الاذاعة حرصت على تكرار الشعارات التالية « كل على اتصال دائم بأخبار معرككم » « اسمع الى ذاعتك دائما » « احذر اكانيب العدو » .

١٠ - بلغ اهتمام المساء بهذا الجانب (دور المواطنين) أن باب « الاعلانات » في أعداد غير قليلة كانت عبارة عن تقارير للبراسلين من الأقاليم يبدأ بكلمة من المراسل يؤيد فيها القيادة على تصديها للمعتدين . وقد عكست نصوص المادة الاعلانية هدى التلاحم بين المواطنين والجنود من خلال الإشارة الى تبرعات المواطنين من سجاد وبرتقال للجنود .

١١ - حرصت المساء على توضيح صور (٢٩) التأييد للقضية المصرية . وقامت بحملة للتعريف بـ « أعدائنا وأصدقائنا » أبرزت فيها القوى والدول التي تقف مع القضية المصرية وتلك التي تعادياها وكان هدف الحملة إبراز أن مصر ليست الوحيدة التي تتصدى للاستعمار . ونشرت أسماء الدول التي تؤيد مصر وتلك التي تعادياها أثناء عرض قضية العدوان الثلاثي في هيئة الأمم المتحدة وكررت هذا النشر ..

١٢ - أكدت المساء دورها وقوف الشعب بجوار الجنود في المعركة وقد أبرزت ملامح هذا الدور وأكدت أن ثبات الشعب المصرى إزاء هذه المحنة كان هو الظاهرة الواضحة هذه الأيام .. وأن قوة الوعي في مصر أصبحت السلاح الأول أو الصف الأول من صفوف الدفاع المصرية ضد الغزو البريطانى الفرنسى الاسرائيلى .. وأن الشعب قد أصبح وأصبح قوة لن يهزمها الاستعمار (٣٠) .

ثانيا - الاستعمار الثقافى :

لقد تميزت جريدة المساء عن سائر الصحف المصرية في الاهتمام بإبراز المكاسب الثقافية التي عادت على الشعب المصرى بفضل عدم انهياره أمام العدوان الاستعمارى وبفضل صموده ومقاومته الرائعة وخصوصا في بور سعيد . فاشارت في العديد من المقالات الى المنجزى الوطنى لاقامة الحراسة على المنشآت البريطانية والفرنسية في مصر وخصوصا المراكز التعليمية المتمثلة في المدارس الأجنبية كما أوضحت أن المصالح الاستعمارية التي تجسدها الشركات الاحتكارية مثل شركة القناة أو شركات البترول والبنوك ما كان لها أن تستقر الا لاستفادها الى دعامات ثقافية معينة الى جانب دعاماتها الأخرى الإقتصادية والعسكرية

وغيرها . كما اشارت الى ان الأوكار الثقافية في عهد الاستعمار كانت تمتد كالأخطبوط من بعض المدارس الأجنبية الى الصحافة وبعض دور النشر الكبرى والسينما وبعض الأفراد الدعاة المأثرين بهذه الثقافات ان هذا النوع من الثقافات أخذ في الانهيار بعد أن تصدعت مبادئ سياستها القومية في التحرر الوطني وتحققت للثقافة القومية فرحة التحرر من التبعية المطلقة لثقافات بعينها وهذه السياسة وحدها كفيلة بتصفية البقية الباقية من الجيوب الاستعمارية(٣١) .

هذا وقد طالبت جريدة المساء بضرورة وجود منهج منظم تقترن فيه التنمية العسكرية بتعمية قومية حقيقية ، يدرس في لجان المساومة الشعبية وحددت دروسه في الأول لتعرف شعبنا والثاني لتعرف اصحقاها والثالث لتعرف عدونا والرابع لتعرف كناع الشعوب في كل مكان والخامس لتعرف استراتيجيات الاستعمار واستراتيجية التحرير وايضا ان اسرائيل قاعدت الاستعمار والتعريف بالقومية العربية ومعاركنا القادمة في تصفية الاستعمار وطرق حماية الجبهة الداخلية وطرق حرب الميدان ودور العسلم في المعركة ولتقضى على التخلف الفكري ثم نعرف ماذا نريد لمصر الفند ولأى شيء نههدف .

ثالثا - قضية تصفية الاستعمار الاقتصادي :

ابرزت صحيفة المساء ان الاعتداء الذي أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا لم يكن ولهد تصرف مفاجيء من جانب هاتين الدولتين ، ولم يكن كذلك نتيجة لتأميم قناة السويس وانما مرحلة من مراحل الصراع بين المصالح الاستعمارية من جهة وحركة التحرر الوطني التي حققت معظم اهدافها في مصر والتي تسعى الى تحقيق هذه الأهداف في بقية أجزاء العالم العربي في الميدان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي اطار معالجتها لهذه القضية حرمت المساء على تصديد الجيوب التي يمكن ان يتركها الاستعمار بعد انسحابه لاشاعة الاضطراب من جهة ولتكون عينا له ثم عونا بعد ذلك من جهة أخرى ، في العدد الكبير من المؤسسات الاقتصادية التي تخضع للمصالح الانجليزية والفرنسية والتي تعتبر ثغرات في خطوطنا الدفاعية ، وطالب بتصفية هذه الجيوب والقضاء عليها ودراسة اثرها على جهازنا الاقتصادي(٣٢) .

وأوضحت المساء ما ترمى إليه من تصفية الاستعمار الاقتصادي بأنه (لا يعنى تسمية المرافق التى كان يديرها الاستعمار وإنما أن يستمر استغلالها ليس لصالح الاستعمار ولكن لصالح شعب هذا البلد الحريص على حريته العامل على رفح مستوى معيشته) وبررت ذلك بأن رأس المال الوطنى لدى الأمريين من رأس المال الأجنبى الذى يرتكز على قواعد كثيرة منتشرة فى الكثير من بقاع العالم وكان عليه فى كثير من الأحوال أن يتقبل مشاركته إياه فى عمليات الاستثمار وقال (الآن ها هى ذى الفرصة بين أيدينا ومعاقل الاستعمار فى ديارنا لمسهل نتجدد ولدينا من إبنائنا من له الخبرة والكفاية لإدارة هذه المشروعات .. وأضاف بأن هناك أكثر من وسيلة تؤمن بها خطوطنا ومستقبلنا إذا قمنا بتصفية مراكز الاستعمار مما يمكننا من رسم السياسة التى نريدها للوصول الى المستوى الرفيع الذى نريده لبلدنا) (٣٣) .

وتناول د. فوزى منصور الأسباب التى تدعو الى مواجهة رأس المال الأجنبى الاستعماري الموجود فى مصر بحلول حاسمة ، فقال أن أولها ناشئ من حق مصر فى الحصول على تعويض كامل عن الأضرار التى لحقتها من جراء العدوان والثانى يتصل بالأصل المشروع الذى تبكت هذه الأموال فى ظله من التغلغل فى الاقتصاد المصرى والسيطرة عليه والسبب — هو الاستجابة الى الضرورات التى تعرضها على مصر اتجاهات فى بناء اقتصادها .. ومطالب الحكومة بتحسيد هذه الاتجاهات من بين التمسير أو التأميم أو التصفية (٣٤) .

رابعاً — التوصلين العربى :

أظهرت التغطية الخبرية التى ظلت بها المساء خلال فترة الدراسة كذلك ما نشرته من تقارير وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالات الأنباء العالمية وتقارير مراسلها فى دمشق « محمد عودة » وتطيلات كتابها مدى تضامن ومؤازرة الشعوب العربية لمصر فى تصديدها للعدوان الثلاثى فكتب « محمد عودة » (' ن الشعور السائد هنا فى شوارع بيروت أو أزقة دمشق أو مخيمات البido فى أناسى عمان شعور واحد لا يتغير هو النصر أو الموت ، أن هذه هى معركة مصر هى معركة العرب وهى معركة آسيا

وهي أيضا معركة من معارك الحرية .. ان الشعور السائد هنا أن الحروب التحررية العادلة هي محرسة الشعوب .. أن سوريا كلها شعيا وحكومة وجيشا تنظر اشارة مصر والاردن كذلك .. أن الجماهير لم تجاوب منذ ألف عام مع قائد مثلما تجاوبت مع عبد الناصر (٣٥) .

وكتب خالد محيي الدين يقول (منذ ان بدأ المسدوان الثلاثي على مصر هبت الدول العربية جميعها تؤيد مصر في موقفها وقطعوا علاقاتهم مع فرنسا وبريطانيا ثم قامت الشعوب العربية جميعها بدون استثناء بالتعاون الفعال المنظم مع مصر فمن تقديم طلبات التطوع الى جمع التبرعات لمصر، ثم القيام بتخريب منشآت المسدو في يبلها . وكان ابرز هذه الأعمال نسف اتبليب البترول التي توصله الى البحر الأبيض ورأى « خالد محيي الدين » ان تضامن الشعوب العربية قوة لا تقهر فان الاستعمار كان يوجه ضربه للبلاد العربية كلها حين هاجم مصر ولقد خرجت القومية العربية اكثر تضامنا وقوة وكان هدف الاستعمار القضاء على معركة مصر كدولة قوية ذات جيش قوى وفصلها عن باقي الأمم العربية ولكن يظلة وتضامن الشعوب العربية أوقفت هذه المؤامرة . وأكد انه بقدر تضامن الشعوب العربية في المستقبل سينال العرب جميع مطالبهم وعقبت المساء على اجتماعات ملوك ورؤساء الدول العربية وما جاء في البيان الذي أصدره من انهم سيعتبرون تلك المعتقدين في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بوجوب الانسحاب من الأراضي المصرية وأنه في حالة استئناف الأعمال المعقود بين الدول العربية والتي يوجب تدخلهم الى جانب مصر لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمؤازرتها . فكتبت تقول (أن هذا يؤكد أن مصر لا تقف وحدها وأن كل شيء قد تم باتفاق قادتها مع اخوانهم رؤساء الدول العربية الأخرى وأنه لا تقاسم ولا تردد بل حماسة في معركة التحرير) (٣٦) .

صحافة مصرية : القسم الأول الصحافة المصرية والمهتوان الثلاثى ١٩٥٦

هوامش

- ١ - أنظر : جمال العفيفى ، محاضرات فى التشريعات الاعلامية ، كلية الاعلام ١٩٧٨ .
- ٢ - أنظر : عواطف عبد الهجين ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة . دار الفكر العربى ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣ - ٥٤ ، نقلا عن أبلي عبد المجيد ، السياسة الاعلامية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاعلام ، ١٩٨٢ .
- ٣ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٥ ، للتقاسم العربى قسوة لا تقهر .
- ٤ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٤ ، الأسباب الحقيقية للمخوان على مصر .
- ٥ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٩ ، « خالد محي الدين » .
- ٦ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٣ ، حقيقتان يارزتان فى الموقف الحاضر (فتحى رضوان) .
- ٧ - المساء ، ١٩٥٦/١١/٢ .
- ٨ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٤ .
- ٩ - المساء ، أول نوفمبر ١٩٥٦ (الصراع العالمى فى الشرق الأوسط) .
- ١٠ - أنظم : المساء ، الجمهورية ، الأهرام خلال ٣٩ ، ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .
- ١١ - أنظر : المساء فى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤/١١/١٩٥٦ ، الانتخابات (خالد محي الدين) والمقالات (عبد العزيز فهمى) .
- ١٢ - أنظر : الأهرام ، ١١/٧ ، ١١/٨ ، ١١/١٠ ، ١١/١٥/١٩٥٦ .
- ١٣ - أنظر : الأهرام ، ١٩٥٦/١١/٦ .
- ١٤ - الأهرام ١١/١٧ ، ١١/٢٢ حتى ١٩٥٦/١١/٣٠ .
- ١٥ - أنظر الجمهورية ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ .
- ١٦ - المساء ، ١٩٥٦/١٠/٣٠ نحن والعالم (على الشكلى) .
- ١٧ - المساء ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .
- ١٨ - أنظر : الأهرام والجمهورية ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ١٩ - أنظر : المساء ، ٦ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ .

- ٢٠ - المساء ٧ نوفمبر ١٩٥٦ *
- ٢١ - انظر الأعرام - الجمهورية - المساء ١٥ ديسمبر - ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ *
- ٢٢ - المساء ٦ - ٨ - ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ *
- ٢٣ - الأعرام ١٤ ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ *
- ٢٤ - انظر : الأعرام - الجمهورية - المساء ١ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ *

- ٢٥ - انظر المساء ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، ١١ ديسمبر ١٩٥٦ *
- ٢٦ - المساء : ١٢/٢٣ ١٩٥٦ *
- ٢٧ - انظر المساء ١٩/١٢ ١٩٥٦ *
- ٢٨ - المساء ١١/٢٢ ، ١٩٥٦ ، « حقيقة عالمية جديدة » (عبد العظيم أنيس) *
- ٢٩ - المساء ١١/٢ ١٩٥٦ *
- ٣٠ - المساء ١١/٣ ١٩٥٦ *
- ٣١ - المساء ١١/١١ ١٩٥٦ - تربية قسوية (أديب ديمتري) *
- ٣٢ - انظر : المساء ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ (دعوا الجبهة الداخلية) * راشد البراوي *
- ٣٣ - المساء ١٧ نوفمبر ١٩٥٦ (تصفية الاستعمار في مصر) تليمم اقتصادي *
- ٣٤ - المساء ٨ ديسمبر ١٩٥٦ *
- ٣٥ - المساء ١١/١٣ ١٩٥٦ (القضاة العربى قوة لا تقهر) *
- ٣٦ - المساء ١١/١٥ ١٩٥٦ *

صحافة عربية
الدراسة الأولى
القسم الثانى

الاعلام العربى وحقوق الانسان فى الثمانينات

تحتفل أجهزة الاعلام العربية في شهر ديسمبر من كل عام بذكرى صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان وتشاركها هذا الاحتفال الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الانسان . ويتمخض هذا الاحتفال في اغلب الأحيان عن صدور مجموعة من البيانات التى تندد بالانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان العربى فى الأراضى المحتلة وتجنب الإشارة ولو بكلمة واحدة الى حقوق المواطن العربى المهجرة وأن ينسب متفاوتة في ظل كافة الأنظمة العربية .

وإذا كان هناك ثمة ضرورة توجب الإشارة الى تلك المبادئ التى ينص عليها الميثاق العالمى لحقوق الانسان الذى تحتفل بذكرى صدوره جميع أجهزة الاعلام العربية كل عام . فان هناك ضرورة مستلزمة المسودة الى الجذور التاريخية لقضية حقوق الانسان على الأرض العربية منذ بدء ظهورها كجزء لا يتجزأ من تراث الحضارات القديمة في مصر والهند وبلاد النهرين وفي الصين واليابان ثم في الجزيرة العربية منذ ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادى حيث أرسيت أسس اجتماعية وفكرية جديدة رسخت لدى الغالبية العظمى من البسطاء قيم المساواة والمعادلة المكملان لقيم العمل والاجتهاد واحترام العقائد الأخرى وصيانة حقوق معظم المواطنين ضمن المجتمع . كما لنأخذ الاسلام لكافة المواطنين حق الوصول الى قمة السلطة في المجتمع شريطة ان تتوافر فيهم صفات الايمان والحكمة والقسرة على تحمل المسؤولية فضلا عن ثقة الناس ومحبتهم . كذلك أرسى الاسلام أسس المشاركة في شئون الحكم حيث أوصى الناس بضرورة توجيه النقد للحكام والعمل على تقويم أوضاعهم في حالة وقوعه واعطاهم شرعية التغيير عندما يتوقف النظام الحاكم عن التعبير عن مصالحهم وحمايتهم(1) .

ولا شك أن تلك الممارسات التى شهنتها الأرض العربية قبل أربعة عشر قرنا كانت تمثل تجربة متقدمة بمقاييس عصرها بل سابقة لكلمات

جان جاك روسو وبونتسيكيو وجون لوك وغيرهم حول الحرية والمساواة
والعدل الاجتماعى واحقية الشعب فى السلطة .

ولذلك لا يمكن اعتبار كتابات الرواد الأوربيين وخصوصا الذين مهدوا
للثورتين الفرنسية والأمريكية هذا الأساس النظرى الوحيد. لقضية حقوق
الإنسان . فالحضارات القديمة والأديان تقدم رؤى واسعة لهذه
القضية تعد لا تكون مطابقة للرؤية التى صدر عنها الاعلان العسمى
لحقوق الإنسان ولكنها تطرح جوهر القضية واصولها الأولى وإن اختلفت
الاطر والسياق العلم . ومن هنا وانطلاقا من اعتبارات الخصوصية العربية
لا بد أن نضع فى اعتبارنا الملامح المميزة للفكر العربى الإسلامى ومفاهيمه
الخاصة بحقوق الإنسان مع عدم اغفال المبادئ المنصوص عليها فى
الاعلان العالمى وسائر المواثيق الدولية التى تعد تجسيدا شاملا للتراث
الإنسانى فى مجمله وليست تراثا لحضارة بذاتها .

وتأكيدنا على محور الخصوصية فى قضية حقوق الإنسان لا يأتى
بأى حال على حساب البعد العالمى لهذه القضية التى تتمتع وتضيق
اطرها النظرية طبقا لعدد واختلاف مناهجها الحضارية والفلسفية كذلك
تتفاوت تطبيقاتها باختلاف نظم الحكم وانتهائها السياسية والاجتماعية .
والمواقع أن البعد المحلى لقضية حقوق الإنسان لا يمكن أن يتناقض مع
ما حققته من مكاسب على المستوى العالمى سواء فيما تمثل فى ميثاق
انشاء منظمة الأمم المتحدة أو الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام
١٩٤٨ أو سائر المواثيق الدولية التالية له .

ولا شك أن هناك أمس مشتركة لقضية حقوق الإنسان تتبطل فى
مجموعة القيم والمعانى الإنسانية سواء تلك المستمدة من الأصول الدينية
أو الوضعية ولذلك فإن محور الخصوصية أو الجانب القومى لحقوق
الإنسان لا يبرز بصورة واضحة إلا فى اطار التطبيقى . ورغم أن الهيئات
الدولية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان قد حققت بعض النجاحات
المحدودة باعتبارها تمثل عناصر ضغط دولية تحول دون التهاوى فى
تصعيد الانتهاكات التى تمارسها الحكومات المختلفة ضد حقوق الإنسان .
غير أن الواقع يطرح سلسلة لا تنتهى من الانتهاكات التى لا يخلو منها أى

مجتمع في العالم . فالحقيقة أن دول العالم بكافة أنظمتها السياسية أنها تنتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية والقوانين المحلية بدرجات متفاوتة في الظروف المختلفة (٢) .

وإذا كان هناك ثمة ملاق أو اختلاف في مجال الانتهاكات بين أكثر الدول ديموقراطية وأبسطها استبدادا فهو اختلاف في نوع الحقوق المنتهكة . ولكن الجميع يتساوون في ممارسة الانتهاك .

ولعل مرجح ذلك أن لكل نظام حاكم خصومه وأعدائه الأيديولوجيين والطبقيين ومن أولى مهامه الحفاظ على بقائه بكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي . ولذلك لا يمكن اتهام حكومات معينة بالاختصاص في انتهاك حقوق الإنسان وأغواء غيرها من هذا الاتهام . فهناك دول تبرز فيها شتى صور القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي تشكل أغلب دول الجزء الجنوبي من العالم أو ما يسمى بدول العالم الثالث حيث تسود الأنظمة الاستبدادية وتتسع رقعة الفقر والامية فتضم معظم مواطني هذه الدول . وتمارس الحكومات أساليب قمعية ضد معارضيهيها تتراوح بين القتل والتعذيب . وهناك الدول الغربية ذات التوجه الرأسمالي التي تمارس القمع تحت اقمعة متعددة رغم ما تنص عليه دساتيرها ومواثيقها من احترام لحقوق الإنسان وحرياته فهي لا تلجأ لحماية أنظمتها السياسية الى الصور الفجة من القمع المباشر خصوصا وأنها قد حققت مستويات عالية في مجال التقدم الاقتصادي والتكنولوجي لأسباب تاريخية تتعلق بفترة سيطرتها الاستعمارية على العالم الثالث واستنزافها لموارده وثرواته البشرية والطبيعية التي لا تزال لها امتداداتها المعاصرة . وقد ساعدها ذلك على بلوغ مرحلة من الاستقرار السياسي القادر على استيعاب حركات الرفض الاجتماعي والفكرى من خلال بعض التنازلات الجزئية التي تتمثل في الاعانات الاجتماعية للمعطلين وتعدد المنابر السياسية والإعلامية والسماح بها يسمى بحقوق الصراخ من خلال ممارسة كافة أشكال الاحتجاج السلمي .

أما الدول التي تتبنى الاشتراكية فكرا وممارسة فهي وإن كانت تمنح الأولوية لقضية العدل الاجتماعي أي ما يعرف بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية ، الا انها لم تتوصل بسبب قصور ابنىتها الحزبية الراهنسة
وجبردها الأيديولوجى وسوء تطبيقها للمركزية الديموقراطية الى الصيغة
الملائمة لحل التناقضات السياسية والأيديولوجية التى تزخر بها مجتمعاتها
وقد ترتب على ذلك لجوء تلك الحكومات الاشتراكية الى انتهاج أساليب
ضد معارضيها تمثل انتهاكات صريحة بل وصارخة أحيانا لحقوق الإنسان
وتتمثل هذه الأساليب فى العزل السياسى والسجن عدا التضييق على
حرية المواطنين فى السفر والتنقل وحقوق الاضراب والتظاهر واستخدام
وسائل الاعلام للتعبير عن احتجاجهم أو اختلافاتهم مع السلطة الحاكمة .

الديموقراطية الضرورة الغائبة في الوطن العربى

لقد طرحت قضية الديمقراطية في الوطن العربى منذ نهلية القرن التاسع عشر وبقيت مطروحة ولا زالت خلال كل العقود التالية في القرن العشرين . وعندما نتحدث عن هذه القضية الهامة في اطار الوطن العربى فائتسا لا يمكن أن نفعل خريطة القوى الاجتماعية في المجتمعات العربية كما لا يمكن أن نتجاهل حصيلة التطور التاريخى الذى مرت به وما نتج عن ذلك من تراث وقيم . كذلك لا نستطيع أن نفعل معطيات الممر وتجارب الشعوب الأخرى .

إن الخريطة الاجتماعية في الوطن العربى تشير بوضوح الى أن الطبقات الشعبية التى تشمل العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تمثل الغالبية العظمى من السكان في حين أنها لا تشغل في الخريطة السياسية الا هامشا ضئيلا ، ولا تستطيع أى حركة سياسية عربية أن تزعم أنها تحتكر تمثيل هذه القوى الاجتماعية الضخمة بالكامل . كما يلاحظ أن التيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة التى يتوزع عليها ولاء هذه لجهات وهى الفكر القومى والطرح الاشتراكى والاتجاه الدينى ما هى الا وجوه لحقيقة مركبة متكاملة هى حقيقة الوجود القومى العربى بأبعاده الاجتماعية والحضارية .

وعندما نأمل الخريطة الراهنة للوطن العربى بكل ما يزر به من تراث حضارى وثقافى ودينى يتميز بالتنوع واثراء وبكل ما يتضمنه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وإيديولوجية وبكل ما يفتوى عليه من امكانيات بشرية وموارد طبيعية وأهمية استراتيجية متميزة عندما نأمل هذه الخريطة نطالعنا المعطيات الموضوعية التالية :

أولا : التنوع الثقافى والحضارى الذى تفاعل في وعاء عربى اسلامى مسيحى خلال ما يقرب من ١٤ قرنا وأبرز هذا الكيان التاريخى الذى يتميز بوحدة اللغة والتراث والأرض والتكوين النفسى والمصالح المشتركة .

ثانيا : التجزئة التي فرضت على الوزن العربي فأدت الى انقسامه الى دول ذات نظم سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والامارات والممالك المقيدة والمطلقة مرورا بانظمة ليبرالية على النمط الغربى وانتهاء بنظام الحزب الواحد . وتتفاوت هذه الدول فى تحررها الاقتصادى والاجتماعى كما تتباين من حيث حجمها الجغرافى والبشرى .

ثالثا : علاقة التبعية التى تربط معظم الأنظمة العربية بالقوى الدولية الأجنبية وخصوصا الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والشركات المتعددة الجنسية التى تمارس هيمنتها خصوصا فى مجالات التكنولوجيا والثقافة وما يترتب على ذلك من اهدار للحقوق الوطنية والسياسية لشعوب المنطقة من خلال تصعيد أساليب القمع المادى والفكرى والأيدىولوجى الذى تحتكر الحكومات العربية ادواته الرئيسية وتتمثل فى الجيوش وقوات الأمن الداخلى ووسائل الاعلام ومؤسسات التعليم .

رابعا : ظاهرة الاستعمار الاستيطانى العنصرى المتمثل فى اغتصاب الوطن الفلسطينى وإقامة الدولة الصهيونية فوق ترابه وما ترتب على ذلك من تشريد واقتلاع للشعب العربى فى فلسطين وهذه الظاهرة لا تشكل امتدادا عضويا للاستعمار العسالى فحسب وإنما تمثل تصدى اجنبى من نوع خاص يهدد الأرض والراث القومى كسكل . فضلا عن استناده الى قسوة عسكرية وتكنولوجية وركائز مادية اتلحت له ايكانية التغلغل الثقافى والاعلامى داخل الوطن العربى خصوصا بمعد. توقيع ما يعرف بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . وقد ترتب على استمرار الظاهرة الصهيونية المزيد من التشرد العربى نتيجة انتقاد وغياب المنظور القومى الموحد لمواجهة العربية - الاسرائيلية .

خامسا : انتشار الأمية لدى الجماهير العربية (تتراوح ما بين ٦٥٪ الى ٧٥٪ فى الدول العربية) علاوة على سيادة التخلف الثقافى والاجتماعى وخصوصا لدى الطبقات الشعبية . ويرجع ذلك الى قصور النظام التعليمى وهبوط الأداء الاعلامى وسيادة الثقافة التجارية ولنحسار الابداع القومى

والاستسلام أمام ما يسمى بالغزو الثقافي الأجنبي وخصوصا الغزو الأمريكى .
وقبل استئتمرت الحكومات العربية حالة التكنى التعليمى والثقافى المنفشية
بين الجماهير العربية فى تكريس هامشية هذه الجماهير فى كافة الأنشطة
الثقافية والسياسية(٣) .

ساسا : أزمة النخبة المثقفة التى تتمثل فى حالة الانفصام المتنامى
بينهم وبين الطبقات الشعبية وبينهم وبين تراث الأمة وتاريخها وخصوصا
هؤلاء (وهم يمثلون الأغلبية) الذين ارتبطوا بالثقافة الغربية . فضلا عما
شهدته سنوات ما بعد الاستقلال من انصراف أغلب المثقفين العرب عن
الضحايا العامة وانغماسهم فى الأخذ بنط الحياة الاستهلاكية واعتكافهم
على العمل الأكاديمى البحث او تحويلهم الى ادوات للأنظمة العربية القائمة .
وقد ترتب على ذلك غياب الطلائع العربية المثقفة وتخليها عن القيام
بدورها القيادى فى توعية القطاعات الشعبية وتميئتها لمواجهة اشكال
التهمر السياسى والاجتماعى او التصدى لحاولات الابداء والتشريد .
التي تمارسها الحكومات المحلية والقوى الأجنبية .

واذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية
والموضوعية التى أدت الى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافا
اليها عنصر تاريخى هام هو انتفاء وجود تراث ديموقراطى فى الأبنية
الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءا بالأسرة والعائلة
ومروا بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين
انفسهم مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو شيئا شاذا فى
أطار السياق الراهن للواقع العربى(٤) والواقع أن الديمقراطية قد
طرحت على المستوى العربى من خلال منطق المفاضلة بين مفهومين للحياة
السياسية فى المجتمع المفهوم الطيرالى الذى تآثر به قطاع كبير من المثقفين
العرب والمفهوم الآخر الذى يرى أن من الضرورى قبيل امطاء الحريات
للشعب مرور فترة من سيطرة حزب او نخبة طليعية تصهر الأمة فى بوتقة
واحدة وتحقق التحرر السياسى الشامل وتقوى أسس الدولة المركزية .
ويعتمد هذا المفهوم على فكرة المستبد العفول التى طورها تيار الاملاح
الدينى على يد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وفكرة الحزب الطليعى الذى

يقصود الأمة والدولة . وقد ارتبط الصراع العربى من أجل الديمقراطية تاريخيا بالصراع ضد الاستعمار ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطنى بل استمر فى المرحلة الثانية التى أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدى للأجنى .

ملحما : تميز وضع الدولة فى العالم العربى بخصوصية تاريخية ترجع الى سيادة نظام الانتاج الآسيوى فى هذا الجزء من العالم وما يستلزمه من مركزية نظام الرى والزراعة مما فرض مركزية دور الحكومات كضرورة مجتمعية وقد استمر هذا الدور أثناء فترتى للحكم العثمانى والسيطرة الأوروبية . كما اكتسب هذا الدور أبعادا عصرية بعد حصول الدول العربية على استقلالها إذ أصبحت الحكومات تعقد الآمال لتحقيق الوحدة القومية والتنمية الاقتصادية وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى وقد كان لهذه الخصوصية سلبياتها الملحوظة التى تمثلت فى تعاضل دور جهاز الدولة فى المجتمعات العربية فى مقابل تهميش دور المواطنين مما أسهم فى اضافة مزيد من التعقيدات فى علاقة المواطن بالدولة واهدار لحصيلته الايجابية لتراث النضال الوطنى على مدى قرن كامل . إذ أسفرت مسيرة التحرر الوطنى فى الوطن العربى من عصور قاتمة تبرز فيها قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى والثقافى واغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الادبية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى(٥) .

واذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية والموضوعية التى أدت الى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافا اليها عنصر تاريخى ذى طابع اجتماعى يتجلى فى انقضاء وجود تراث ديمقراطى فى الأبنية الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءا بالأسرة والقبيلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين أنفسهم . مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو أمرا شاذا فى سياق الواقع العربى الراهن .

ولقد طرحت قضية الديمقراطية وهى الاطار الأوسع لقضية حقوق

الانسان في الوطن العربي طرعا مثاليا اتخذ شكلا اخلاقيا يستند الى مفهوم الحرية بصورة عامة ورغم أهمية الدور الذي لعبه هذا الشعار اثناء فترة الكفاح الوطني ضد الاستعمار غير أن مسليباته بدت تظهر في فترة الاستقلال حيث سارعت جبيع نظم الحكم العربية الى استخدامه مستفيدة من عمومياته متغافلة عن حقيقة أولية هامة أن قضية الديمقراطية ليست قضية فكرية مجردة كما أن الديمقراطية ليست شعارا سياسيا فارغ المحتوى بل هي مفهوم سياسي ذو مضمون اجتماعي واقتصادي وتحصدى صور أشكال ممارستها طبقا لطبيعة السلطة السياسية وفي اطار خريطة القوى والصراعات الاجتماعية السائدة مضاعفا اليها السياق التاريخي أى مقتضيات المرحلة التاريخية .

وفي اطار قضية حقوق الانسان لا يمكن فصل شعارى الديمقراطية والحرية عن بعضهما بسبب الطبيعة المركبة لقضية حقوق الانسان اذ لا تقتصر هذه القضية على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية محسب بل تتناول جانبها أساسيا يسبق هذه الحقوق الا وهى الحقوق الطبيعية مثل حق الانسان في الحياة وفي عدم تعرضه للاستعباد والعبودية والسخره ومن هنا فان الدفاع عن الديمقراطية سيرتبط دوما في الوطن العربي بالدفاع عن الحرية (٦) .

هذا وقد ترتب على سيادة الأوضاع اللاديموقراطية التى تنشر مظلتها على كافة انحاء الوطن العربي بلا استثناء مع اختلاف الدرجات بروز حقيقة أساسية هي حرمان الانسان العربي من أغلب حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فهو محروم من المشاركة في صنع القرارات التى تمس وطنه ومصيره ومحروم من حقه في ابداء الراى والتعبير في قضايا وطنه وشئون مجتمعه وهذا الحرمان لا يقتصر على ابداء الراى فحسب بل يشمل حرمان المواطن العربي من المعلومات التى تتعلق بشئون وطنه وما يدور حوله وطنيا وعالميا مما لا يتيح له فرصة تكوين راي سليم وتكامل فهو لا يرى ولا يسمع الا ما يسمح به النظام الحاكم ولا يقرأ الا ما تسمح به الرقابة وهو يتعرض بصورة منظمة لكافة أشكال القمع والغزو الفكرى والايديولوجى المحلى من جانب الحكومات والأجانب

ولا يستطيع مقاومة هذا الطوفان من القهر المعنوى لأنه لم يتوصل بعد الى خلق ادواته البديلة التى تكفل له صيانة حقوقه فى الوعى والمعرفة فضلا عن حقوقه المساندة التى تتمثل فى ضمان حياة آدمية كريمة وأمنة من الخوف والحاجة .

حقوق الإنسان وإزلة الإعلاميين العرب

تضم الأنشطة الاعلامية والانصالية في الوطن العربي بضعة آلاف من الاعلاميين الذين تستوعبهم المجالات المختلفة في الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء . ويشكل الصحفيون والكتاب القوة المؤثرة داخل هذه الفئة بسبب تميزهم عن سائر الاعلاميين الذين يعملون كموظفين في أجهزة الاعلام مثال ذلك (اعداد البرامج وتقديمها - قراءة النشرات الاخبارية - الاعلانات - التوثيق - تكنولوجيا الاتصال - الادارة والتوزيع) .

ولقد شهد العقدان الماضيان اشكال وصور عديدة من الضغوط والإجراءات التي مارستها الحكومات العربية من أجل احتواء الأعداء الهائلة من المثقفين العرب وفي مقدمتهم رجال الاعلام . وإذا كانت هذه الحكومات قد نجحت في استقطاب الكثيرين من هؤلاء الاعلاميين الذين تحولوا الى ابواق للنظمة العربية القائمة وسخروا افلامهم لتبرير كافة الممارسات اللاديموقراطية بل والمعالجة لحقوق الانسان في أبسط صورها. التي اقترفتها هذه الحكومات ضد شعوبها ومواطنيها . غير أن هناك العديد من الصحفيين والكتاب العرب الذين قاوموا الاغراءات الحكومية وانضبوا الى صفوف المعارضة وتعرضوا بسبب مواقفهم لكافة اشكال الاطاردة والتشريد والسجن مما دفع أغلبهم الى الهجرة وترك الوطن والاستقرار في العواصم الغربية والاشتراكية ولكن يبرز ايماننا في المرحلة الراهنة ذلك الدور الذي يقوم به الكثير من قادة الرأي الاعلاميين وخصوصا رؤساء التحرير وكبار الكتاب العرب في الدفاع المستميت عن مواقف الحكومات وعلان الخصومة شبه المطلقة للجماهير العربية وحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية مضافا الى ذلك اصرارهم على تشويه المعلومات وتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام العربي وتشويه مساره لخدمة مصالح الحكام وحلفائهم من القوى الأجنبية وذلك دون مراعاة للحركة الأدنى من الأصوليات التي تنص عليها مبادئ الشرف الصحفي وسائر

المواثيق الاعلامية المحلية والعالمية فضلاً عن مقتضيات الصالح الوطنى والقومى . وهناك أشكال أخرى من القوانين التى تنظم تعاملات الصحفيين ومواثيق الشرف التى يلتزم بها الاعلاميون فى الوطن العربى .

ويضاف الى العوامل السابقة عامل آخر يتسم بأهمية خاصة ويتعلق بالبنية الداخلية للمؤسسات الاعلامية فى الوطن العربى أى الكوادر الاعلامية ومدى كفاءتها وتجانسها الفكرى والمهنى وأسلوب تنظيم المؤسسات وطبيعة العلاقات التى تحكم العاملين فيها سواء العلاقات الرأسية بين الرؤساء والمرعوسين أو الأفقية بين العاملين انفسهم وكذلك الهيكل التنظيمى العام للمؤسسات الاعلامية ويشمل العلاقات بين الوحدات المختلفة مثل الادارة والتحرير والاعلامات والتوزيع والاشتراكات داخل المؤسسات الصحفية وبين رؤساء القطاعات والبرامج المختلفة داخل المؤسسات الاعلامية والتليفزيونية وكذلك بين اقسام الترجمة العربية والأجنبية داخل وكالات الأنباء العربية . كما يتضمن هذا الجانب اللوائح التنظيمية للعمل داخل المؤسسات الاعلامية المختلفة وهل تعتمد على تقاليد مهنية مدونة أم تستند الى السلطات التقديرية لرؤساء مجالس الادارات ورؤساء التحرير . كذلك مدى سيادة روح التعاون أم التنافس بين الاعلاميين داخل مؤسساتهم ومدى تأثير العوامل الأخرى مثل اختلاف المؤهلات والأجيال والجنسيات وتأثير ذلك على علاقات العمل وسائر المسئوليات المهنية والتنظيمية .

وبما يؤسف له ان جميع هذه الجوانب لم تثل بعد ما تستحقه من دراسات استطلاعية او وصفية بل ويمكن القول ان تناولها فى أغلب الأحيان يأخذ صورة التعميم الانطباعى قياساً على ما قدمته لنا الدراسات الأمريكية والأوروبية فى هذا المجال مما لا يمكن الاستناد اليه الا فى اضيق الحدود .

حق الاتصال فى ضوء الممارسات الاعلامية فى الوطن العربى :

يسيطر الطابع المركزى على الممارسات الاعلامية فى الدول العربية المختلفة سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى لوسائل الاعلام أو بالنسبة للادارة فالتراسل الاذاعى والتليفزيونى ينبع دائماً من العاصمة الرسمية للدولة أو احدى المدن الرئيسية . وكذلك الانتاج الاعلامى يتم معظمه فى العواصم

ونادرا ما يتم في مراكز انتاج اقلية خصوصاً في الدول العربية التي تسمح رقعتهما الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية بإنشاء هذه المراكز وينطبق هذا القول على الصحف والاذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والطابع والانتاج السينمائي ان وجدت .

أما الناحية الادارية فان القرارات الرئيسية تتخذ دائماً من جانب السلطات الرئاسية في المواقع الاعلامية المختلفة . وقد ترتب على هذا الوضع اقتصر الخدمات الاعلامية على سكان المدن بل والاتجاه الى اشباع احتياجاتهم الاعلامية وتجاهل القطاعات العظيمة من سكان الريف في العالم العربي . اذ أصبحت الشرائح العليا والمتوسطة من سكان المدن يسيطرون بثقافتهم وتطلعاتهم وتوجيههم على اتجاهات الصحف والبرامج اذاعية والتلفزيونية في شتى أنحاء العالم العربي . مما أدى في النهاية الى عزلة سكان الريف واغترابهم فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم الاتصالية التي نصت عليها المواثيق العالمية والمحلية .

ومما يلاحظ على الممارسات الاعلامية في الوطن العربي تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحريك في دائرة الحكم والرؤساء وتسليطها الاضواء على انشطتهم وخطبهم السياسية وتقلانهم مما يؤدي الى اهمال الوظائف الأساسية للاعلام وهي احاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمانة عن كافة ما يفرح حصولهم محلياً وعالمياً فضلاً عن تجاهل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية .

يلاحظ أنه رغم الدور البارز الذي قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطني والذي يشكل ملها ساطعاً من ملامح التراث الديموقراطي الحديث في الوطن العربي ، فقد نجحت في ارساء جبهة من التقليد الديموقراطية من خلال الممارسات المعدلة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . الا ان هذا الدور الذي قامت به الصحافة العربية اختلف تماماً بعد الحصول على الاستقلال اذ التزمت معظم الصحف العربية بمواقف حكومتها . مما ساعد على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة النحر الوطني وهي مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والاثار السلبية

الناجمة عن ذلك فنيا يتعلق بتضية الديمقراطية ورغم انه لا يوجد اجماع بين النخبة السياسية والثقافة في الوطن العربي على تحديد دور مسؤوليات وسائل الاعلام وفي مقدمتها الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال ، الا ان الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت موقفا موحدا في مختلف الاقطار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعي والأيدولوجي ويتلخص هذا الموقف في استخدام وسائل الاعلام والاتصال العربية كادوات في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد للقرارات الرسمية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والاسهام في اعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وإيجابية(٧) .

ويلاحظ بوجه عام ان الحكام العرب يعتبرون اى نقد موجه للحكومات على أنه موجه دوما ضدهم ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب او احزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية . اذ ان أى محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة . والواقع ان العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية الا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندها حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية . اما في الوقت الحالي فالدول العربية تشهد اشكالا متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في تشكيل مصائر الوطن العربي(٨) .

وتتارس الحكومات العربية رقابية مشددة على وسائل الاعلام وخصوصا الصحافة وتتخذ الرقابة اشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية الى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان

تمتد إلى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ . ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقب للموافقة عليها قبل نشرها أو إذاعتها وهناك أيضا الرقابة بعد التوزيع (بالنسبة للمصحف فقط) حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه المصحف . ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم في وسائل الإعلام العربي هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والمحليون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى رقيب رسمي (٦) .

والواقع أن أغلب وسائل الإعلام الرسمية وخصوصا الصحف ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين فرسائل القراء نادرا ما تنشر في صورتها الحقيقية وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات . وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للمزيد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وبمثالهم وتر المواد الإعلامية التي تنشر بالمصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحنف والتمسجيل والتفتيح والتحرير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصاد اخبارية معينة دون سواها وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القراء في صورة ترضى عنها الحكومات العربية وتدعم سلطاتها الفكرية ونفوذها السياسي . ونفس الشيء يحدث بالنسبة للإذاعات والطيغزيون في الوطن العربي إذ نادرا ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات .

وهناك العديد من الدراسات الإعلامية التي أجريت في مراكز البحوث والجامعات العربية خلال حقبة السبعينيات واهتمت بقياس اتجاهات ومواقف الصحف ووسائل الإعلام العربية آراء القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية المعاصرة . وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عند تحليل أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات العربية والتي يحكمها قانون السيطرة شسبه

المطلقة من جانب الحكومات والتبعية من جانب وسائل الاعلام مما يؤثّر على المعالجات والمواقف التي تتبناها أجهزة الاعلام ازاء القضايا المعاصرة . ويكون في الغالب على حساب الاعقبات المهنية التي تستلزم تزويد الرأي العام باطّار متكامل وصادق للمعلومات ويكون متضمنا شتى وجهات النظر السائدة .

ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها بعض هذه الدراسات ما يلي :

١ - تطرح الصحف العربية المواقف الرسمية فحسب ازاء القضايا القومية وقد ثبت صحة هذه النتيجة من خلال الدراسات التي أجريت عن (القدس في الصحافة العربية) وشملت كل من الدستور الأردنية والأهرام المصرية والقبس الكويتية والمجاهد الجزائرية والمصحافة السودانية . وكانت صحيفة الوطن الكويتية تمثل الاستثناء الوحيد اذ ثبتت اتجاهها يمثل يسار الحكومة الكويتية (١) .

دراسة حالة الصحافة المصرية وحقوق الإنسان في الثمانينات :

تم إجراء دراسة استطلاعية اعتمدت على عينة بنائية شملت الصحف المصرية اليومية والصحف الحزبية الصادرة خلال حقبة الثمانينات . وقد تم التركيز على رصد التغطية الخبرية والكتابات التي تناولت قضية حقوق الإنسان وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الأولية التي يمكن اتخاذها كمؤشرات عامة لمعالجات الصحافة المصرية لقضية حقوق الإنسان خلال حقبة الثمانينات .

وفيما يلي تفاصيل الدراسة :

تناولت الصحافة المصرية قضية حقوق الإنسان أثناء حقبة الثمانينات من خلال المحاور التالية :

- ١ - مصادر حقوق الإنسان .
- ٢ - انتهاكات حقوق الإنسان .
- ٣ - أسباب أزمة حركة الدفاع عن هذه الحقوق .

أولاً - مصادر حقوق الإنسان :

- تراوحت رؤية الصحافة المصرية في الثمانينات لمصادر حقوق الإنسان بين تيارين :

- (أ) الشريعة الإسلامية .
- (ب) المواثيق الرسمية .

- وأضافت الصحافة لها - فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مصر - مبادئ ثورة مايو ١٩٧١ - ومواد الدستور .

- هذا وقد حرصت الصحافة المصرية على التأكيد اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأصيل لحقوق الإنسان - وعقدت مقارنات بين ما نصت عليه الشريعة الإسلامية من حقوق - وبين ما يقابلها في مواثيق

حقوق الإنسان (١١) حيث جاء « يطالب الإسلام بحرية المناقشات الدينية مع أهل الأديان الأخرى — وإن يكون عمادهم الاقتناع والحجة » وجادلهم بالتي هي أحسن » وإذا كانت المادة ١٨ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية تقرر فغقتها الأولى « أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة » وجاء في الفقرة الثانية انه لا يجوز اكراه أحد على الانتماء لأحد الأديان أو العقائد ، فإن الإسلام كان الأسبق في الاعتراف بحرية العقيدة من كل النصوص الدولية .

— ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه الى رصد بعض التناقضات بين مبادئ الشريعة الإسلامية . وينود موثيق حقوق الإنسان . . « ليس في الإسلام نظام المعارضة ، فإن المنهج واحد والمسلمين جميعا أمة واحدة ولكل فرد أن يعارض في أي أمر يخالف المنهج والشريعة » .

— مع التأكيد على عدم جواز تطويع الشريعة الإسلامية لتلائم « الحزبية » بالاستدلال بفرق الخوارج ، والمعتزلة : لأن ظهور هذه الفرق كان « بداية الفخر في جسم الأمة الإسلامية » .

— وجاء التأكيد على الشريعة الإسلامية كمصدر لحقوق الإنسان لمواجهة الزعم القائل بأنها تراث غربي اذ أشارت كل من الأهرام ومايو الى « ان الإسلام كان الأسبق في اعلان حقوق الإنسان بمفاهيمها الواسعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبضماناتها الملزمة قبل صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والانتفاخات الدولية اللاحقة » ، ان حقوق الإنسان ليست تراثا غربيا مستمدا من أفكار الفلاسفة البشرية في أي عصر من العصور كما يحاول البعض ان يزعم » (١٢) .

— أما التأكيد على ميثاق حقوق الإنسان « كمصدر لهذه الحقوق ، فقد تم من خلال التراكم الكمي للأخبار التي تناولت ما تحقق من هذا الميثاق وما ينتظر تحقيقه وانشطة منظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للضغط عن هذه الحقوق وحمايتها .

— وفي إطار الحديث عن حقوق الإنسان المصري . جاء « ان أرجاع

الحقوق الأساسية في حياتنا ، مثل حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية بكافة مواردها الى القانون والدستور انهما هو تأكيد لمسار التصحيح الذي بدأ في مايو ١٩٧١ « (١٣) .

— كما جاء « ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن ثورة مايو الجديدة قد حققت ممارسة فعلية لحقوق الإنسان المصري دون حاجة الى صياغتها أو اعلان عنها » (١٤) .

ثانياً — انتهاكات حقوق الإنسان :

— أكتفت الصحافة المصرية على مدخل رئيسي للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان هو مدخل أبرز التناقض بين ما تعلنه مواثيق حقوق الإنسان ، والممارسات الفعلية للحكومات إزاء هذه الحقوق ، .

ولا زالت حقوق الإنسان تنتهك في انحاء كثيرة في العالم . سواء على الصعيد الداخلي لكل بلد أو على الصعيد العالمي « (١٥) .

وبسبب اتساع الهوة بين الإعلان النظري والممارسة الفعلية برزت حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي « (١٦) .

— وقد اتسم تناول الصحافة المصرية لانتهاكات حقوق الإنسان في الثمانينات بالطابع الخبري الذي تمثل في نشر الأخبار المتعلقة بادانات المنظمات الدولية ، ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للممارسات اسرائيلية في الأرض المحتلة . وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . والمعاملة السيئة للمجانبين في سوريا وإيران مع نشر تقارير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان » :

— وترى الصحافة المصرية أن أهم قضيتين تتعلقان بانتهاك الإنسان هما :

- * ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة .
- * التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

— وتفسر هذا بوجود ارتباط وثيق بين الدولتين إذ .. قامت
كلتاهما على أساس عنصرى بغيض «(١٧)» .

— وترى الصحافة المصرية — أيضا — ان المسألة ليست في انتهاك
حقوق الإنسان فحسب . وإنما في السكوت عليها : والصمت ازاءها خاصة
من الدول التى تتشدد بالدفاع عن هذه الحقوق بينما تنتهك هذه الحقوق على
أراضيها . « إذا كان الغرب يشعر بالقلق بسبب انتهاك حقوق الإنسان في
الاتحاد السوفيتى ، فإن العكس صحيح أيضا ، فالاتحاد السوفيتى
كذلك يشعر بالقلق على انتهاك حقوق الإنسان في الغرب » (١٨) .

وتنفرد الصحافة « الحزبية » بتوجيه الادانة للموقف المتخاذل للولايات
المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ازاء إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان في
الأرض العربية المحتلة فتشير صحيفة الشعب الى ان « الجمعية العامة
لا تدين إسرائيل الا خلال أسبوع حقوق الإنسان بالذات . وتوافق على
القرار ١١٥ دولة الا أمريكا الصديقة العزيزة لإسرائيل ، فتعارض قرار
الجمعية العامة رغم أنه لا يمدو أن يكون مجرد صرخة ضد وحشية
إسرائيل ، حتى الصرخة مرغوبة من جانب أمريكا شريك للسلام في معسكر
كامب ديفيد » (١٩) .

ثالثا — أسباب أزمة حقوق الإنسان :

تفرد الصحافة المصرية أسباب أزمة حقوق الإنسان الى العوامل
التالية (٢٠) .

١ — حساسية الحكومات العربية ازاء مجرد الكلام في موضوع حقوق
الإنسان بالإضافة الى المواطن العربى ، الذى يعيش حالة اللامبالاة الشديدة
ازاء القضايا العامة بما في ذلك قضية « الحقوق الإنسانية » .

٢ — تنحصر حركة حقوق الإنسان في اطار الصفوة السياسية المثقفة
المحدودة الصلة بالجمهور الأوسع من المواطنين .

٣ — تضم حركة الدفاع عن حقوق الإنسان عددا محدودا من

العناصر النشيطة المحسوبة على الأنظمة والحكومات القبلية ، وللشعوب العربية تجربة مريرة في هذا الشأن حيث كثيرا ما تحول الدافعون عن الديمقراطية من موقع المعارضة الى ممارسين للقمع من موقع السلطة .

٤ - هناك اختلال في تناول الحركة للجوانب المختلفة لقضية حقوق الانسان ، إذ ان التركيز ينصب على مواجهة القمع للسياسي ،

... وتضيف صحيفة الوند لهذه العوامل « أن الأنظمة السياسية هي وحدها التي تحدد مدى هذه الحقوق التي تتبجع بها شعوبها . وفي سبيل ذلك تقوم هذه النظم باحتكار الرأي والسيطرة على وسائل الاعلام في بلادها » (٢١) .

رابعاً - أساليب تطبيق هوائيق حقوق الانسان :

- ركزت الصحافة - في الثمانينات - على الوسائل التالية (٢٢) :

١ - مبادرة للشعوب بالحركة للدفاع عن هذه الحقوق .

٢ - غرس الإقتناع اللازم لدى الأفراد والحكومات وتنشئة الأبطال على احترام حقوق الانسان .

٣ - تحول القرارات الدولية الى مواقف - للدفاع عن حقوق الانسان المهددة ،

٤ - حفز الرأي العام للدفاع عن حقوق الانسان ، وشعور الحكومات بأن هناك رأيا عاما يراقب ويلاحظ ، وكذلك شعور المواطنين بأن لهم حقوقا أساسية من حقهم ممارستها ،

٥ - أجهزة شعبية وقضائية للإشراف على التطبيق والفصل في الشكاوى .

- ويواكب هذه الوسائل التأكيد على عدم كفاية تدابير اداة انتهاكات حقوق الانسان ، وموائيق الدفاع عن هذه الحقوق ، بل لابد ان يساند كل ذلك تيار شعبي بأهمية حقوق الانسان .

— أما المعالجات الاعلامية من الناحية الاعلامية فقد اتسم تناول الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان في الثمانينات بالخصائص التالية :

أولا — تناول الخبرى :

يلاحظ أن أغلب المسألة التي تناولت حقوق الانسان كانت أخباراً وأردة من وكالات الأنباء ، حول تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان . أو أخبار محلية حول احتقالات الهيئات المختلفة في مصر باليوم العالمى لحقوق الانسان (١٠ ديسمبر من كل عام) وفى الأغلب كانت تتضمن اقتباسات من بيان وزارة الخارجية المصرية بهذه المناسبة ، التي تتركز — غالباً — حول ازدهار حقوق الانسان في مصر (٢٣) .

— وفيما يتعلق بمواد الرأى ، فقد اتسمت بالطة تياسا الى الأخبار ، وكان أغلبها مقالات موقعة ، خاصة لكاتب مثل د. مفيد شهاب و د. زكريا عزمى أو كتاب الأعمدة أو كتابات الباحثين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام (٢٤) .

ولم تتناول الصحف المصرية قضية حقوق الانسان في افتتاحياتها سوى من خلال تكرار المخولات النمطية ، وهى أن حقوق الانسان في مصر تحظى بالاهتمام في مقابل انتهاك هذه الحقوق في الدول العربية (٢٥) .

ثانياً — التناول الرسمى :

— ويقصد بالموسمية ، تكثيف تناول ، قبيل وإنشاء وبعد الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان بفترة قليلة ، ثم يفتر تناول ، لياتى على فترات متباعدة بصورة خبرية ، ليتكثف مرة أخرى في شهر ديسمبر من كل عام .

— كذلك فإن « الموسمية » تعنى ارتباط تناول بمناسبات عقسد الندوات والمؤتمرات الخاصة بقضية حقوق الانسان .

ثالثاً - التناول الرسمي :

ويتصد به الاختصار على ما يلي :

(أ) تقارير المنظمات الرسمية ، وتصريحات المسؤولين حول قضية حقوق الإنسان ، خاصة ببيانات وزارة الخارجية في الاحتفال السنوي باليوم العالمي لحقوق الإنسان .

(ب) توجهات القيادة السياسية ، وقد تأكد هذا في تناول الصحافة لقضية حقوق الإنسان المصري : إذ ارتبط ذلك بدعوة الرئيس السابق أنور السادات لضيافة ميثاق لحقوق الإنسان المصري حيث اندلعت الصحافة تقدم اقتراحاتها بشأن هذا الميثاق (٢٦) ولم يكن هذا الارتباط زمنياً لحسب . وإنما استغتنمت الباهة من مضمون المادة ذاتها ، فقد جاء مثلاً .. « هناك عدة معان لها أهميتها الحيوية في هذه المرحلة التي نمر بها . أبرزتها كلمة الرئيس أنور السادات في الحوار السياسي مع قيادات الحزب الوطني بالإسماعيلية والتي قال فيها أن حقوق الإنسان المصري سوف تستند من الشريعة ومن تراب مصر » (٧٣) . « لقد قال الرئيس بكل وضوح وجلالة : أن حقوق الإنسان المصري سوف تستند من الشريعة ومن تراب مصر ، وهكذا تتحدد الضوابط وتنسق المواقف في تناول القضايا » .

رابعاً - تناول السطحى والجزئى :

- يلاحظ أن المادة المنشورة في الصحافة المصرية من حقوق الإنسان لم تحاول الاقتراب من جوهر هذه القضية وجذورها ، وبدا تناول جزئياً وكأنها القضية، سياسية ، بحثة تتعلق بتهلكات حقوق الإنسان في الدول العربية ، ودول أمريكا اللاتينية ... الخ . لذلك افترض تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقضية نيباً يتعلق بحق العمل وحقوق الأسرة ، وحقوق الوصول الى المعلومات والتبادل الثقافي الحر .

- ولم يتحقق تناول الأشمل للقضية سوى في ثلاث مقالات ربطت

الأولان بين الحق في الديمقراطية : والحق في لمة العيش(٢٨) « فواجب الدولة في توفير لمة العيش لا يعطى النظام أو الحاكم حق اصدار انسانية الانسان كقيمة أساسية في حد ذاتها » .. « فالهدف إذن أن تكون الديمقراطية حياة حقيقية لكل الجماهير بتعدد قواها الاجتماعية والسياسية وليست مادة منصوبة للمفتفين وحدهم » (٢٩) .

بينما نظر المقال الثالث الى الاهتمام بحقوق الانسان كإرهاب للتقدم الحديث على طريق اغناء الثقافة القومية « (٣٠) وكان منطلق المقال توصيف لأهم مظاهر الأزمة الثقافية في العالم العربي وهو « التبعية الثقافية ، والعجز عن التكيف مع الظروف المادية الراهنة » .

— ثم انتقل الكاتب الى الحديث عن أول مؤتمر علمي حول « مبادئ حقوق الانسان والشعوب الأفريقية » مما يكثف من « تعانق الوعي لدى النخبة المثقفة بأهمية الدفاع عن فكرة وضمانات حقوق الانسان » .

— واعتبر الكاتب أن المزيد من هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية وهو إحدى الوسائل الهامة للبحث الجماعي عن مخرج حقيقي وذى منطلق نقدي لأزمة الثقافة العربية » .

— هذا وتتضح « جزئية النقائيل » في تركيز الصحافة المصرية القومية على الجوانب المشرقة في تقارير المنظمات الدولية ، خاصة منظمة العفو الدولية ، بشأن حقوق الانسان في مصر ، في مقابل اغفال الجوانب السلبية التي تظهر في أصول هذه التقارير ، مع تضمخيم ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في باقي الدول العربية .

— وقد رصدت « الأهالي » (٣٥) هذه الظاهرة — حيث قالت ان الصحف الحكومية هاجمت الأهالي لأنها نشرت تقريراً وأيا عن انتهاكات حقوق الانسان في مصر ، عن منظمة العفو الدولية .

« نقصد لجأت الصحف الحكومية لاختيار جزء واحد من الحقيقة التي احتوى عليها تقرير المنظمة الشامل لتستخدمه في انكاء خصوصيتها مع أعداء كامب ديفيد وتجاهلت الجزء الخاص بمصر » .

المؤتمرات العساية :

من خلال الرصد السابق يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

أولا : تصور نظرة الصحافة المصرية الى قضية حقوق الانسان
ويمثل ذلك في افتقارها الى روح المبادرة في عرض القضية وإثارة النقاش
حولها ، اذ اقتصر تناولها لقضية حقوق الانسان على المناسبة الموسمية
الرسمية .

ثانيا : غياب التنوع في منطلقات معالجة قضية حقوق الانسان في
الصحافة المصرية ، حيث تكاد هذه المنطلقات تتركز حول بعد وحيد
هو استمرار اعداد هذه الحقوق رغم تأكيد المواثيق الرسمية على
اهمية احترامها .

ثالثا : استخدمت الصحافة القومية هذه القضية الهامة ، كدخل
لتوظيف الدين لخدمة توجهات صانع القرار . بتكريس مقولة « الشريعة
الاسلامية مصدر أسسلى لحقوق الانسان » ، ورغم عدم الشك في
مصادقية المقولة ، الا انها لم تظهر في الصحافة القومية الا عندما أطلقها
صانع القرار في احدى اجتماعات الحزب الوطنى بتاريخ ٢٣ أبريل عام
١٩٧٩ . مما يؤكد تبعية الصحافة للقيادة السياسية بصورة تكاد
تكون مطلقة .

أهم مراجع الدراسة

مصادر أولية :

- ١ — الصحف المصرية القومية (الأهرام — الأخبار — الجمهورية) .
- ٢ — الصحف الحزبية (الأهالي — الشعب — الوند) الأعداد الصادرة خلال فترة الثمانينات .

الدراسات والمقالات والكتب العربية :

- ١ — أحمد عبد الله : حقوق الانسان في النظرية والتطبيق — مجلة العرب — لندن — نوفمبر ١٩٨٣ .
- ٢ — خالد الناصر : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي — مجلة المستقبل العربي — العدد ٥٥ — سبتمبر ١٩٨٣ .
- ٣ — مجموعة من المفكرين العرب : التجارب الديمقراطية في الوطن العربي — منتدى الفكر والصوار — دار الحداثة — المغرب — ١٩٨١ .
- ٤ — عواطف عبد الرحمن : حق الاتصال واشكالية الديمقراطية في الوطن العربي — ورقة مقدمة لمؤتمر المحامين العرب — تونس — ١٩٨٤ ، ١٥
- ٥ — بعض المفكرين العرب : الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (تدوة) — دار المستقبل العربي — القاهرة — ١٩٨٤ .
- ٦ — برهان غليون : ما وراء الديمقراطية والاستبداد — ملف المستقبل العربية البديلة — العدد الثامن — منتدى العالم الثالث — القاهرة — ١٩٨٦ .
- ٧ — عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية والعربية — الجزء الأول — دار العربي — القاهرة — ١٩٨١ .

هوامس الدراسة الأولى

الاعلام العربى وحقوق الانسان فى الثمانينات

- ١ - محمد عمارة : الاسلام والسكطة الدينية ص ١٦ نقلا عن خالد الناصر (ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى) المستقبل العربى - للمدد ٥٥ / مستجبر ١٩٨٢ ص ٨٠ - ٨٢ .
- ٢ - احمد عبد الله : حقوق الانسان فى النظرية والتطبيق - مجلة العربى - لندن - ١٩٨٣/١١/٢٩ .
- ٣ - نظلى الخولى : اشكالية العلاقة بين الثقافة والاعلام فى الوطن العربى - القطعة القاهرية - فبراير ١٩٨٦ - ص ٦٢ - ٦٤ .
- ٤ - خالد الناصر : ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، الطاهر لبيب : الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى (نخوة) فى الديمقراطية وحقوق الانسان فى (الوطن العربى - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤ . ص ٥٠ - ٥٣ ، ص ٣١٧ ، ٣٣٢ .
- ٥ - احمد عبد الله : مصدر سابق .
- ٦ - برهان عتيقون : ماورا الديمقراطية والاستبداد - ملف المستقبلات العربية - البديلة - المصد الثامن - يفتدى للمالم الثالث ، القاهرة ، احمد عبد الله : حقوق الانسان العربى - مجلة العربى - لندن - ١٩٨٤/٩/٢٥ .
- ٧ - عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية - مجلة شؤون عربية - المصد ٣٤ - تونس - ١٩٨٣ .
- ٨ - عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الاعلامية والثقافية فى المالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٤ - ص ١٣٢ .
- ٩ - عواطف عبد الرحمن : المصدر لسابق .
- ١٠ - عواطف عبد الرحمن : الصحافة المصرية والعربية - العربى - القاهرة - ١٩٨١ - ص ١٣٩ - ١٤٧ .
- ١١ - الامرام : ٩ / ١١ ، ١٦ / ١١ / ١٩٨٤ ، الاخبار ٢٤ / ٣ / ١٩٨٢ - ١٩٨٣ / ١٢ / ٩ الجمهورية ١٩٨٤ / ١٢ / ٨ .

- ١٢ - الأعرام : ١٩٨٤/١١/١٦ ، مايو : ١٩٨٤/١٢/٢٤ ، الجمهورية .
 • ١٩٨٤/١٢/٣٦
- ١٣ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢ ، الأخير : ١٩٨٠/٣/٣٠
- ١٤ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٨ ، الجمهورية : ١٩٧٩/٣/٢٧
- ١٥ - الأعرام : ١٩٨٥/١٢/٦
- ١٦ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧ - الأعرام الاقتصادي : ١٩٨٥/١٢/٩
- ١٧ - الأعرام : ١٩٨٥/١٢/٧ - وكذلك رأى الأعرام : ١٩٨٥/١٢/١٠
- ١٨ - الأعرام : ١٩٧٤/٧/١٧ - عن الهيرلد تريبيون
- ١٩ - التسع : ١٩٨٤/١٢/٢٥
- ٢٠ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧ ، للجمهورية : ١٩٨٦/١/١٢ ، المساء : ١٩٨٥/١٢/٦
- ٢١ - الوفد : عدد ١٩٨٥/١٢/١٢
- ٢٢ - الأعرام : ١٩٨٤/١/٢١ ، ١٩٨٥/١/٢ - الأخير : ١٩٨٤/١٢/١٧ - الأعرام الاقتصادي : ١٩٨٥/١٢/٩ - الأخير : ١٩٧٩/٤/٢٨
- ٢٣ - الجمهورية : ١٩٨٥/١٢/١١ - الأعرام : ١٩٨٤/١٢/١١
- ٢٤ - الأخير : ١٩٧٩/٤/٢٧ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧
- ٢٥ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٥ ، ١٩٨٥/١٢/١٠
- ٢٦ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٥ - الأخير : ٤/٣٦ ، ١٩٧٣/٤/٢٨
- ٢٧ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٧
- ٢٨ - الأعرام : ١٩٨٥/٥/١ - فطنى الخولى - الديمقراطية قضية توعية أيضا
- ٢٩ - الأعرام : ١٩٨٤/١٠/٢٢ - صندوق النخيل
- ٣٠ - الأعرام : ١٩٨٤/٥/١١ - د. محمد السيد سعيد - الفكر المصري يوحسوق الإنسان الأفريقي
- هايش : أطلقت للباحثة على أحد هذه التقارير حول « أحدث تطورات حقوق الإنسان في مصر » ويتضمن المطلبية بالغا، يمس للتوازن القيمة للحريات ، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانور التمشيب في السجن المصرية منذ أكتوبر ١٩٨١ ، للتقرير مرفق بارشيف « حقوق الإنسان » بجمعية الأعرام
- ٣١ - الأعلى : ١٩٨٣/١١/٢٣

الحق في الاتصال وأشكاله الديمقراطية
في الوطن العربي

الحق في الاتصال وأشكاله الديمقراطية في الوطن العربي

لقد شهد القرن العشرون العديد من التغيرات النوعية في وظائف
الاعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة .

وقد ساعدت هذه التغيرات على إبراز حدة التناقض بين التأثير
الضخم لوسائل الاعلام والاتصال من ناحية وبين النصوص الجامدة التي
لا تتواءم مع هذه التغيرات من ناحية أخرى . إذ بينما يقف الواقع الراهن
في مجال الاعلام والاتصال على مشارف القرن الحادي والعشرين تنقش
النصوص والتشريعات التي تنظم هذا المجال الحيوى الى القرن التاسع
عشر . مما يستلزم إعادة النظر بصورة شاملة في الاتصال كظاهرة
مجتمعية معاصرة وفي النصوص والتشريعات التي تتحكم في هذه الظاهرة
وتحدد مساراتها وحركتها . وذلك سعياً لازالة التناقض بينها وفتح
الطريق أمام مزيد من المشاركة الجماهيرية الواسعة في مختلف العمليات
الاتصالية الفردية والجماعية .

وإذا كان عصر السلاسل العالمة والمخابر عندما كان الاتصال مباشراً
وبين الأشخاص قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الانسانية الحديثة
وهو مفهوم حرية الرأي . فإن ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر ثم
نشأة الصحافة كأول وسيلة للاتصال الجماهيري قد أسفر عن نشوء
مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك . وقد شهد القرن التاسع عشر
التطور الهائل لمهنة الصحافة وتعاقد النضال من أجل حريتها . ثم
توالى ظهور وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى (الكهربية والإلكترونية) ،
وهي السبيل والراديو والتلفزيون . ولقد تفاعلت ظروف الصراع
الاجتماعي والسياسي والحضاري طوال القرن العشرين سواء داخل
المجتمعات أو بين الأنظمة والحكومات وأدت في النهاية في خلال حربين

عالميتين وقيام الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث الى نشوء ما يعرف بالحرب الاعلامية التي استثمرت كافة اشكال الدعاية والاعلام لخدمة اهدافها . مما فرض ضرورة وجود تشريعا جديدا يتسم بالتصديد والشمول وهو (الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود بالقول او الكتابة او الطباعة او الفن او اى وسيلة أخرى يختارها المرء) (١) .

وتتقدم اليوم خطوة جديدة الى الامام تتمثل في الاعتراف بحق الانسان في الاتصال وذلك انطلاقا من ادراكنا المتزايد لأهمية بل وضرورة النضال من اجل تحقيق مزيد من الديمقراطية والحرية في مجال الاتصال اسوة بالمجالات الأخرى . خصوصا وكما سيتضح لنا فيما بعد ان هذا الحق اى الحق في الاتصال لا يقتصر محسب على ضمان الحريات التي سبق ان نصت عليها المواثيق الدولية بل يضيف اليها بالنسبة للأفراد والمجتمعات مفاهيم الانتفاع بالاعلام والمشاركة فيه وتدفق المعلومات في اتجاهين مما يضمن بعدا نوعيا جديدا على الحرية التي حققتها الأجيال السابقة ويساعد على استشراف آفاق جديدة للديمقراطية .

ويرى البعض ان الحق في الاتصال يشكل أبرز مقومات الجيل الثالث من الحقوق وهي تشمل على سبيل المثال الحق في التنمية — الحق في المعرفة والحق في التصويب والحق في المطالبة برفع الظلم في حالة رفض الاتصال أو التصويب والحق في الحياة الخاصة . والمعروف ان المبادئ التي اعلنتها كل من الثورة الأمريكية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) قد صاغت الجيل الأول من حقوق الانسان وهي الحقوق المدنية والسياسية كما ان ثورة أكتوبر الاشتراكية (١٩١٧) قد ابرزت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي مزقتها ووسعت نطاقها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والتي تشكل منها الجيل الثاني من الحقوق .

ورغم أن مفهوم الحق في الاتصال لم يتحدد بعد أبعداه النهائية اذ لا يزال في مرحلة الدراسة بكل ما ينطوي عليه من مضامين ويتم اثرؤه تدريجيا من خلال الاجتهادات والاضافات التي يقدمها علماء الاتصال

والباحثون في هذا المجال (٢) . غير أن هناك عدة محاور تدور حولها المناقشات الخاصة بالحق في الاتصال نوجزها على النحو التالي :

أولا : الأسباب التي أدت الى طرح هذه القضية في الظروف الراهنة وذلك للاستجابة على السؤال التالي :

لماذا نطالب بتطبيق الحق في الاتصال ؟ ..

ثانيا : الإطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال .

المحور الأول : الأسباب :

تتلخص مجموعة الأسباب التي أدت الى تزايد الاهتمام بقضية الحق في الاتصال واثارتها في المحافل الأكاديمية والمهنية فيما يلي :

١ - التطور التكنولوجي الملموس الذي حققته وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة ، والذي لم يقتصر على الجوانب الكمية أو الشكلية بحسب ، بل أصبح يمس مباشرة هيكل السلوك والأنشطة الإنسانية في مختلف مجالات الحياة الحديثة ، سواء في أوقات العمل أو فترات الفراغ . ومن المعروف أن التطور التكنولوجي في مجال الاتصال قد أضاف الى جانب أساليب الاتصال الشخصي قنوات جديدة للاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيري التي اتاحت مجالا واسعا للاختيار أمام الأفراد والجماعات معا . ولا يمكن النظر الى تلك التطورات الهائلة التي طرأت في مجال الاتصال بمعزل عن سائر التحولات الكبرى في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . كذلك لا يمكن اغفال التغيرات التي طرأت على الواقع الدولي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ومجموعة دول عدم الانحياز ، والمطالب العادلة التي تطرحها والتي تتبطل في ضرورة أقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام اعلامي عالمي جديد .

٢ - عدم كفاية الأفكار والمفاهيم والنصوص التقليدية في مجال الاتصال :

ومن المعروف أن الأحداث العالمية الراهنة قد تجاوزت المفاهيم

التقليدية التى استقرت فى مجالى الاعلام والاتصال مثل مفاهيم : حرية الرأى وحرية التعبير وحرية نشر المعرفة وتداولها ، كذلك أصبحت القواعد والتشريعات التى تنظمها مختلفة عن الثورة الاتصالية المعاصرة وعن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى .

فالحقوق الاعلامية التى تنص عليها المادة ١٩ من الميثاق العالمى لحقوق الانسان (١٩٤٨) والمادتان ١٩ و ٢٠ من الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦) لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان ديمقراطية الاتصال فى ظل النظام الاعلامى العالمى الراهن الذى ينسجم بالظلال ووجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية ، التى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الرأى الاحادى الجانب من اعلى الى اسفل . ومن المراكز الى الأطراف ، ومن الحكومات الى الأفراد ، ومن الثقافة المسيطرة الى الثقافات التابعة ، ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال الى الدول الأفقر فى الجنوب (٣) .

كذلك تتزايد حدة التناقض بين الأوضاع الاعلامية الراهنة على المستويات الوطنية والقومية وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائع الاجتماعية المختلفة ؛ اذ رغم أن وسائل الاعلام والاتصال تؤدي وظائفها تحت شعار الخدمة العامة وتلبية احتياجات السواد الأعظم من الناس ، الا أن مفهوم الخدمة العامة يستلزم إعادة النظر فى مضمونه بالعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التى تستفيد بالفعل من الخدمات الاعلامية التى تقوم بها الأجهزة الرسمية . وهناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم ارساؤها بعد ، كما لم يوضع لها الاطار التشريعى الذى ينظمها . وابرز مثال فى مجال الاتصال حق التمثيل وحق المشاركة فى المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومات وأعمالها . ولذلك وفى ضوء الأوضاع الاعلامية الراهنة (قومية وعالميا) تشتد الحاجة الى ارساء مفاهيم جديدة ومن تشريعات تمهد الطريق لاجراء تغيرات جذرية فى مجال الاعلام والاتصال ، وتشجع على تحقيق ديمقراطية الاتصال فعلا وليس قولا .

ألبور الثاني : ما هو الحق في الاتصال ؟ :

علينا أن ندرك أن الحق في الاتصال ليس مبدأ ثابتاً أو جامداً يقتصر تطبيقه على نظام اجتماعي واقتصادي محدد ، أو يشترط مستوى معين من التطور التكنولوجي . بل يجب الإقرار بضرورته كبداً عالمي وإنساني تتجاوز قيمته الظروف الانسانية والاختلافات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، فهو يمثل الاستجابة الصحيحة المباشرة للاحتياجات الأساسية للبشر ورغباتهم الأصلية في اكتشاف قدراتهم الكامنة وتنميتها وتطويرها من خلال التواصل الخلاق — ذى الأبعاد والمستويات المتعددة . وذلك في إطار من التنوع والثراء الإنساني . ويجمع الحق في الاتصال في طياته العديد من الحقوق الإنسانية الأخرى مثل حق العيش في سلام ، والحق في التعليم والثقافة ، والحق في التنمية ، وحق الحياة الخاصة ، والحق في الاعلام والمعرفة . كما أن الحق في الاتصال يتضمن بعض المسؤوليات والالتزامات مثل احترام حقوق الغير وسمتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام والآداب العامة(٤) .

وقد استطاع خبراء الاتصال المهتمون بدراسة هذه القضية الفوصل الى صيغة عامة تحدد أبرز عناصر ومكونات الحق في الاتصال . وتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الإنساني الشامل على الحقوق التالية دون أن تقتصر عليها :

(أ) حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات .

(ب) الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات والمتعلق بذلك من حقوق الاسلام .

(ج) الحق في الثقافة والحق في الاختيار والحق في الحياة الخاصة وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الإنسانية(٥) .

المحور الثالث : الإطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال :

ان الدعوة الى تحقيق ديموقراطية الاتصال تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشرى ، كما تقتضى مراعاة المستويات المختلفة في الاتصال التى تبدأ بالأفراد ثم المجموعات البشرية المختلفة فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامة فالدولة ثم المجموعات الإقليمية وأخيرا المستوى الدولى . ورغم انه لا يوجد اتفاق عام حول الماهية الفلسفية والقانونية لمفهوم الحق في الاتصال الا أن هناك عدة تصورات للإطار التطبيقي لهذا الحق نوجزها على النحو التالى :

١ — هناك رؤية تنظر الى الحق في الاتصال باعتباره إطارا فلسفيا يساعد الإطار العصرى لحقوق الانسان .

٢ — الرؤية الثانية ترى أن الاتصال يشكل جزءا رئيسيا من الحياة الانسانية ، ولذلك يصعب تجريده واعتباره مجرد فكرة فلسفية أو أحد حقوق الانسان فحسب .

٣ — أما الرؤية الثالثة فهى ترى أن المناقشات الفلسفية العميقة من أجل تحديد الموقع الفلسفى لمفهوم الحق في الاتصال غير مطلوبة الآن . ولذلك يجب أن تتوقف لأسباب عملية وسياسية . ويطالب أصحاب هذه الرؤية بضرورة توجيه الجهد الى العمل على ضمان قبول وتطبيق بعض الجوانب الأساسية التى تمثل المفاتيح الرئيسية للعملية الاتصالية مثل الوصول الى مصادر المعلومات وضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الاعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس(٦) . وإذا كان الواقع الاعلامى والاتصالى الراهن يتعامل مع جمهور المثقفين كمستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين ، لذلك فهم محرومون من ممارسة حقوقهم الاتصالية سواء فى التعبير أو التفاعل ، بل يخضعون لبعض صور القبح والعنف الذى يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من اشكال التواصل الانسانى . فلذلك لابد من تغيير النظرة التقليدية الى الاتصال باعتباره أحادى الاتجاه (مرسل — مستقبل ، ورأسى لاتجاه (أعلى — أسفل) الى كونه عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل والاتجاه الاقوى . وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال

التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الانساقية ، ولا تسك ان الطابع الاجتماعى للمعمية الاتصالية الذى يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الاهمية التكنولوجية لوسائل الاعلام ويتجاوزها ويؤكد همية الاتصال المباشر واشكال الاتصال التقليدية .

واذا كان الحق فى الاتصال يمثل الوجه الاجتماعى للحرية بمعناها المتكامل فانه لا بد ان توجد بعض الضوابط فى مجال تطبيقه مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع افراد المجتمع للمشاركة فى العمليات الاتصالية الاساسية اخذا واعطاء ، ويترتب على ذلك نتيجتان هائتان اولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات فى تطوير ثقافتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها ، وثانيتهما تؤكد همية الادراك بأن ديموقراطية الاتصال ليست مسألة فنية (تترك) فى ايدى المديرين والاعلاميين والباحثين وانها هى مسألة أشمل من ذلك ، وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للاسهام فى صنع القرار الاعلامى والاتصال على مختلف المستويات (٧) .

ولذلك نحن نؤكد على ان الممارسة الحقيقية والكاملة لديموقراطية الاتصال لا يمكن ان تتم فى اطار هياكل اوتوقراطية او شمولية تلك الهياكل التى تستمد مشروعيتها من خلال الاجماع الاجتماعى الذى يتجسد فى نظام سياسى محدد ، فالعمليات الاتصالية لا يمكن ان تصبح ديموقراطية حقا ما لم يتم تحقيق الديموقراطية فى المجال الاجتماعى .

واذا كانت الأوضاع الاعلامية والاتصالية الراهنة تستبد مشروعيتها من كونها انعكاسا للأوضاع السياسية والاجتماعية التى تجسد الاجماع . فان الشرط الرئيسى للمشروعية (وهو الشرط الغائب) يتمثل فى ضرورة تمثيل الهياكل الاتصالية للقوى الاجتماعية الرئيسية داخل الأوطان والمجتمعات المحلية . فالنقابات المهنية والعمالية وتنظيمات الشباب والنساء ووسائل الأحزاب السياسية جميعها لها الحق فى خلق وسائلها الاعلامية والاتصالية الملائمة لها . وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى ان تحتكر العمليات الاتصالية والاعلامية لنفسها دون سواها .

أما الشرط الثاني الذي يحدد مشروعية وسائل الاتصال فهو يتمثل في مسدرتها على ممارسة الديمقراطية من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وافكار وهوم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة . ورغم وضوح هذا المبدأ الديمقراطي الاساسي الا ان تطبيقه في المجال الاعلامي والاتصالي تصانفه بعض العقوبات التي تتعلق بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها . فالمعروف ان رجال الاعلام يملكون قسدرات هائلة للتأثير على الرأي العام اكثر من اى فئة أخرى بما فيهم النواب وممثلي الشعب في البرلمانات والمجالس الشعبية اذ يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخرى . ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجال الاعلام مهما بدر منهم من أخطاء أو تحيز أو سوء نية وهنا تبرز مشكلة الاهتداء الى وسيلة موضوعية لقياس مدى قيام وسائل الاعلام بوظائفها الاجتماعية . والواقع انه لا يمكن الارتكان الى عنصر الملكية لضمان تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال أي لا يمكن ضمان أن الملكية العامة و الخاصة لوسائل الاتصال هي الكفيلة بضمان تحقيق الديمقراطية في هذا المجال .

على أية حال هناك ثلاثة اشكال لممارسة الديمقراطية الاتصالية في ظل انبساط الملكية المختلفة نطرحها على النحو التالي :

١ - في ظل الملكية الخاصة يمكن ان يؤدي التدخل المحدود لجهاز الدولة لضمان نشر واذاعة اخبار الفئات الاجتماعية المختلفة الى سيادة الحسد الأدنى من الديمقراطية في مجال الاعلام .

٢ - في ظل ملكية الدولة لوسائل الاعلام يجب أن يكفل لجميع القوى الاجتماعية حق التعبير عن نفسها والمشاركة في ادارة وسائل الاعلام الحكومية .

٣ - في ظل ما يسمى بالملكية الاجتماعية وهي ليست ملكية الدولة او الملكية الخاصة يمكن ان تتحقق إحدى الصور الحقيقية لديمقراطية الاتصال وهناك بعض التجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال مثل تجربة تليفزيون شيلي الذي ظلت ادارته حتى عام ١٩٧٣ في أيدي نجاسعات التي لم تقم بإدارته كجهاز بيروقراطي أو كتطاع خاص يهدف

الى الربيع بل كجهاز ثقافى اعلامى ترويجى . وفى بيرو هناك تجربة للملكية الاجتماعية لوسائل الاعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤ كلفت فى مجال الصحافة حيث كان يتم ادارتها بواسطة مجموعات منتخبة « (٨) . والواقع انه لا يوجد نموذج عالمى قابل للتطبيق فى كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعليم من ايجابياتها . ومما كان نمط الملكية الاعلامية فان القضية الجوهرية تكن فى انتهاز الأساليب الديموقراطية وضمان مشاركة الجمهور فى صنع القرارات الاستراتيجية التى تؤثر على العمليات الاعلامية والاتصالية .

ويمكن القول بوجه عام أن المعيقة التطبيقية لمفهوم الحق فى الاتصال لابد أن تتضمن فى حدها الأدنى :

- ١ - توفير قنوات للمشاركة المنظمة من جانب الجماهير .
- ٢ - خلق معايير للمسؤولية الاجتماعية يتم الاتفاق عليها فى اطار ديموقراطى من جانب جميع القطاعات والفئات الاجتماعية وتتولى تحديد الحقوق والمسئوليات فى مجال الاتصال .
- ٣ - حماية وتأكيد السلطة المهنية والاجتماعية لوسائل الاتصال فى مواجهة الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية التى قد تمارسها الحكومات والفئات المسيطرة اقتصاديا مثل المعلنين والشركات المتعددة الجنسية .

ديمقراطية الاتصال فى الوطن العربى :

لقد طرحت مسألة الديمقراطية فى الوطن العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت مطروحة ولا زالت خلال كل العقود التالية فى القرن العشرين . ولكن ديمقراطية الاتصال وما يرتبط بها من الحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية لم تطرح الا فى السنوات القليلة الماضية . وفى اطار المؤتمرات وحلقات البحث الأكاديمية .

والواقع أن الديمقراطية قد طرحت على المستوى العربى من خلال منطلق المفاضلة بين مفهومين للحياة السياسية فى المجتمع أولهما المفهوم الليبرالى الذى تآثر به قطاع كبير من المثقفين العرب والمفهوم الآخر الذى

يرى أن من الضروري قبل إعطاء الحريات للشعب مرور فترة من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة في بوتقة واحدة وتحقق التصحرر السياسى الشامل وتقوى أسس الدولة المركزية . ويعتقد هذا المفهوم على فكرة المستبد العادل التى طورها تيار الإصلاح الدينى على يد جمال الدين الأمانى ومحمد عبده وفكرة الحزب الطليعى الذى يتوحد الأمة والدولة . وقد ارتبط الصراع العربى من أجل الديمقراطية تاريخياً بالصراع ضد الاستعمار ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطنى بل استمر فى المرحلة الثانية التى أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدى للأجانب وظهرت أشكال جديدة للتطبيق الديمقراطى أكثر تلاؤماً حسب رأى دعايتها مع مقتضيات التنمية . كما أنها تجسد المفهوم الثانى للديموقراطية الذى يستمد الأسلوب الليبرالى وأبرز مثال لها الأنظمة العسكرية والحزبية التى بدأت بثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ . التى اعتمدت الطريق اللاراسملى لبناء الدولة وتنتيها كما اعتمدت فيما بعد الوانا متفاوتة من الاشتراكية الا انها جميعاً ضحت بأشكال الديمقراطية الغربية ومؤسساتها من أجل أشكال وصيغ ومؤسسات تكفل فى اعتقادها سيطرة الشعب من خلال أجهزة الدولة على موارد البلاد وتساعد على تحقيق تنمية سريعة اقتصادية واجتماعية غير أن بروز هذه الأشكال الجديدة للديموقراطية الاجتماعية على حساب الأشكال التقليدية للديموقراطية الغربية لم يقتصر دائماً فى معظم الأنظار العربية المتصدية لمسألة التنمية بتحقيق انجازات ملموسة بل عانت الجاهل العربية من غياب حرياتها الديمقراطية دون الحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية(٩) .

وعندما يأتى الحديث عن ديموقراطية الاتصال فى الوطن العربى فإن ذلك يتطلب منا مواجهة الواقع العربى الراهن فى مجالى الاعلام والاتصال ومناقشة العلاقة الوثيقة بين النظم الاعلامية والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة فى الوطن العربى وهنا لابد من أن تشير بإيجاز الى العديد من العقبات التى عطلت تطور الديمقراطية بشتى صورها فى جميع الأنظار العربية بغض النظر عن شكل النظام السياسى السائد فى كل منها .

أول هذه العوائق :

الفوارق الاجتماعية الهائلة بين الغلة التي تتحكم في موارد الثروة والانتاج ووسائل التعبير السياسى والإعلامى والأوضاع الثقافية والتعليمية . وبين الكثرة من الجماهير العربية المحرومة كليا أو جزئيا من المشاركة في الاستفادة بموائد الثروات الطائلة . وبالتالي من المشاركة في صنع القرارات السياسية المحلية أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية في الداخل أو الخارج .

ثانى هذه العوائق :

انتشار الأمية لدى الجماهير العربية بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخى والحضارى ولا الواقع الاقتصادى والاجتماعى الراهن والذي يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية . وإذا كانت الديمقراطية في أبرز مفاهيمها هى حكم الأغلبية فلا جدوى من أغلبية أمية محكوم عليها بأن تصبح منقاد لأقلية متسلطة .

ثالث هذه العوائق :

أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة في العالم العربى نهى تتأرجح بين خطرين أولهما القهر السياسى والاجتماعى وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء من جانب الأنظمة العربية .

أما رابع هذه العوائق :

فهو يتلخص في احتكار الحكومات العربية لوسائل الاعلام والاتصال فلا نجد في شتى أنحاء العالم العربى الا صحافة رسمية أو شبه رسمية وكذلك الإذاعات والتلفزيون جميعها في خدمة السياسة الرسمية (١٠) .

خامس هذه العوائق :

طبيعة المواد الإعلامية التي تروجها وسائل الاعلام العربية والتي يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحجوبة ومصادرة الراى الآخر وعدم الاعتراف بوجوده فضلا عن غلبة النغمة العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية .

أما ساندس هذه العوائق :

فهو محصلة التفاعل بين العوامل الخمس السابقة مضافا إليها عامل التنمية الثقافية والاعلامية للمعسكر الغربى (الأوروبى الأمريكى) والقمع السلطون وسيطرة التيارات السلفية . وقد أدى هذا التفاعل الى خلق الابداع الفكرى والحضارى والى التارجح بين خيار الأصالة والحدائنة وبين موقف الاجترار وموقف التقيد دون المرور بموقف الخلق والابداع .

التراث الديمقراطي للصحافة العربية

لا شك أن من أبرز ملامح التراث الديمقراطي الصحفي في الوطن العربي ذلك الدور البارز الذي قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطني . حيث نجحت في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . وقد اختلف تماما ذلك الدور الذي تقوم به الصحافة العربية بعد الحصول على الاستقلال اذ التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها . مما ساعد على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بقضية الديمقراطية . ورغم أنه لا يوجد اجماع بين النخبة السياسية والفنانة في الوطن العربي على تصديد دور ومسئوليات وسائل الاعلام . وفي مقدمتها الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال . الا أن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت موقفاً موحداً في مختلف الأنظار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعي والأيدولوجي ويتلخص هذا الموقف في استخدام وسائل الاعلام والاتصال العربية كادوات في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والاسهام في اعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وإيجابية (١١) .

ويلاحظ بوجه عام أن الحكام العرب يعقبون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة كلها . ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دستورها على تحريم قيام حزب أو احزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية . إذ أن أي محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة . والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية الا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية . أما في الوقت الحالي فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها

السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في تشكيل محاسن الوطن
المصري(١٢) .

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الاعلام وخصوصا
الصحافة . وتتخذ الرقابة اشكالا متنوعة فغسء تكون قاصرة في بعض
الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في
العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنهما كثيرا ما تشمل
الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية وغالبا ما تستند الرقابة
على الصحف العربية الى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول
العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ . ومن أبرز أنواع الرقابة
التي تلجأ اليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المسادة
الاعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل نشرها أو اذاعتها . وهناك أيضا الرقابة
بعء التوزيع (بالنسبة للصحف فقط) . حيث يتم مصادرة النسخ المعدة
للتوزيع من هذه الصحف . ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم
في وسائل الاعلام العربية هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير
والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة الى رقيب رسمي(١٣) .

اما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد
ما تكون وضوحا في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية .

الحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية

تمد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه الحكومات العربية في مجالى الاعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بصميم الاطر النظرى الذى يحدد ويحكم الممارسات الاعلامية في الوطن العربى . وكما سبق ان ذكرنا أن النظرية العامة التى تحكم هذه الممارسات تدین بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الاعلام مضافا اليها السمات الخاصة بالواقع السياسى والاجتماعى في الوطن العربى (سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعى) . فالاعلام العربى ينساب في اتجاه رأسى من الحكام الى الحكوميين ويقوم بدور أساسى في عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة . ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الاعلامية والاتصالية . وفي ضوء هذه النظرة لا تلجأ الحكومات الى قياس أو استطلاع الرأى العام العربى الا في حالات استثنائية وكى تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات في وضع مزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير . وليس بهدف العمل على النهوض بالوعى الجماهيرى أو تلبية احتياجاتهم الاتصالية .

وفي ضوء ما سبق لابد من التنبيه الى ضرورة اعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للاعلام العربى فما لم يتحول هذا الاعلام من وظائفه التقليدية التى تهدف الى اقتناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الفوقية والحكومية بحيث يصبح وسيلة للتواصل الاجتماعى على المستويين الرأسى والأفقى تنساب من خلالها المعلومات والأفكار في اتجاهين من المصدر الى الملقى ومن الملقى الى المصدر بدلا من أن تنساب في اتجاه واحد فقط من أعلى الى أسفل ومن الصفوة الى القاعدة . ما لم يتحقق ذلك فمن العسير انجاز أى نتائج ايجابية في مجال التخطيط التنموى والديموقراطية السياسية أو الاجتماعية للاعلام . ومن الواضح أن الاعتراف بالحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية والعمل على ارساء ضوابط تشريعية لممارستها يستلزم توفر شرطين الأساسيين يتعلق أولهما بضرورة توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة

أو الدين أو الانتماء السياسي . أما الشرط الثاني فهو يتعلق بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والاعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على التلقي والاستقبال السلبي للرسائل الاعلامية بل يمتد ليتحول الى المشاركة الايجابية وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للبعد الديمقراطي للاعلام .

فالمشاركة الجماهيرية في العمليات الاتصالية والاعلامية تتضمن التفاعل المتبادل بين القائمين بالاتصال والمتلقين وبين هؤلاء وبين الوسائل الاعلامية ذاتها . كما تتضمن استجابة الوسائل الاعلامية للاحتياجات الثقافية والاعلامية للفئات الاجتماعية المختلفة .

وغنى عن القول أن تحقيق ديمقراطية الاتصال بما سيقترب عليها من نتائج ايجابية في المجالات التنموية تتمثل في ضمان درجة عالية من المشاركة الجماهيرية وما يتضمنه ذلك من حماس واقتناع حقيقى بمشروعات التنمية وعملياتها كل ذلك سوف يساعد على تقليص سلطة الحكومات العربية في الاحتكار الاعلامى والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرى . كما سيؤدى الى عدم تركيز وسائل الاعلام فى العواصم والمدن العربية . كذلك سوف يساعد على عدم احتكار السلطة لصنع واتخاذ القرارات الاعلامية من جانب الفئات البيروقراطية من العاملين فى حقل الاعلام وسيؤدى الى توسيع دوائر المشاركة الجماهيرية فى انشطة الاتصال سواء فى التخطيط لها او تنفيذها .

فى ضوء هذه الأوضاع التى سبق ذكرها هل يحق لنا أن نأمل فى محاولة خلق أشكال ديمقراطية فى مجالى الاعلام والاتصال العربى دون أن نضع فى اعتبارنا تحقيق الديمقراطية بمعناها المجتمعى الشامل . خصوصاً وان اسهام الاتصال بمفرده فى تحقيق ذلك غير ممكن فعندما يغيب عن الأنظمة العربية ادراك أبسط الحقوق الانسانية والاجتماعية يصبح لا مفر من ادراك استحالة اجراء أى تغييرات حقيقية بشأن تحقيق ديمقراطية الاتصال بمعزل عن سائر المجالات الاجتماعية والسياسية التى تحول بأوضاعها الراهنة دون ذلك .

١ - أنظر المهد الدولي للخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦ .

٢ - من أبرز رواد فكرة (الحق في الاتصال) جان داريس الذي أعد عنه الوثيقة رقم ٣٦ - اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - اليونسكو ، باريس ١٩٨٠ ، هال. س هاريز الحاضر بجامعة هاواي - هونولولو الولايات المتحدة . ديزوند نيشن - اجتماعات خبراء. اليونسكو لمنظمة الحق في الاتصال ، ستوكهولم ١٩٧٨ ، باريس ١٩٨٠ .

٣ - Editorial : The Right to inform and to be informed.
Development Dialogue, ILET, 1981, pp. 4-8.

٤ - أنظر : Meeting of experts on the right to communicate.
U.N.E.S.C.O., London. 1980.

٥ - أنظر : اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال لجنة ماكليد - اليونسكو - باريس - ١٩٧٨ - هي ١٩٤ - ١٩٧ .

٦ - Juan Samovia : The democratisation of communication.
Development Dialogue. ILET, 1987. pp. 13-16.

Ibid, pp. 18-20. ٧ -

٨ - أنظر :
The Meeting of experts on the right to Communication
ffl Paris, U.N.E.S.C.O., 1980.

٩ - أنظر : برهان غليون : ما وراء الديمقراطية والاستجداء في الوطن العربي في :
التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ، دار الحداثة - القرب ١٩٨١ ص ١٢٢ - ١٢٧ -
عصام نعيمان : أي ديمقراطية للوطن العربي ، المصدر السابق ، هي ١٠٨ - ١١١ .

١٠ - أنظر : كل من عواطف عبد الرحمن : الرأي العام العربي هل يمكن استغلاله

وتتبعه ، مجلة الفكر العربي ، المجلد الثاني ، بيروت - فبراير ١٩٨٣ - ص ٢١ ،
عصام نعمان : مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

١١ - انظر : برهان غليون : مرجع سابق ص ١١٧ - ١٢٢ -
صنم نعمان . مصدر سابق ص ١٠٨ - ١١٢ .

١٢ - انظر : عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية - مجلة
شئون عربية ، المجلد ٢ ، تونس - ١٩٨٣ .

١٣ - انظر : عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم
الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٢ .

أهم مراجع الدراسة

الدراسات والكتب العربية :

- ١ — مجموعة من المفكرين العرب : التجارب الديمقراطية في الوطن العربي . منتدى الفكر والحوار — دار الحدادة — المغرب ١٩٨١ .
- ٢ — جيهان رشتى : نظم الاتصال والاعلام في الدول النامية — دار الفكر العربي — القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣ — خليل صابات : حق الاتصال — ورقة مقدمة الى الحلقة الثانية لبحوث الاعلام — المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة — ١٩٨٣ .
- ٤ — سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الراى العام العربى نحو الهوية القومية — مجلة المستقبل العربى — العدد ١٣ — بيروت سنة ١٩٨٠ .
- ٥ — عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث — سلسلة عالم المعرفة — الكويت — ١٩٨٤ .
- ٦ — عواطف عبد الرحمن : اشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربى — ورقة مقدمة الى مؤتمر الاحصاء والعلوم الاجتماعية — المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة — ١٩٨٤ .
- ٧ — عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية — مجلة شؤون عربية — العدد ٢٤ — تونس — ١٩٨٣ .
- ٨ — عواطف عبد الرحمن : الراى العام العربى — هل يمكن استطلاعها وتحليلها — مجلة الفكر العربى — العدد الرابع — بيروت — ١٩٨٣ .
- ٩ — لجنة منكرايد : التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال — اليونسكو — باريس — ١٩٨٠ .

الرسائل الجامعية :

١. — أيلى عبد المجيد : المياسة الاعلامية فى مصر ١٩٦٠ — ١٩٧١ —
رسالة بكتوراه — غير منشور — كلية الاعلام — جامعة القاهرة
— نوفمبر ١٩٨٢ .
المراجع الأجنبية :

- 1 — Nodern Streng, K. and Schiller (ed) : Nantional
Sovereignty and international Communication. Albe
Publishing, War Wood, U. S. A. 1979.
- 2 — H. Schiller : Communication and Cultural domination.
New York — White Plains — 1976.
- 3 — Dente. B-Fasceli : International News, Freedom under
attack, Sage — London, 1980.
- 4 — Jhan Somavia : The democratisation of Communications.
Development Dialogue. LLET, 1981 - 2.
- 5 — Edltional : The Right oto ingorm and to le informed.
Development and Dialogue. LLET, 1981. 2.
- 6 — Awatef Abd El Rahman : Towards a now order of information
and Communication An Af Asian Vision, A.A.P.S.O.
Cairo — 1983.
- 7 — ———, The Meeting of expert of the right to
Communication — Stockholm, May 1978.
- 8 — ———, The Meeting of experts on the right to
Communication — Final Report, Paris — November 1980.
- 9 — L. S. Harms : An Emergent Communication Policy Science,
Content Rights, Problems and Methods. Hawai Univ.
U.S.A. 1979.

الرأى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه ؟

من الواضح أن الرأي العام ليس مجرد موضوع يتسم بأهمية نظرية أو عالية نفى معظم دول العالم الثالث يغفل أمر الرأي العام بشكل ملحوظ حيث تسهم وسائل الإعلام سواء المقروء أو المسموعة والمرئية في ذلك بدور رئيسي وتبرز أماننا الحقيقة واضحة إذا أدركنا أنه أصبح مستحيلا بالنسبة للإنسان المعاصر أن يحدد وجهة نظره أو موقفه أو التزامه إزاء مشاكل وقضايا العصر بدون الاستعانة بالمعلومات التي لا توفرها الا وسائل الاعلام . ولذلك أصبحت عمليات تنظيم المعلومات ومناهج الاعلام وما ينشأ عنها من دعائية وحرب نفسية في ظروف العالم المعاصر قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالغة الخطورة لا تؤثر فقط في صياغة وجهات نظر الناس وفي العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية ولكنها تؤثر أيضا في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . فإذا كانت الدول الاشتراكية تلك وسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها الاشتراكية والدول الرأسمالية تلك هي الأخرى ووسائل الاعلام عن طريق مؤسساتها الاحتكارية أما دول العالم الثالث فهي خليط بين هذا وذاك وإن كان يغلب على معظم أنظمتها الاعلامية تبعيتها للحكومات وللنسق الغربي بوجه عام فإن الخلاف الأساسي بين هذه النظم الاعلامية المتعارضة يكمن في ثلاثة مسائل اساسية هي المنهج والمضمون والهدف . فهي قد تلزم بالمنهج العلمي المستند الى فهم ودراسة الواقع المبادئ والاجتهاد في اطاره التاريخي الصحيح أو تستند الى منطق شكلي أو آلى يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المجردة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث . ويتحدد مضمون المواد الاعلامية التي تنتقلها وسائل الاعلام الى جماهيرها طبقا للمنهج الذي تلزم به فهي إما أن تكون ادوات وأجهزة لتثقيف الجماهير وتوعيتها بحقائق العصر الذي تعيش فيه والمجتمع الذي يرتبط مصيرها به ولتعليمها شتى أنواع المعرفة ولتزويدها بخلف أنواع الانتاج الفنى والأدبى الذى يبعث الأمل ويكون

حافزا للانتاج والحركة واما نصبح وسائل الاعلام سبيلا لنشر الثقافة المدمرة التي تهدف الى محاصرة الجهاير في متساهلات الجنس والعنف والعرازن بالدائية وتجردها من مقدره اللجوء الى العقل والمنطق مما يبسر قيادها والتحكم في مصيرها مظلما حدث للجهاير الالمانية والايطالية في ظل النظامين النازى والفاشى أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولا شك ان الدور الذى تقوم به وسائل الاتصال سواء كان ايجابيا لخدمة الجهاير بتوفير الوعى العلمى لها كى تتمكن من المشاركة في تشكيل مصيرها او كان سلبيا بتضليل الجهاير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها . فان الأمر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال والمصلحة من تعمل هذه الوسائل هل تخدم مصلحة الجيوع الحاشده من الناس في تزويدهم بالانتاج الثقافى الجاد والمعلومات المعاصرة ام تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين ... ؟

ولا شك ان النظرة المنصبة لتجارب العالم الثالث تكشف لنا حقيقة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الراى العام اذ تتحصل وسائل الاعلام في هذه الدول مسئولية اخلاقية وسياسية في الحرص على القيام بواجبتها ومهامها التاريخية التى تتمثل في تزويد الجهاير بشتى أنواع المعرفة الجادة والايجابية بل ولا يمكن اغفال دورها في خداع وتضليل الراى العام في هذه الدول لصالح نظم الحكم الاستبدادية مما اسفر عن تنشئ السلبية واللامبالاة بين الجهاير الشعبية التى قد يؤدى عدم نضجها او عدم اكترائها بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة وعدم كفاءتها السياسية الى مزيد من الياس والخضوع الكامل لحكم القلة المتسلطة ومن المؤكد ان الراى الضمنى لا يصعب قوة لاجتماعية الا عندما يدرك عند كبير من الأفراد الذين تتفق آراؤهم نظرتهم المشتركة الى الامور ويعبدون الى تعزيز مصالحهم . واذا كان مضمون الراى العام يعكس التعمارض الموضوعى للمصالح بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة في أغلبية دول العالم الثالث التى لا تزال نظمها الاقتصادية تابعة للرأسمالية العالمية : فان الراى العام في الدول التى تحاول ان تتبع النهج الاشتراكى لا يزال محتفظا بطابعه الطبقي . ولكن يجب ان يوضع في الاعتبار ان مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر لها اساس اوسع كثيرا من المصالح الطبقية وهى

متشابهها بين مختلف غثات السكان الذين ينتمون الى طبقات مختلفة ويتخذون بصفة خاصة المشكلات التي تسمى عادة مشكلات قومية والتي تشكل وميا موافقا مختلفة من القضايا الأخرى .

مثال الرأي العام العربي لقد أسهمت العوامل المشتركة العديدة بين شعوب المنطقة العربية في تكوين أسس صلبة للرأي العام على نطاق العالم العربي بأكمله . فقد تعرضت شعوب المنطقة لسلسلة من الأحداث المشتركة بدأت منذ خضوعها للسيطرة الأوربية واقتطاع جزء منها ومنحه للحركة الصهيونية وصراعها ضد الاستعمار الأوربي والصهيونية . وقد أدى تراكم هذه الأحداث المشتركة الى تشكيل لطور نفسى وذهنى مشترك وقادر على افرار استجابات مشتركة ازاء الأحداث التي تعترض مسيرة شعوب العالم العربى .

ويمكننا اعتبار صدور وعد بلفور بانشاء وطن قومى لليهود في فلسطين ١٩١٧ هو البداية الفعلية لنشأة الرأي العام العربى . غير أن وحدة الظروف التاريخية ليست هى العوامل الوحيد وان كانت العامل الحاسم في خلق اتجاهات ومواقف موحده بين الشعوب العربية ازاء الأحداث التي تنجم من وجود أخطار أجنبية اذ لعبت وحدة اللغة والثقافة المشتركة والتكوين النفسى المشترك الذى يتمثل في التراث القبلى والعادات والدين كذلك المصالح الاقتصادية المشتركة (السوق) والعوامل الجغرافى (وحدة الأرض) كل هذه العوامل أسهمت بنسب متفاوتة في خلق ما يمكن تسميته الرأي العام العربى . ورغم تعدد وتنوع الخبرات التاريخية المشتركة وعامل التوحد بين الشعوب العربية الا أننا نلمس تلووتا ملحوظا في مستويات الرأي العام العربى بين الأقاليم التي يتكون منها العالم العربى . هذا التفاوت الذى يرجع الى اختلاف مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بين كل من المشرق والمغرب ومنطقة الخليج والجزيرة العربية وأقليم وادى النيل . كذلك درجة استقلال وتحرر كل اقليم وحجم ونوع علاقاته بالقوى الدولية المعاصرة علاوة على مدى تأثير كل اقليم بمخلفات العلاقة التاريخية بينه وبين الدول الأوربية التي خضع لسيطرتها في الماضى فنلاحظ مثلا أن منطقة المغرب العربى تسود فيها

المؤثرات الثقافية الفرنسية بينما نجد ان منطقة الخليج العربى تبدو اكثر تأثرا بخلفيات الاستعمار البريطانى . هذا فضلاً عن التركيب الاجتماعى والطبقى الخاص بكل اقليم فالخريطة الاجتماعية للعالم العربى تحمل بين طياتها اشدد الأشكال الاجتماعية مضجاً ونمواً واكثرها بدائية فى نفس الوقت ولا يقتصر هذا التقلات الاجتماعى على اقليم دون غيره بل نلاحظ وجوده فى داخل الاقليم الواحد بل وفى داخل الدولة الواحدة .

ورغم هذا للتقلات فى المراث التاريخى والتركيب الاجتماعى والثروات البشريّة والطبيعية ودرجات التنمية والتحرر بين الدول العربيّة فان هذا لم يجل دون تعرض الشعوب لمجموعة من الأحداث التى اسهمت فى بلورة ونمواً الرأى العام العربى ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

- ١ - صدور وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ١٩١٧ .
- ٢ - ثورة مصر القومية ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى .
- ٣ - ثورة العراق ١٩٢٠ ضد الانتداب البريطانى .
- ٤ - ثورة سورياً ضد الانتداب الفرنسى ١٩٢٥ .
- ٥ - هبة البراق فى فلسطين ١٩٢٩ .
- ٦ - الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .
- ٧ - قيام جامعة الدول العربية ١٩٤٥ .
- ٨ - نكبة ضياع فلسطين وقيام دولة اسرائيل ١٩٤٨ .
- ٩ - ثورة يوليو ١٩٥٢ (مصر) .
- ١٠ - ثورة الجزائر ١٩٥٤ .
- ١١ - العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ .
- ١٢ - وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨ .
- ١٣ - ثورة العراق ١٩٥٨ .
- ١٤ - استقلال الجزائر ١٩٦٢ .

- ١٥ - ثورة اليمن ١٩٦٢ .
- ١٦ - ظهور المقاومة الفلسطينية (فتح) ١٩٦٥ .
- ١٧ - نكسة يونيو ١٩٦٧ .
- ١٨ - ثورة ليبيا ١٩٦٩ .
- ١٩ - أحداث ايلول وتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن سبتمبر ١٩٧٠ .
- ٢٠ - وفاة الرئيس عبد الناصر سبتمبر ١٩٧٠ .
- ٢١ - حزب أكتوبر ١٩٧٣ .
- ٢٢ - أحداث لبنان ١٩٧٥ .
- ٢٣ - مجازرة السادات نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٢٤ - اتفاقية كامب ديفيد والصالح المصري مع اسرائيل مارس ١٩٧٨ .
- ٢٥ - الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ١٩٨٧ .

ولا بد أن نشير الى أهمية الدور الذي قادت به ولا تزال تقوم به التنظيمات الشعبية على نطاق العالم العربي مثل اتحادات العمال والمهنيين والمحامين والصيادلة والأطباء والمعلمين والطلبة العرب . ولا شك أن سهولة الاتصالات وخاصة انتشار الترانزستور وحركة نشر الكتب وتوزيعها على نطاق العالم العربي والمؤتمرات السياسية والقومية التي تنعقد بشكل دوري في العواصم العربية وحركة تبادل المهنيين والكفاءات المتخصصة والأيدى العاملة بين الدول العربية . كل ذلك أسهم بدرجات متفاوتة في تشكيل الملامح الأساسية للرأى العام العربى غير أن الرأى العام العربى الذى يملك كل مقومات التوحيد التى سبق الإشارة إليها لم يتبلور فى الواقع الفعلى وظل مشتتا ويمزى ذلك الى العديد من العقبات أبرزها وأهمها على الدوام :

أولا : الفوارق الاجتماعية الهائلة بين القلة التى تملك وتتحكم فى موارد الثروة والإنتاج ووسائل التعبير السياسى والإعلامى والأوضاع الثقافية والتعليمية وبين الكثرة من الجماهير العربية المحرومة كليا أو جزئيا من المشاركة فى الاستفادة بمسوائد الثروات الطائفة وبالتالي المشاركة فى صنع القرارات السياسية أو القومية أو تشكيل صورتها الاعلامية فى الداخل والخارج .

ثانيا : انتشار الامة في العالم العربى بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخى والحضارى ولا الواقع الاجتماعى والاقتصادى الراهن والذى يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية وان كان انتشار الامة يمثل النتيجة المتوقعة والحتية لغياب الديمقراطية الاجتماعية والميسانية على امتداد العالم العربى كله .

ثالثا : أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة في العالم العربى ففى تنازع بين خطرين اولهما القهر السياسى والاجتماعى وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء مع جانب الأنظمة العربية .

رابعا : يلاحظ ان الصحافة العربية رسمية أو شبه رسمية وكذلك الاناعات والتلفزيون جميعها في خدمة السياسة الرسمية بما عدا بعض الاستثناءات القليلة .

خامسا : طبيعة المضامين الاعلامية التى تروجها اجهزة الاعلام العربية والتى يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة ومصادرة الرأى الآخر وعدم الاعتراف بوجودها فضلا عن غلبة النخبة الدعائية العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية .

هذا ولم يحدث من قبل ان اقتحت احدى الحكومات العربية أو جامعة الدول العربية (رغم مرور ما يقرب من ٣٥ عاما على قيامها) على اجراء استطلاع أو قياس للرأى العام العربى نجاه اية قضية قومية أو خطرية ما يذخر به العالم العربى من قضايا متنوعة سواء تلك التى تتسم بالطابع السياسى أو بالطابع الاجتماعى والثقافى ولكن هذا لا يعنى انتفاء قيام بعض الحكومات العربية بقياسات للرأى العام داخل دولها وبخصوص مسائل ذات طابع استهلاكى أو تسويقي أو اعلامى . كذلك بدأت تنتشر فى الآونة الأخيرة ظاهرة الاستفتاءات ومعظمها تتعلق بموضوعات انتخابية أو بشأن اصدار تشريعات جديدة أو اتخاذ تدابير حكومية معينة .

وهنا تبرز أهمية المحاولة الرائدة التى قام بها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بتكليف فريق من الباحثين العرب باعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأى العام العربى . وقد قام هذا الفريق على مدى ثلاث

سنوات بالتوثيق التاريخي للحركة القومية وتحليل مضمون الفكر القومي وباعداد ادوات ووسائل القياس الميدانية وتجربتها . وقام باستقصاء آراء عينات ممثلة من عشرة اقطار عربية . وقد شملت هذه العينات قطاعات العمال والفلاحين والطلاب وموظفي الدولة واساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الاعلام والأطباء والمهندسين والمحامين والتجارين والزراعيين والكوادر الفنية الوسيطة . والأقطار العربية العشرة التي غطتها هذه الدراسة الميدانية هي : المغرب ومصر وتونس والسودان والاردن وفلسطين ولبنان والكويت وقطر واليمن . أما الأقطار العربية الأخرى وهي : العراق وسوريا والبحرين واليمن الجنوبية وليبيا والسعودية وسلطنة عمان فلم تسمح حكوماتها بإجراء الدراسة .

وقد وصفت هذه الدراسة نفسها بأنها عمل وحدوي رائد يهدف الى اجراء دراسة ميدانية في جميع الأقطار العربية من أجل التعرف على حقيقة الراي العام العربي نحو مسألة الوحدة وسعيها الى التوصل لوضع خريطة اجتماعية سياسية نفسية للواقع العربي المعاصر .

وتتألف الدراسة من ثمانية فصول مع تقديم وملحق بالاستمارة ومراجع الدراسة ويعرض المؤلف (د. سعد الدين ابراهيم) في الفصل الأول الاطار للدراسة واسلوب العمل الميداني ومراحله وصعوبات الدراسة وفي الفصول التالية يستعرض النتائج الخاصة باتجاهات وآراء الباحثين من الأقطار العربية العشرة حول الوطن العربي والهوية العربية والأمة العربية والتجارب الوحدوية السابقة واتجاهاتهم نحو التوحيد السياسي وأشكاله في المستقبل وتوقيت الوحدة وعقباتها ومصالحها ووسائلها وامكانية قيام وحدات اقلية بين اقطار عربية مختلفة والصورة القومية التي يحملها أبناء الأقطار العربية المختلفة بعضهم لبعض وتقييمهم لمرجود الوحدة ايجابيا وسلبيا على اقطارهم وذواتهم ثم على ابنائهم في المستقبل . هذا ويشكل الفصل الثامن من الدراسة خاتمة تبحث في الهموم والتحديات العربية . أما النتائج الميدانية للدراسة فقد وصفها المؤلف بأنها « تشمل اقرب خريطة واقعية للوطن العربي في الوقت الراهن سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو النفسي » .

هذا وقبل أن نحاول تقييم هذه التجربة لابد أن نشر إلى مجموعة الخبرات والملاحظات العلمية التي يمكن استخلاصها من استطلاعات للرأي التي سبق إجرائها في العالم الثالث مع عدم اغفال الصعوبات السياسية والاجتماعية التي لا تزال تحيط بتجربة الاستطلاعات عموماً فضلاً عن الاعتبارات المنهجية التي سيأتي ذكرها .

الانتقادات المنهجية للاستطلاعات :

غالباً ما يوجه النقد إلى استطلاعات الرأي العلم وتقييماته على أسس منهجية أو إجرائية وخصوصاً في مسألة العينات ومدى تمثيلها للمجتمع الحقيقي أو صياغة الأسئلة الموجهة للعينات ومدى التحيز الذي تتضمنه الصياغة . كذلك تؤكد هذه الانتقادات على أهمية إجراء مسح استطلاعية حتى يمكن الباحثون من إدراك السياق العام المحتمل للإجابات وكى لا تمنح بعض الأسئلة فرصاً للأجابة أكثر من غيرها وكى لا يحدث حذف لبعض الأسئلة ذات الأهمية . ورغم أن هذه الانتقادات صحيحة موضوعياً ومنهجية إلى حد كبير ، فإن القائمين على الاستطلاعات يملكون في الغالب الردود المناسبة التي تؤكد التزامهم بالخطوات المنهجية السليمة سواء في وضع وصياغة الأسئلة وترتيبها أو اختيار العينات وما يتطلبه ذلك من دقة والتزام علمي كذلك اعتقد بأن هناك تحيزات محتملة قد تحدث وقد يترب عليها ظهور نتائج غير متوقعة . ويفترض علماء الاجتماع بأنه لا شيء يحدث بالصدفة إذ أن هذه التحيزات يمكن توضيحها وشرحها .

والواقع أن جميع هذه المشكلات تتعلق في الأساس بنوعية ومصادر البيانات التي تقوم أو تهتم بإجراء قياسات للرأي العلم . وهذه المصالح هي في جوهرها مصالح سياسية . إذ أن قياسات الرأي العلم في الوقت الراهن ليست أكثر من أداة للفعل السياسى وتتحدد وظيفتها في إمكانية افتراض أن فكرة الرأي العلم أو الإيحاء به استناداً إلى الفكرة القائلة بأن أى مجموعة بشرية لابد أن يكون لها رأى علم يمثل معدل متوسط الآراء السائدة . مع أن هذا في الواقع ليس رأياً علماً بقدر ما هو حاصل جميع مجموعة آراء فردية .

ان فكرة الرأى العام التى تنصدر الصفحات الأولى من الصحف على شكل نسب مئوية نقول مثلا أن ٧٠٪ من الرأى العام الأمريكى يؤيد إسرائيل انها يفر فى حقيقة الأمر الى الحقيقة القائلة بأن الرأى العام فى أية لحظة ما هو الا نتاج لتوازن القوى والصراعات وليس هناك شيء أكثر خطأ من الرأى الذى يمثل حالة الرأى العام وكأنها شيء ثابت ونحن نعلم جيدا ان علاقات القوى لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها اذ أن أى ممارسة للسلطة تكون مصحوبة بمسار يهدف دوما الى تقنين امتيازات هؤلاء الذين يمارسون السلطة .. هذا هو الأثر أو النتيجة الرئيسية لاستطلاعات الرأى التى تحاول أن تخلق الوهم بان هناك رأيا عاما مساحقا يستند السلطة ويدعم علاقات القوى السائدة .

وسوف اشير الى أهم العوامل التى تؤدى الى الإيهام بوجود ما يشبه الإجماع أو على الأقل الإيحاء :

العامل الأول الخاص بالفرض ان كل شخص يجب أن يكون له رأى هذا العامل يقوم على تجاهل القطاع الذى لا يجيب على أسئلة الاستطلاع أو تلك الفئة التى تعرف بمن لا رأى لهم . فمثلا عندما نسال الجباهير المصرية هل تؤيد الصلح مع إسرائيل فالتنا سوف نسجل ٤٠٪ نعم ، ٣٠٪ لا ، ٢٥٪ دون لجابة حينئذ سوف نقول ان النسبة المؤيدة أكبر من النسبة المعارضة على الرغم من ان حساب الفئة التلى لم تجب مع الفئة المعارضة بين أن المؤيدين اقلية .

ولا شك أن استبعاد تلك الفئة يماثل ما يحدث فى الاستفتاءات عندها لا تصعب الأصوات المجتمعة عن الاشتراك فى الاستفتاء . فالفلسفة الكامنة خلف المسحوق الانتخابية تفرض نفسها على استطلاعات الرأى . فمثلا سوف نجد ان أكبر نسبة فى الفئة التى لم تجب من النساء وان هذه الفئة من الذين لا رأى لهم تزداد بين النساء والرجال معا كلما كان الاستفتاء حول مسائل سياسية . وكلما كانت الأسئلة تهتم بمسائل ثقافية فان نسبة هذه الفئة سوف تزداد بين المجموعات الأقل تعليما . وعندما يدور الاستفتاء حول مشكلة أو قضية اجتماعية مثل تربية الأطفال فان هذه الفئة تختلف باختلاف الفرائح الاجتماعية التى سيواجه اليها الاستفتاء . وكلما

كان السؤال موجها الى أطراف في قضايا أخلاقية أو مراعات سياسية (مثل سؤال أحمد افراد حزب الزائو الحاكم في زيمبابوي عن حقيقة تدهور الأوضاع في بلاده بعد الاستقلال) فان فئة غير الجيبين سوف تردّد .
أما المسائل الثاني :

الذي يؤدي الى الإيهام بوجود ما يشبه الإجماع فهو يتعلق بطريقة وضع الأسئلة وصياغتها وترتيب أولويتها فهي غالبا ما توضع في ضوء مصالح الهيئات أو القوى التي تتم الاستطلاعات وقيادات الرأي لحسابها وأحد الآثار السلبية التي تترتب على ذلك هو القيام بتوجيه سؤال غير متوقع الى فئات مختلفة من الناس على أساس أنهم سوف يتوبون بأجوبة عليه .

وليس هناك أسوأ من وضع مثلث الجمهور في موقف يجبرون فيه على سؤال أو بضعة أسئلة لم يفكروا فيها من قبل أو الإجابة خطأ على سؤال سبق أن طرح عليهم من قبل ولكن بصياغة مختلفة وهنا يحدث سوء الفهم والخلط .

أما المسائل الثالث :

فهو يتعلق باستحالة أو صعوبة إعادة استخدام نتائج الاستطلاعات التي تم لخدمة مصالح معينة في تطوير عطييات البحث العلمي خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية في المسائل الثالث .

أما المسائل الرابع والأخير :

يتعلق بالدور السلبي الذي تقوم به وسائل الاعلام في عرض نتائج الاستطلاعات . إذ تمعد الصحف والأذاعات والهيئات الاعلامية الأخرى الى تبسيط النتائج واختزالها الى حد الاخلال بطبيعة المادة العلمية إذ أن أي محاولة لتفسير وتحليل استطلاعات الرأي تتطلب تحفا دقيقا لتنظيم الأسئلة الموضوعية ككل ولكل سؤال على حدة ومدى اتساقه مع السياق العام للاستفتاء ثم القيام بتحليل الاجابات للتعرف على الاتجاهات التي كانت تسيطر على الجمهور أثناء قيامهم بالإجابة على الأسئلة . فلا شك

ان الأسئلة التي تتعلق بموضوعات اجتماعية أو تربوية أو أخلاقية مثل العلاقة بين الآباء والأبناء أو الأساتذة والطلاب تختلف استجابات الناس لها فالشخص غير المنتمى سياسيا أو ايدولوجيا سوف يقتصر فهمه لها على حدودها الخارجية أما الشخص المنتمى فكريا أو سياسيا فإن استجابته سوف تختلف هذا وتجاهل وسائل الاعلام هذه الاختلافات الدقيقة وتلجأ الى دمجها وتسطيحها عند الذمة ونشر النتائج مما يؤدي الى اتسام النتائج بطابع التفضيل وعدم الدقة .

والواقع اننا عندما نستعرض خريطة توزيع مراكز ومعاهد قياس الرأي العام في العالم الثالث سوف نلاحظ عدة أمور :

أولها : ندرة الهيئات العلمية المختصة بقياس الرأي العام في العالم الثالث وهي ظاهرة ترتبط بالأوضاع المياسية السائدة في هذه الدول وعدم استكمالها لمقومات الاستقلال الحقيقي خصوصا في المجالات الثقافية والأيدولوجية فضلا عن غياب الديمقراطية في معظم هذه الدول وسيادة نظم الحكم الشمولية والأتوقراطية .

ثانيا : نجد ان معظم مراكز قياس الرأي العام التي بدأت تنتشر في العالم الثالث منذ منتصف الستينيات تتبع الحكومات تبعية مباشرة أو غير مباشرة فهي إما تشكل جزءا من مهام رئاسة الدولة المباشرة أو ترتبط بأحدى القرارات أو الأجهزة الرسمية الهامة في الدولة .

ثالثا : يقتصر عمل هذه المراكز على اجراء قياسات للرأي العام في موضوعات غير ذات أهمية ولا تمثل محاور اهتمام فعلية أو قضايا متفجرة لدى الجماهير ومن ثم تفتقر موضوعات الرأي العام الى اهم شروطها الموضوعية انسابها بطابع الحيوية وانشغال عقول ووجدان الجماهير بها الخلاصة نأ استطلاعات الرأي العام نادرا ما تجرى في دول العالم الثالث ولا تشجع حكومات هذه الدول القيام باجراء قياسات للرأي العام الا في المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الاعلامية مثل استطلاع آراء المستمعين لبرامج الراديو أو آراء المشاهدين لبرامج التلفزيون أو استطلاع آراء المستهلكين ازاء السلع والخدمات وتتجنب هذه الاستطلاعات الموضوعات المياسية

ذات الأهمية التي تشغل بال الجماهير والتي تتميز بحساسيتها لدى الحكومات .

رابعا : رغم الخطر انشامل الذي تفرضه معظم حكومات انعام الثالث على تناول قياسات الرأى العام للموضوعات والقضايا السياسية الا ان هناك بعض الاستثناءات التي تلجأ فيها هذه الحكومات الى إجراء قياسات أو استطلاعات للرأى العام حول قضايا ذات طابع سياسى وفي هذه الحالة تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات لصالح هذه الحكومات فى تأكيد سلطتها السياسية أو لتغيير اتجاهات الرأى لتعظيم آراء بعض القضايا التي تهتم نفوذها وأمنياتها .

تقييم أول تجربة لاستطلاع الرأى العام العربى :

ان مراعاة التسلسل المنهجى الذى تبر به قياسات الرأى العام واستطلاعاته سوف تلزمنا بتتبع المراحل المتتالية التى مرت بها هذه التجربة منذ اختيار الموضوع أو الموضوعات التى دارت حولها الدراسة الميدانية حتى نشر النتائج النهائية لها .

واذا حاولنا تتبع الخطوات المنهجية التى مرت بها هذه الدراسة فان نقطة البداية سوف تكون طبيعة الموضوع ومدى استيفائه للشروط المنهجية التى تجعله صالحا كموضوع لاستطلاع أو لقياس الرأى العام وأبرز هذه الشروط أن يكون هذا الموضوع مطروحا للجدل والمناقشة وتتوافر عنه المعلومات التى تجعل الجمهور على وعى به سواء على المستوى المعلن أو غير المعلن ومن ثم يتكون نحوه رأى عام ويصبح موضوعا صالحا للقياس اذ ان امتثل الموضوع لهذه الشروط يجعله غير صالح للقياس من ناحية وإذا تم القياس سوف تكون النتيجة مجموعة آراء فردية لا تعبر بية حال من الرأى العام .

ولا شك ان اختيار موضوع أو عدة موضوعات تدور حول الهوية العربية وتجارب الوحدة العربية لقياس اتجاهات الرأى العام العربى نحوها تعد بداية ايجابية موفقة . لأن هذه القضية (الوحدة العربية) تعد من القضايا المحورية التى تستقطب اهتمام الجماهير العربية التى عانت طويلا من عوامل التجزئة والانقسامات على مدى تاريخها المعاصر فضلا

عن محاولات التفتيت وسيادة الروح اللاقومية والعمل على خلق كيانات
قطرية تستهدف الحيلولة دون توحيد الشعوب العربية في كيان قسومي
مستقل وقادر على النهوض بأعباء التحرر والتنمية في عصر لم يعد يعترف
إلا بالكيانات الدولية الكبرى . وبذلك يمكن القول ان صلاحية هذا الموضوع
(التومية العربية) لاستطلاع الرأي العام العربي ليست في حاجة الى
جدل كبير بقدر ما يصبح الشك الآخر للمقولة وهو (ضرورة ان تتوافر
عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعى به) هي التي تحتاج الى اثبات
خصوصا في ظل انتشار الامية والدور السلبي الذي تقوم به وسائل
الاعلام العربية في هذا المضمار .

النقطة المنهجية الثانية هي العينة وأسس اختيارها ومدى تجنبها
لاحتمالات التحيز .

وتتناول هذه النقطة مجموعة عناصر نجعلها كما يلي :

- ١ - عينة الدول العربية .
- ٢ - عينة الجمهور .
- ٣ - عينة القضايا الخاضعة للدراسة .
- ٤ - العينة الزمنية .

فيما يتعلق بعينة الدول العربية فمقد لوحظ اقتصر الدراسة على
عشرة دول فقط اذ تم استبعاد سبعة دول عربية من الدراسة وذلك لأسباب
تتعلق بموقف المسئولين في هذه الدول ورفضهم للسماح بإجراء الدراسة
وهنا لابد ان يتبادر الى أذهاننا السؤال التالي : الى أي مدى تمثل الدول
العربية العشر (التي تم إجراء الدراسة فيها) العالم العربي ككل ؟ وذلك
في ظل غياب كل من الجزائر وليبيا في المغرب العربي والعراق وسوريا في
المشرق العربي والسعودية والبحرين في الخليج فضلا عن اليمن الجنوبية
كيف يمكن تصور الرأي العام العربي واتجاهاته ازاء قضايا قومية ذات بعد
تاريخي عريق في الوجدان والذهن العربي دون أن تتضمن العينة الدول العربية
السبع والتي تمثل ثقالا تاريخيا وسياسيا لا يمكن إغفاله فضلا عن أهمية
خطورة الأدوار التي تلعبها على المسرح العربي والدولي في المرحلة الراهنة .

كذلك لا يمكن من الفالحية المنهجية التسليم بصحة هذه لعينة التي تستبعد ما يقرب من نصف المجتمع الأصلي (حوالي ٤٠٪) وتقتصر الدراسة على ٦٠٪ فقط من الدول العربية فلا مفر من ان توصف هذه العينة بالتحيز الواضح الذي قد يكون غير مقصود وكفه حدثت بالفعل ولا يمكن اتكاره وحينئذ يصعب الادعاء بان هذه العينة غير متحيزة في المرحلة الاولى التي تمثل بداية السلم المنهجي والتي تتبنى عليها بقى الخطوات المنهجية والاجرائية وذلك مهما قبل عن مدى مراعاة المشرعين على البحث للضوابط والاجراءات المنهجية الأخرى .

كذلك لا يمكن ان نعتبر هذه العينة تجاوزا عينة اختيار لأنها تفتقر الى الشروط الأساسية لعينة الاختيار وبهذه المناسبة لم يشر المشرعون على هذه الدراسة الى قيامهم بهذه الخطوة الضرورية وهى اعداد عينة اختبار للدراسة تصد بمثابة استطلاع مبدئي يتم على ضوء نتائجه تعديل محتويات الدراسة من حيث اضافة او حذف بعض الأسئلة واعادة النظر في فئات العينة سواء التي تتضمن الدول والجمهور او تلك التي تتضمن القضايا والموضوعات وتطالعنا ظاهرة التحيز مرة أخرى عندما نحاول نحصر عينة الجمهور التي شملت ٦ آلاف مواطنا عربيا من مختلف القطاعات المهنية والحرفية والملاحظة الاولى تتعلق بعدد افراد العينة ومدى تمثيلهم للمجتمع الأصلي من الفالحية العددية فحسب . واذا كانت التعدادات السكانية الحديثة تشير الى أن تصداد العالم العربى يقترب من ١٩٠ مليون نسمة . ونحن نعلم مسبقا بان حوالى ٥٠٪ من سكانه من النساء . ولذلك فمن غير المسوح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية رغم أنهم يشاركون فى صنعها بأشكال عديدة مباشرة وغير مباشرة . ويبقى النصف الثانى من السكان ويتكون أساسا من الرجال من مختلف الأعمال . وفى الواقع ان العينة لم توضح مدى تمثيلها لفئات الأعمال المختلفة فى القطاعات الجماهيرية التي تم استطلاعها هذا من ناحية فئات الأعمال .

كذلك لم تشر الدراسة الى الدراسات السابقة التي تناولت الخريطة الاجتماعية للوطن العربى ومن المعروف انه لا توجد حتى الآن مثل هذه الخريطة وأن كانت توجد بعض دراسات قطاعية او جزئية عن الواقع

الاجتماعى العربى فى اطاراته القطرية محسب . ولا يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسات الجزئية إلا بقدر محدود ولا يسمح بتعميم هذه النتائج على نطاق العالم العربى ككل والبدل الوحيد لذلك هو الاعتماد على التكهّنات العامّة والّتى لا يمكن اعتمادها عليها .

كذلك لم تشر للدراسة الى نسبة النساء العربيات المشتركات فى الاستطلاع وإلى أى الدول العربية ينتمون . . هذا من ناحية فئات الجنس أما الفئات الأخرى للعينة من ناحية المهنة أو مستوى التعليم وسكان المدن والريف فلا ندرى إلى أى مدى تمثّل عنه الدراسة هذه الفئات بنفس نسبة وجودها فى المجتمع الأسمى .

والواقع أنّه كان من الضرورى أن يسبق هذه الدراسة القيام بأعداد خريطة طبقية للوطن العربى تحدد الشرائح الاجتماعية والمهنية والفئات العمرية والمستويات التعليمية والاقتصادية وسكان الريف والحضر ولكن هذا لم يحدث .

هذا فضلا عن تجاهل المشرّفين على الدراسة لفئة من لا رأى لهم فلم تشر الدراسة الى نسبة هؤلاء الذين لم يجيبوا على أسئلة الاستطلاع أو أجابوا بلا أعرف أو لا رأى لى فلماذا كانت الدراسة قد اهتمت على عينة احتمالية مع استبعاد من لا رأى لهم من العينة فإن ذلك يمكن تفسيره بأحد احتمالين أولهما هو ان جميع الأفراد الذين تضمهم عينة الاستطلاع كان لهم رأى محدد بالنسبة لكافة الأسئلة وهو احتمال يتعارض تماما مع نتائج الاستطلاع أما الاحتمال الثانى أن يكون هناك تحيز فى عملية جمع البيانات وذلك باستبعاد الأفراد الذين ليس لديهم رأى بالنسبة لموضوع الاستطلاع وفيما يتعلق بعينة الموضوعات والقضايا التى تضمها الاستطلاع فهى تنفرع فى الأساس عن القضية المحورية التى دار حولها الاستطلاع عن القومية العربية كطموح مستقبلى وكأمر واقع تجسده تجارب الوحدة السابقة .

هذا وقد تضمنت الدراسة عدة محاور حول الوطن العربى والأمة العربية

وهوم الوطن العربى على المستويات المختلفة الفردية والقطرية والقومية
تم تقييم التجارب الوحدوية السابقة واشكال التوحيد السياسى التى
تتطلع اليه - الشعوب العربية فى الوقت الراهن وتوقيتها المناسب والعقبات
التي تعترضها ونتائج الفوحة السياسى من حيث الفوائد والأضرار كذلك
شملت هذه الموضوعات احتمالات الوحدة فى المدى القريب والمسافة
السياسية بين الأقطار العربية .

ولقد تم صياغة هذه القضايا فى اسئلة مفتحة ومفتوحة وهذا
ينظنا الى النقطة المنهجية الثالثة التى تتعلق بصياغة الأسئلة . ورغم ما
يبدو من سهولة ويسر هذه الخطوة فى استطلاعات الرأى العلم ولكن
هناك مجموعة شروط يجب أن تتوفر فى استمارة الاستطلاع وتهدف الى
تقليل نسبة التحيز فى الإجابات الى الحد الأدنى وأبرز هذه الشروط
هو ضرورة توفر عنصر الوضوح والتأكيد على أهمية الاعتماد عن الأسئلة
الإيحائية بحيث لا توضع الأسئلة فى كلمات تحمل معان أو شحنات انفعالية
ذات دلالة خاصة قد تحرف المعنى عن هدفه . كذلك الحرص والدقة
البالغة فى وضع وتسلسل الأسئلة . ويلاحظ فى هذا الاستطلاع غلبة
الأسئلة المقيدة وقلة الأسئلة المفتوحة . كذلك لم يتم إجراء اختيار للأسئلة
على متعدد محدود من أفراد العينة المختارة للتأكد من مدى صلاحية هذه
الأسئلة وتلاؤمها مع المستويات المختلفة لأفراد العينة وتتسم هذه الخطوة
بأهمية خاصة بسبب تنوع قطاعات الجماهير التى تتضمنها العينة الأصلية
واختلاف مستوياتها التعليمية والمهنية والطبقية الا اذا كانت الاستمارات
تقد وجهت الى أفراد تتساوى مستوياتهم الثقافية والتعليمية مع مستوى
كل من واضعى الأسئلة والمحللين بجمع البيانات وحذا لم يحدث بالطبع .

وهذا يقودنا الى جانب منهجى آخر وهو الخاص بطرق جمع
البيانات وهنا نلاحظ ان ارتفاع نسبة الأمية فى العالم العربى وعدم الوعى
بأهمية استطلاعات الرأى العلم مما كان يستلزم الاعتماد على أسلوب
الاستبيان فى ملء بيانات الاستمارة الإحصائية أو اتباع أسلوب المقابلة
الجماهيرية أو الملاحظة الجماهيرية وفى الحقيقة ان الدراسة لم توضح أية
أسلوب من الأساليب السابقة قد تم اتباعه فى جمع بيانات الاستطلاع .

هل قام الباحثون بملا الاستمارات بأنفسهم مما يحتمل أن يؤثر في البيانات لأن المبحوث قد يغير من سلوكه إذا شعر أنه تحت التجربة كما قد يعطى بيانات ومعلومات غير صحيحة إذا تركت له الاستمارة ليملأها بنفسه ومن الأسئلة المطروحة في هذا المسدد هو هل تم اختيار ملاحظين مدربين للقيام بجمع البيانات وملء الاستمارات من المبحوثين أم أن الفريق المشرف على هذه الدراسة قد اتبع أساليب أخرى مثل تكليف بعض الباحثين بحمل الاستمارات والسفر إلى الدول العربية التي تتضمنها العينة حيث كان يقوم بتسليمها إلى بعض الأصدقاء ويكث أسبوعاً أو أكثر ثم يستلم الاستمارات وقد تمت الإجابة على جميع أسئلتها دون توضيح للوسائل التي اتبعت في جميع البيانات والإجابة على أسئلة الاستطلاع والواقع أن هذه النقطة الجوهرية تحتاج إلى تصديد واضح من جانب فريق البحث لأنها تتعلق ببدا الأمانة العلمية ومدى الحرص على توفرها في إجراءات الدراسة .

أما النقطة المنهجية الأخرى التي تتعلق بالعينة الزمنية فإن تصديد البعد الزمني للدراسة يشكل أهمية خاصة نيس منهجياً فحسب بل على المستوى الفردي والمستويات التطبيقية في الوطن العربي . إذا أننسا لا يمكن أن نتغافل عن حتمية اختلاف النتائج لو أن هذا الاستطلاع قد تم إجرائه أثناء فترة الستينيات وكون أن تقتصر في هذه الدراسة على فترة السبعينيات فحسب مع عدم مراعاة خصوصية المرحلة التاريخية والمؤثرات المختلفة التي أحاطت بالاطار العام للفكر القومي على مستوى الوطن العربي في السبعينيات واختلافها الأساسي عن مرحلة الستينيات فإن ذلك سيؤدي بنا إلى الخروج بنتائج غير دقيقة أن لم تكن غير صحيحة وهنا تبرز أهمية القيام بإجراء دراسة استطلاعية للفكر العربي في الصحافة العربية مما كان سيوفر مادة خصبة تساعد فريق البحث على تكوين بعض الفروض الأولية التي يمكن الاستناد عليها كمنطلقات مبدئية لهذا الاستطلاع ولذلك كان لابد أن يسبق هذا الاستطلاع دراسة أخرى تتناول تحليل مضنون اتجاهات الصحف العربية إزاء القومية العربية والممارسات الوحشية التي تمت وذلك خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ما كان سيوفر لفريق البحث استخراج المؤثرات العامة التي تساعد في

تعميم استمارة الاستبيان كما ان تلك الدراسة كانت متوضّح لنساء ولولايات
القضايا القومية التي تهم المواطن العربي خلال الحقتين السابقتين أي
الخمسينيات والستينيات على الفترة التي تم اثباتها إجراء الاستطلاع . فلذا
كانت نتائج هذا الاستطلاع قد أسفرت ضمن ما أسفرت عنه من نتائج
عن حقيقة أولية تحتاج الى مزيد من التأمل والبحث لإثبات صحتها وتتمثل
بالدرجة العالية من الشعور بالانتماء القومي العربي لدى مسجلته
الأغلبية الساحقة من المبحوثين في الأقطار العربية في مختلف الشرائح
الاجتماعية والمهنية والتعليمية والثقافية مما يعكس قدرة الجماهير
العربية في معظم الأقطار على تجاوز حيل الاستعداد اليومية التي تمارسها
الأنظمة الحاكمة من خلال اجهزة الاعلام العربية مما كان يحتم ضرورة
إجراء دراسة استطلاع لاتجاهات الصحف فالواقع ان نتائج هذه الدراسة
الاستطلاعية لتحليل مضمون الصحف العربية فضلا عما كانت ستقوم به من
ترشيد ودقة لهذا الاستطلاع فانها كانت ستفتح مجالا خصبا للمقارنة
بينها وبين النتائج التي أسفرت عنها هذا الاستطلاع مما كان سيتيح آفاقا
أعمق للتفسيرات التي حاول ان يضيفها فريق البحث للنتائج الخاصة
بالاستطلاع .

مصادر الدراسة :

دراسات ومقالات علمية :

- ١ - مجموعة من العلماء : مناقشات حول الرأى العام - مجلة دراسات اشتراكية - العدد السابع - السنة التاسعة - القاهرة - يوليو ١٩٨٠ ص ٦١ - ٧٧ .
- ٢ - لجنة ماكبرايد باليونسكو : التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال اليونسكو - باريس - أكتوبر ١٩٧٩ ص ٢٢٠ - ٢٢٧ .
- ٣ - دكتور سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الرأى العام العربى نحو الهوية القومية - الوحدة العربية مجلة المستقبل العربى - العدد ١٣ - بيروت - مارس ١٩٨٠ ص ٤٠ - ٦٧ .
- ٤ - د. سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الرأى العام العربى نحو عقبات الوحدة ومرورها فى المستقبل مجلة المستقبل العربى - العدد ١٤ - بيروت - أبريل ١٩٨٠ ص ٦ - ١٨ .
- ٥ - د. سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الرأى العام نحو المسألة السياسية بين الأقطار العربية - مجلة المستقبل العربى العدد ١٥ - بيروت - مايو ١٩٨٠ ص ٨٢ - ١٠٠ .
- ٦ - د. عواطف عبد الرحمن : الرأى العام والديمية - محاضرات القيت على طلبة كلية الاعلام فى العام الجامعى ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .
- ٧ - د. ناهد صالح : اللارأى فى قياسات الرأى العام بالدول النابية . المجلة الاجتماعية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - أبريل ١٩٨٠ ص ٣ - ٢٧ .

- ٨ - د. نجيب اسكندر : دراسة الرأي العام — المعهد العالى للدراسات
الاشتراكية — القاهرة ١٩٦٦ ص ١ — ١٠ .
- ٩ - مجموعة من الباحثين : الرأي العام العربى . كلية الاعلام جامعة
القاهرة ١٩٧٧ ص ١١ — ١٥ .
- ١٠ - غانم عبد المطلب : الرأى العام والتنمية السياسية فى الدول النامية
رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية — ١٩٧٦ .

الدراسة الرابعة

القسم الثاني

مسورة المرأة الخليجية في الصحافة خلال الحقبة النفطية

الهدف الأنساشى للدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة الخليجية من خلال تطيل مضمون المواد الاعلامية المنشورة في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الطيحية وأيضا من خلال المقالات التي نت مع العديد من الطالبات الخليجيات اللاتي يدرسن بالجامعات المصرية وهناك عدة أهداف فرعية تنبثق من هذا الهدف الرئيسي ويمكن ابرازها على النحو التالي :

اولا : استطلاع الصورة الاعلامية للمرأة الخليجية من خلال اطار علمى يهدف الى تحديد وإبراز الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة الخليجية في مواقعها المختلفة .

ثانيا : المقارنة بين الصورة الاعلامية وبين الواقع الاجتماعى الفعلى الذى تعيشه وتساهم في تشكيله المرأة الخليجية سواء فى داخل الاطار الأسرى أو مجالات العمل أو التعليم أو المشاركات الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ثالثا : محاولة رسم اتجاهات الصحف الخليجية ازاء قضايا المرأة مع العمل على تفسير اسباب هذه الاتجاهات وتأثيراتها السلبية والإيجابية على الأوضاع العامة للمرأة في الخليج العربى .

وسعى لتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الفروض الاستطلاعية صيغت على شكل تساؤلات ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ - ما هي القضايا والمشكلات المتعلقة بالمرأة والتي تتركز حولها اتهامات الصحف الخليجية وهل تمثل هذه القضايا والمشكلات جزءا من هموم ومشاكل المرأة الخليجية في المرحلة الراهنة ؟

٢ - ما هي الفئات النسائية التي يتكرر الحديث عنها في أبواب المرأة في الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في منطقة الخليج العربي ؟

٣ - ما هو التصور الذي تطرحه الصحف الخليجية بشأن قضايا العمل والتعليم ومشاركة المرأة في النشاط السياسي والاجتماعي العام .. ؟

٤ - الى أي مدى تلتقي آراء الصحف في قضايا المرأة مع وجهات نظر النساء والفتيات الخليجيات .. ؟

الاطار المنهجي للدراسة :

يتضمن الاطار المنهجي للدراسة تحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم لانجازها وتحديد ادوات البحث سواء ما يتعلق بوسائل جمع المادة العلمية واساليب تحليلها . وبالنسبة لتحديد نوع الدراسة فهي تتضمن مرحلتين المرحلة الاستطلاعية وتهدف الى الكشف عن الملامح العامة للمواد الاعلامية المنشورة في الصحف الخليجية عن المرأة ثم المرحلة الوصفية وتتضمن توصيف المواد التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية وتحديد خصائصها بشكل يسمح بالاجابة على الفروض والتساؤلات المطروحة في صدر الدراسة .

المنهج المستخدم في الدراسة :

لقد تم الاستعانة بعدة مناهج لانجاز هذه الدراسة يبرز في مقدمتها المسح الاعلامي الذي اعتمدنا عليه في انجاز المرحلة الاولى من الدراسة والتي اتسمت بالطابع الاستطلاعي ، ثم لجأنا الى الاستعانة

بمنهج دراسة الحالة وذلك للتركيز على بعض دول الخليج (الكويت -
الامارات العربية - البحرين) وايضا للتركيز على بعض الصحف التي تصدر
في تلك الدول . واخيرا لم يخل الامر من اللجوء الى المنهج المقابلي لاجراء
بعض المقارنات الزمنية والموضوعية التي فرضتها طبيعة الدراسة .

ادوات البحث :

اعتمدت الدراسة على اسلوبين محددين لجع وتحليل المادة
الاعلامية الخاصة بالبحث هما :

- ١ - أسلوب تحليل مضمون المواد الاعلامية المنشورة من المرأة في
بعض صحف الخليج العربي .
- ٢ - المقابلات مع بعض الطالبات الخليجيات في القاهرة .

عينة الدراسة :

استلزمت طبيعة الدراسة ضرورة تحديد العينة في اطاراتها الثلاثة
المعروفة وهي الاطار المكاني (الجغرافي) والاطر الموضوعي (الصحف
والقضايا) ثم الاطار الزمني (الفترة والتواريخ) .

وفيهما يتعلق بالاطر الأول فقد تم اختيار ثلاث دول هي كل من :

- ١ - الكويت .
- ٢ - الامارات العربية المتحدة .
- ٣ - البحرين .

اما الاطار الثاني ويتعلق بالصحف فقد فرضت الظروف ضرورة
الاقتصار على بعض الصحف المأدرة في تلك الدول والتي تتوفر أعدادها
لدينا وهي على التوالي :

- ١ - جريدة الوطن ومجلة اسرني وتمصدران بالكويت .

٢ - مجلة الأزمنة العربية - جريدة الاتحاد ومجلة زهرة الخليج
وجميعها تصدر بدولة الامارات العربية المتحدة .

٣ - مجلتا المواقف والبحرين وتصهران بالبحرين .

اما الاطار الثالث للمعينة وهو الاطار الزمني فقد راعينا الاقتصار
على عام ١٩٨٠ بحسب لأسباب عديدة أبرزها عدم توفر انصحف
الخليجية الصادرة في الفترات السابقة على ذلك فضلا عن قصر الوقت
المسموح لنا لانهاء الدراسة ذلك بالإضافة الى الحرص على متابعة الرؤية
الاعلامية للمرأة الخليجية في احدث فتراتها وهي الفترة التي لا يمكن
فصلها عن المراحل السابقة بشكل تعسفي . وقد شملت المعينة الزمنية
فترات مختلفة من عام ١٩٨٠ ويمكن ايجازها على النحو التالي :

١ - بالنسبة للمصحف الكويتية :

(أ) جريدة الوطن :

تم اختيار ثلاثة اعداد من كل شهر خلال فترة الدراسة بحيث تمثل
بداية الشهر ومنصفه ونهايته .

(ب) مجلة أسرتي :

تم اختيار عدد واحد من كل شهر باستثناء شهرى يوليو وأغسطس
مقد تم اختيار عدددين من كل منها نظرا لاهمية القضايا التي عولجت فيها
ولم تعالج في الاعداد الأخرى من المعينة .

٢ - صحافة الامارات العربية :

(أ) مجلة الأزمنة العربية :

الامداد المتوفرة خلال فترة الدراسة من فبراير الى أغسطس ١٩٨٠
وقد تم الاستعانة بها جميعا .

(ب) جريدة الاتحاد اليومية :

الامداد المتوفرة ١٩ مجدا خلال فترة الدراسة ١٩٨٠ استبعد
منها عددان لم ينشرا أية موضوعات عن المرأة فالتصرت العينة على ١٧
عددا ٣

(ج) مجلة زهرة الخليج :

الأعداد المتوفرة أربعة أعداد خلال عام ١٩٨٠ .

٣ - صحافة البحرين :

(١) مجلة المواقف :

الأعداد المتوفرة ٣ أعداد عام ١٩٨٠ .

(ب) مجلة البحرين :

الأعداد المتوفرة ٤ أعداد عام ١٩٨٠ .

أما عينة الكتابات والمواد الاعلامية المنشورة عن المرأة الخليجية فقد حددناها في ابواب المرأة في الصحف اليومية ومحتويات المجلات النسائية (المتوفرة) .

وحدات التحليل :

استقر الرأي على اختيار الموضوع كوحدة أساسية للتحليل على أن يتم ذلك في اطار صفحات المرأة في الصحف اليومية وفي اطار المجلة ككل باعتبارها مجلات نسائية متخصصة .

فئات التحليل :

وتتضمن كل فئات المضمون وفئات الشكل بالنسبة للمواد الاعلامية التي خضعت للدراسة وفئات الجمهور المستهدف وقد تحددت على النحو التالي :

(١) فئات الشكل :

في القوالب الصحفية المستخدمة (خبر - حديث - تحقيق - مقال - تعليق) وفي أنماط الاخراج وتضمن الأساليب اللغوية المستخدمة في التعبير (البسود - الاستشهاد - التعميم - الهجوم) وتحديد موقع المسادة الاعلامية والصحيفة والمجلة كما تتضمن تحديد الصور والرسوم .

(ب) اما فئات المضمون :

مقد شملت ما يلي :

١ - نوعية القضايا :

وقد تم تقسيمها الى :

(أ) قضايا اجتماعية : (الزواج والطلاق والأطفال - الوظائف
التقليدية للمرأة) .

(ب) قضايا سياسية : (المشاركة النسائية في النشاط السياسي) .

(ج) قضايا ثقافية : (التعليم - المشاركة في النشاط الثقافي العام) .

(د) قضايا اقتصادية : (العمالة النسائية - التدريب - التنمية) .

(و) سر ذاتية .

(هـ) رياضة وجرائم .

٢ - اتجاه المواد الاعلامية :

وتهدف الى تحديد اتجاه الكتابات المنشورة في الصحف نحو
قضايا المرأة وهل تتسم بالتأييد أم المعارضة أم الحياد أو التوازن .

٣ - القيم التي تروج فيها المسادة الاعلامية :

وتهدف الى تحديد نوع القيم المتضمنة في هذه الكتابات وهل
تتسم بالسلبية أم الايجابية أم بدون قيم .

(ج) فئات الجمهور المستهدف :

وقد صنف الموضوعات أيضا طبقا لجنس كاتب المقال وطبقا
لفئات الجمهور الذي تركز عليه المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة وقد
تم تقسيم الجمهور المستهدف الى ثلاث فئات وذلك من واقع العينات
التي تم تحليلها .

١ - نساء المدن .

٢ - نساء البادية .

٣ - نساء ورجال عام .

وقد تم تقسيم الجمهور المستهدف من حيث الحالة الاجتماعية الى :

متزوجات وغير متزوجات ومطلقات . اما من حيث التعليم والمهنة
نقد جاء التقسيم كما يلي :

متعلقات - (طالبات - موظفات) - غير متعلقات - (ربات
بيوت - عاملات) .

المحافة الكويتية وقضايا المرأة

١ - مجلة أسرتى الأسبوعية .

٢ - جريدة الوطن اليومية .

مجلة أسرتي الكويتية :

تتضمن المجلة الأبواب التالية :

١ - الأبواب الثابتة :

تم تقسيم الأبواب الثابتة في المجلة وعددها ٢٦ باباً الى ثلاثة أنواع حسب دورية نشرها :

- ١ - باب دائم : وهو الذى ينشر في جميع الأعداد .
 - ٢ - باب شبه دائم : وهو الذى ينشر في معظم الأعداد .
 - ٣ - باب غير دائم : وهو الذى ينشر في أعداد متفرقة بصفة غير منتظمة .
- وبعض هذه الأبواب يخص للاعلانات بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة .

١ - الأبواب الدائمة وعددها ٦ أبواب وهي :

- ١ - بالسلامة .
- ٢ - لكم مع تحيات .
- ٣ - نادى المصافير .
- ٤ - مجلة الأناقة (اعلاني) .
- ٥ - مطبخ أسرتي .
- ٦ - محطات فنية .

٢ - الابواب شبه الدائمة وعددها ١٢ باباً وهي :

- ١ - أنت والنجوم .
- ٢ - بينك الجبل (اعلاني غالباً) .
- ٤ - العودة الى الخيمة .
- ٥ - الدنيا لوجهها .
- ٦ - كلام للكبار .
- ٧ - حوار مع امرأة طبية .
- ٨ - في التوعية الأسرية .
- ٩ - من دخل وجدانها .

١٠ - نوافذ مفتوحة .

١١ - ميسرة .

١٢ - المرأة خارج الحدود .

٣ - الأبواب غير الدائبة وعددها ٨ أبواب وهي :

١ - من هنا وهناك .

٢ - كيف تتعلمين في الخياطة .

٣ - قضايا وقراء .

٤ - من أحلى ما قرأت .

٥ - مع خيرة التجيل (اعلاني) .

٦ - المرأة في حياة كبار القلة .

٧ - حديث المصور .

٨ - رحلة حول انسان .

اهم القضايا التي عولجت في مجلة اسرتي :

اولا - القضايا الاجتماعية :

١ - انحراف الأحداث ، وتأثير افلام العنف على الطفل الكويتي ،
وتجارب في علاج الجريمة .

٢ - عدم الانتجاب ، مركز وقاية الأمومة والطفولة .

٣ - تهدم المنازل وخطورتها على السكن .

٤ - الخدمة الاجبارية للوطن بالنسبة للفتيات .

٥ - تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ، المعاملة بين الجنسين .

٦ - قانون الأحوال الشخصية ، الخطبة ، اختيار شريك الحياة ،
الزواج ، زواج الأجنيبات .

٧ - العادات الغذائية .

٨ - استعداد الأبناء للاختبارات .

٩ - الطلاق والنسوز .

١٠ - ختان البنات (عليها واجتماعيا) .

- ١١ - قوانين عمل المرأة .
- ١٢ - الصداقة ، الحب الأنجلطوني .

ثانيا - القضايا الدينية :

- ١ - جوانب من حياة الرسول ، زوجات الأنبياء .
- ٢ - رأى الاسلام حول دور الطب في الانجاب .
- ٣ - الاسلام في الكويت .
- ٤ - المسلمون في إيطاليا وكينيا وأوربا وأمريكا .
- ٥ - علاقة الزوجين في الاسلام .
- ٦ - نظرة الاسلام لزي المرأة واثرها في المجتمع .
- ٧ - انشاء مراكز لتحفيظ القرآن ، التطور في القرآن الكريم .
- ٨ - الذهب وعلاقته بالاسلام .
- ٩ - حجب الحلال في البنوك الاسلامية ، ضرورة قيام اقتصاد اسلامي .

ثالثا - قضايا محلية

- ١ - انتاجات الانسان الكويتي (بمناسبة العيد القومي للكويت) .
- ٢ - الزراعة في الكويت .
- ٣ - ترشيد السياحة .
- ٤ - تعداد السكان الأخير .
- ٥ - غلاء الأسعار .
- ٦ - مشاكل الوافدين مع ادارة الجوازات .
- ٧ - انقطاع الكهرباء .
- ٨ - أنشطة - جمعية « من الشعب العربي الى الشعب الأمريكي »
- جمعية صداقة عربية أمريكية .
- ٩ - أزمة التليفونات .

رابعا - قضايا خارجية :

- ١ - الأبناء الفقراء في الأسرة البشرية .
- ٢ - شوار ارتيريا .
- ٣ - هموم جزيرة فيلسكا .

خامسا - قضايا علمية وطبية :

- ١ - التوتر العصبي .
- ٢ - علاج الابن الأعسر (الأثول) .
- ٣ - التأخر في النطق عند الأطفال .
- ٤ - ظاهرة التوائم .
- ٥ - اكتشاف علمي لانجاب أطفال خارجي الذكاء .
- ٦ - النفسية السلبية وتقنية الطفل .
- ٧ - الخمور ومضارها .
- ٨ - موائد الأسبرين .
- ٩ - الغيبوبة .
- ١٠ - تقلبات الجو .
- ١١ - ائمة الليزر في العلاج .

سادسا - القضايا الثقافية :

- ١ - تحسين الصورة العربية في الخارج .
- ٢ - تعليم المرأة الكويتية .
- ٣ - دور التلفزيون في حياة الطفل والأمة .
- ٤ - تحويل المجلس الوطني للثقافة والفنون الى وزارة .
- ٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاجن .
- ٦ - تجريس اللغات في الكويت .
- ٧ - ضرورة مرض الرقابة على اشربة الفيديو .

سابعاً - القضايا الانثوية :

- ١ - الرجيم .
- ٢ - جراحة النجميل .
- ٣ - الباحثات عن الذكاء .
- ٤ - الصيف والمرق .
- ٥ - سن اليأس .
- ٦ - الرياضة المنزلية .

ثاميا - قضايا أدبية وفنية :

- ١ - المسرح السينمائي .
- ٢ - حراس التجووم .
- ٣ - السينما العراقية .
- ٤ - المرأة في قصص احسان عبد القدوس .
- ٥ - مسرح الطفل .
- ٦ - المرأة في أدب نزار قبائلي .
- ٧ - الحب والزواج في أدب نجيب محفوظ .

نماذج من المرأة الفريية :

- (١) ملكة السويد .
- (ب) ملكة هولندا .
- (ج) المرأة في ألمانيا .
- (د) المرأة الاسكتلندية .

نماذج من المرأة العربية :

- ١ - المرأة الفلسطينية .
- ٢ - المرأة العراقية .
- ٣ - المرأة السودانية .

النتائج الأولية :

١ - موضوع الغلاف :

ويلاحظ ان غلاف مجلة (اسرتى) كان اعلانيا في معظم اعداد العينة
موضوع الهراصة ومعددها ٩ اعداد كما يظهر من الجدول التالى :

تاريخ العدد	موضوع الغلاف	مساحة التعليق عليه	اعلاني
٢ / ٢	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	—	—
٢ / ٢٢	وجه من السوان (جزء من سلسلة موضوعات)	٦ ٪ صفحة	—
٤ / ٢٦	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	٦ ٪ صفحة	—
٥ / ٣١	المثلية المصرية يوسى (حديث عن الحب والزواج)	٣ صفحة	—
٦ / ١٤	فتاة فلسطينية (حديث حول تحرير المرأة)	٤ صفحات	—
٦ / ٢١	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	٦ ٪ صفحة	—
٧ / ١٩	الصيف والعرق (مستحضرات تجميل ضد العرق)	٢ صفحة	—
٨ / ١٦	مواطنة من جامبيا (مؤتمر المرأة بكوينساجن)	٤ صفحات	—
٨ / ٣٠	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	٦ ٪ صفحة	—

وبذلك يكون . عدد الموضوعات الاعلانية ٥ موضوعات وعدد
الموضوعات العامة (موضوعات . وتغلوت مساحات التعليق على موضوع
الغلاف ففى غنب ١١ موضوعات الاعلانية يتراوح التعليق بين ٦ ٪ صفحة و ٢
صفحة تشمل اسم المستحضرات ومميزاتها أما فى الموضوعات العامة فهى
تعالج كجزء من موضوعات المجلة لذلك تتراوح مساحتها بين ٣ صفحات
و ٦ صفحات .

٢ - يتراوح عدد صفحات المجلة بين ٨٢ ، ٩٠ صفحة تفصص نسبة كبيرة منها للاعلانات المباشرة وتتراوح مساحتها بين $\frac{1}{4}$ صفحة و ٢ صفحة ، او الاعلانات التحريرية التي تحرص المجلة على ان تنشرها داخل برواز اى مفصلة من التحرير او الاعلانات التي تنشر في ابواب ثابتة بالمجلة وهى :

(٤) مجلة الأناسة : باب دائم تتراوح مساحته بين ٤ : ٨ صفحة .

(ب) بيتك الجبيل : باب شبه دائم وتبلغ ٢ صفحة .

(ج) مع خبرة التجويل : باب غير دائم وتبلغ مساحته بين ١ صفحة .

وقد كلفت مساحة الاعلانات ومساحة الأبواب الثابتة في أعداد العينة وعددها ٩ أعداد كما يلي :

تاريخ العدد	مساحة لاعلانات عدد الصفحات	مساحة الأبواب الثابتة عدد الصفحات
٢ / ٢	٢٢	٤٧
٣ / ٢٢	$٢٩\frac{1}{4}$	$٣٠\frac{1}{4}$
٤ / ٢٦	$٣٦\frac{1}{4}$	٢٥
٥ / ٣١	$٣٠\frac{1}{4}$	٣٢
٦ / ١٤	٣٢	$٣٥\frac{1}{4}$
٦ / ٢١	$٣٤\frac{1}{4}$	$٣٤\frac{1}{4}$
٧ / ١٩	٢٥	٣٢
٨ / ١٦	١٦	$٢٧\frac{1}{4}$
٨ / ٣٠	١٤	$٣١\frac{1}{4}$

(*) مع ملاحظة تداخل مساحة الاعلانات مع مساحة الأبواب الثابتة في الأبواب الثلاثة المذكورة سابقا .

٣ - من واقع تكرارات جداول الموضوعات العالمة يظهر ما يلي :

١ - بالنسبة لعدد الموضوعات كان أكثرها عن الموضوعات الخفية
- مثل : الارتام القياسية في عالم المرأة . الباحثات عن الذكاء . الزواج
بالتكوميوتر . (٩ مرات) وهى موضوعات شائعة في المجالات النسائية .
تلها موضوعات الطفل مثل : متحف الطفل : مسرح الطفل ، تأثير الاسلام
العنف على الأطفال (٧ مرات) تتساوى معها الموضوعات الدينية مثل :
المرأة في الاسلام والعلاقات الزوجية كما جاءت في الاسلام (٧ مرات) والمجلة
تولى اهتماما كبيرا بالفناحية الدينية حتى في معالجاتها لموضوعات اجتماعية
كالزوج أو موضوعات سياسية كال دستور الكويتى : كما يظهر اهتماما
بأحوال المسلمين في الخارج تكررت (٣ مرات) .

٢ - يليها من حيث مسدد الموضوعات : الطريق الى وجدان السودان
(١ : ٥ مرات) وهى تعكس الانتفاء القومى للمجلة الذى يظهر في معالجاتها
للموضوعات المختلفة لذا تمى تهتم بنشر سلسلة موضوعات عن السودان
من النواحي الاجتماعية والسياسية .

٣ - تكررت الموضوعات العلمية (٥ مرات) التى تقدم معلومات
مبسطة وان كانت مترجمة في معظم الأحيان الا انها تحرص على تنمية عقول
وتسدرات قارئاتها وعلى تسديم مادة علمية تفيد القراء من الرجال أيضا .

٤ - الموضوعات المحلية (تكررت ٥ مرات) مثل الدستور الكويتى -
ارتفاع الاسعار بالكويت التمددات المطى الأخير للسكان .

٥ - موضوعات : قانون الأحوال الشخصية . الموضوعات الفنية
نماذج من المرأة العربية ، الموضوعات الأثوية بلسخ تكرار كل منها
(٤ مرات) أى انها نالت اهتماما متوسطاً من المجلة .

٦ - الموضوعات الأدبية ، نماذج من المرأة الغربية ، الزواج :
مؤتمر الأمم المتحدة في كوبنهاجن ، المسلمون في إنجلترا وأمريكا وأفريقيا ...
بلغ تكرار كل منها ٣ مرات .

— أما الموضوعات التي لم تنل اهتماما كافيا ونشرت مرة واحدة
نقط نمى :

عدم الانجاب • القضايا الاجتماعية مثل قضية الفقر الذي تعاني
منه بعض المناطق في الخليج • مشاكل المواطنين مثل ارتفاع الأسعار •
مشاكل الوافدين مثل مشاكلهم مع ادارة الجوازات وفي السكن ، عمل
المرأة • المساواة بين المرأة و الرجل ، لقاءات نسائية .

من ناحية الشكل :

اب) بالنسبة للمساحة التي نشرت فيها الموضوعات من واقع جداول
تكرارات الموضوعات العامة نلاحظ الآتى :

١ — تحتل موضوعات الطفل مركز الصدارة فتبلغ مساحتها ٢٨٪
صفحة وهى فى نفس الوقت تحتل المركز الثانى من حيث عدد الموضوعات
مما يبرز اهتمام المجلة بالطفولة خاصة بالطفل الكويتى .

٢ — تاتى بعدها الموضوعات الخفيفة وتبلغ مساحتها ١٨٪ وهى
ايضا تاتى فى المركز الأول بالنسبة لعدد الموضوعات وهذا لا يعتبر
مؤشرا عاما لاتجاه المجلة نحو الموضوعات الخفيفة ولكنه يرجع الى تعدد
هذه الموضوعات وانتشارها فى أعداد العينة موضع الدراسة مما
جعل الموضوعات الخفيفة تتصدر القائمة .

٣ — ثم تاتى الموضوعات المحلية وموضوعات الأحوال الشخصية
وتبلغ مساحتها ١٧ صفحة مثل الدستور الكويتى — تعداد سكان الكويت .

٤ — أخيرا تاتى الموضوعات الدينية وتبلغ مساحتها ١٥ صفحة وهى
فى نفس الوقت تحتل المركز الثانى من حيث عدد الموضوعات مما يعكس
الموضوعات مما يعكس الاتجاه الإسلامى الواضح للمجلة .

من ناحية الجمهور المستهدف :

(أ) بالنسبة لجنس المحررين :

١ - في الأبواب الثابتة :

١ - كانت معظم الأبواب غير موقعة وبلغ عددها ١٤ بابا منهم {
أبواب دائمة و ٥ أبواب شبه بدائية و ٥ أبواب غير دائمة .. ويلاحظ أن
طبيعة مضمون هذه الأبواب لا تحتم ضرورة فكر اسم المحرر .

٢ - كان عدد المحررات المذكورة أسمائهن ٨ بحررات ويلاحظ أن
نوعية الأبواب الثابتة التي تقوم بتحريرها محررات من النساء ذات طبيعة
انثوية مثل « كيف تتعلمين فن الخياطة » و « من داخل وجدانها » و « حوار
مع امرأة طيبة » .

٣ - بلغ عدد الكتاب من الرجال ٦ بالنسبة للأبواب الثابتة وبعض
هذه الأبواب يشترك الجنسان في تحريرها مثل « نوافذ مفتوحة »
و « باسلامهم » .

٤ - عدد الأبواب الثابتة ٢٦ بابا يوجد منهم ٢٤ بابا غير
موقع بنسبة ٥٠٪ ، كما يوجد ٨ أبواب موقعة بأسماء نسائية بنسبة
٣٥٪ وتوجد ٦ أبواب موقعة بأسماء رجال بنسبة ٢٥٪ تقريبا ، مع
ملاحظة وجود بابين يشترك في تحريرهما محرران من الجنسين .

٢ - وفي الموضوعات المتغيرة :

١ - يتفوق المحررون من الرجال فيبلغ عدد موضوعاتهم ٣٩
موضوعا من ٨٥ موضوع هم اجمالي عدد الموضوعات في العينة .

٢ - يليها الموضوعات غير الموقعة ٣٢ موضوعا .

٣ - في النهاية تأتي الموضوعات الموقعة بأسماء نسائية ١٥ موضوعا .

وإذا وضعنا في اعتبارنا الصفة العمومية التي تتصف بها معظم مواد
المجلة لرأينا أن الموضوعات العامة لا يشترط أن يحرها محررون
رجال أم نساء .

(ب) بالنسبة لفئات الجمهور المستهدف :

١ - الأبواب الثابتة :

١ - تحظى (نساء المدن) بأهمية ملحوظة من قبل المجلة فتخصص لهن نسبة كبيرة من الأبواب فعلى مستوى الحالة الاجتماعية : تحظى المتزوجات باهتمام أكبر (٢ باب) بينما تحظى غير المتزوجات والمطلقات باهتمام متساو (باب واحد) ويأتى ذكرهن فى إحدى حلقات باب معين .

٢ - بالنسبة للتعليم والمهنة تحظى المهلمات بصفة عامة باهتمام كبير (٦ أبواب) بنسبة ٢٥٪ دون توجيه اهتمام معين للطالبات أو الموظفات كل على حدة أما ربات البيوت فلا يوجد لهن إلا باب واحد هو « مطبخ اسرتى » ويقدم طرق صنع أصناف الطعام .

٣ - أما بالنسبة لنساء البادية فهن ينلن اهمالا فى معظم مواد المجلة وإذا وجه حديث للطالبات أو المتزوجات فيوجه بشكل عام دون تخصيص هذه الفئة من البادية .

٤ - بالنسبة لفئات الجمهور الأخرى (رجال - شباب - عام) فننادرا ما يخصص لها باب ثابت وإذا وجه الحديث للشباب فهو كلبن أو كزوج للمستقبل وإذا وجه للرجل فيوجه له كزوج أو كلب .

٥ - معظم الأبواب الثابتة تخاطب اهتمامات عامة (١٣ بابا) بنسبة ٥٠٪ .

٦ - وجه الحديث مرتين للمرأة القادرة ماندا من خلال الأبواب الاعلانية غالبا ، ومرتين للمرأة فى المدينة ومرتين للمرأة بصفة عامة ، ويرجع هذا الى ميل المجلة لصدى تخصيص فئة معينة من النساء بباب معين يخاطبها .

- يوجد باب للأطفال وهو « نادى الصغار » هذا عند الموضوعات العامة التى تعالج قضاياها .

٢ - وفي الموضوعات المتغيرة :

١ - ثالث نساء المدن الاهتمام الأكبر بينما كانت نسبة الاهتمام بنساء الريف لا تذكر .

٢ - بالنسبة للحالة الاجتماعية ووجهت معظم الموضوعات الى المتزوجات (٢٤ موضوعا) ، تليها المطلقات (٤ موضوعات) عند الحديث من

قانون الأحوال الشخصية وعن النشوز كدفاع عن حقوق المطلقات .

٣ - أما غير المتزوجات فقد لاقين اقل اهتمام (موضوعين فقط) وبالنسبة للأرامل لم توجه لهن أية موضوعات .

٤ - من ناحية مستوى التعليم والمهنة : كان نصيب المتعلقات (١٣ موضوعا) .

٥ - وجه موضوع واحد لكل من الموظفات والعاملات عن تعديل قوانين عمل المرأة وطالب الموضوع بعودتها للبيت وحرمتها من العمل .

٦ - بالنسبة لغير المتعلقات خصص موضوعان لزيارات البيوت عن الطبي وتربية الأطفال .

ملاحظات أساسية :

١ - توجه مجلة أسرتي اهتماما خاصا للموضوعات الدينية فتهتم بأخبار المسلمين في الخارج وحتى في مجالتها للموضوعات الاجتماعية كالزواج والعلاقات المسالية بين الأزواج فهي تعالجها من خلال رؤية دينية .

٢ - تولي المجلة اهتماما خاصا بالأمومة والحمل والوضع فتقدم سلسلة موضوعات علمية بعنوان « على عتبة الأمومة » (١١ حلقة خلال الأعداد المتوفرة من المجلة) .

٣ - رغم هذا الاهتمام بالحمل فهي لا تشجع كثرة الانجاب ويظهر هذا في موضوعات مثل تنظيم الأسرة واختراع حبوب يتناولها الرجل لمنع

الحمل : كما يظهر في سلسلة مقالات بعنوان «الخروج من كابوس عدم الانجاب» تظهر فيه الجانب الإيجابي من حياة العطاء الذين لم ينجبوا ومساوى: الانكسار من الأولاد .

٤ - يتواكب اهتمامها بالطفولة مع اهتمامها بالأمومة فهي تشجع تكوين أسرة متماسكة متمسكة بدينها أطفالها اصحاء يستطيعون خدمة للوطن لذلك فهي تخصص باباً خاصاً للأطفال « نادى العصفير » الى جانب الموضوعات العامة التي تعالج قضاياهم ويهم « نادى العصفير » بتنمية القدرات العقلية للطفل بالمسابقات ودفعه لمراسلة المجلة وتنمية الذوق الفني بطولين الصور كما تنمي احساسه بوطنه من خلال جولات سياحية في الكويت وتنمي احساسه بقيقته العربية من خلال الحديث عن بعض البلاد العربية .

٥ - تتشابه بعض أبواب المجلة مثل : « من هنا وهناك » و « نوافذ مفتوحة » و « كلام للكبار » و « المرأة خارج الحدود » فمعظمها أخبار متنوعة أو تحقيقات من الخارج .

ومثل « همسة » و « لكم مع تحيات » فالضمون متشابه مع اختلاف طفيف فكل منهما يعتمد على النقد الاجتماعي ولكن « همسة » يعتمد على المناقشة الجدية المدعمة بالاحصاءات بينما يعتمد « لكم مع تحيات » على الأسلوب الساخر المختصر .

٦ - تخاطب بعض موضوعات المجلة المرأة من خلال عقلها وتعمل على تنمية ثقافتها فمثلا تدعمو للعناية بالجلد لأنه خط الدفاع الأول في الجسم وليس لأنه الجزء الظاهر للآخرين مع وجود موضوعات أخرى تخاطبها كالثقافة في المقام الأول مثل الأزياء - الطهى - عمليات التجميل - الرجيم ... الخ .

٧ - قضية الصداقة بين الرجل والمرأة والمساواة تلقى اهتماما من القراء وتتراوح آراؤهم بين التأييد والمعارضة وتنتشر في الباب المخصص لرسائل القراء « بأقلامهم » .

٨ - لا توجه المجلة اهتمامها خاصا للمرأة في البادية ويذهب اهتمامها الى نساء المدينة فقط .

٩ - تعارض المجلة عمل المرأة وتدعو لعودتها الى المنزل بالرغم من انها تنشر موضوعات اخرى تقسم نماذج ناجحة للمرأة العاملة في ميادين مختلفة . وكذلك بالنسبة للمساواة فهي تشجع قوامة الرجل على المرأة وتستند في كلا الموقفين الى مسانيد دينية واجتماعية في الغالب نمثلا نشرت المجلة موضوعا عن تعديل قوانين عمل المرأة طالب بعودتها الى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل الى جهودها وهي في نفس الوقت تنشر احاديث المرأة المثقلة الناجحة في الصحافة او التدريس او العمل الاجتماعي .

١٠ - القوالب الصحفية المستخدمة غير محددة تحديدا عليها
دقيقا فأحيانا ينشر حديث معين وقد كتب فوقه « تحقيق أجراه . . . » .

١١ موضوعات الغفلة معظمها اعلانية . كما توجد بعض الاعلانات التحريرية محاطة باطار يميزها .

١٢ - تهتم المجلة بالاعول العربية خاصة السودان فقد نشرت سلسلة موضوعات عن السودان من كل الجوانب وعن المرأة السودانية .

١٣ - تبدي المجلة اهتماما بالمرأة الأوربية كنموذج للمرأة العاملة كما تروج للأزياء والأثاثات الأوربية لأنها عصرية .

١٤ - يلاحظ ان جزءا كبير من المواد المنشورة مترجم وفي اغلب الأحيان لا يذكر مصدره .

١٥ - تلقى المرأة العربية بعض الاهتمام من المجلة خاصة المرأة العراقية والفلسطينية .

١٦ - تهتم المجلة بتقديم نموذج للقول « وراء كل عظيم امرأة »
لكن دائما غربية وتقتصر على زوجات الزعماء .

١٧ - أصدرت المجلة أعداداً خاصة بمناسبة عيد الأسرة وبمناسبة العيد القومي للكويت كما اهتمت بزيادة كمية الموضوعات الدينية خلال شهر رمضان .

١٨ - تبدي المجلة اهتماماً خاصاً بقانون الأحوال الشخصية وبحقوق المطلقات وتبدي اهتماماً بمشاكل النواكسدين بمثل ما تهتم بمشاكل المواطنين .

١٩ - تطبع المجلة طباعة فاخرة وتهتم بالصورة وتخرج في شكل جيد وأغلب موضوعاتها مصحوبة بصورة .

جريدة الوطن الكويتية :

أهم القضايا الخاصة بالمرأة التي عالجتها جريدة الوطن الكويتية :

أولا - القضايا الاجتماعية :

- ١ - جريدة المرأة .
- ٢ - عمل المرأة في الصحافة .
- ٣ - العادات التراثية السيئة (الأوكازيونات) .
- ٤ - الزواج . .
- ٥ - تربية الطفل .
- ٦ - الطلاق .
- ٧ - جمعية الموقنين .
- ٨ - تولي المرأة المناصب القيادية .
- ٩ - الأندية النسائية .
- ١٠ - العلاقات الزوجية .
- ١١ - الرضاعة .
- ١٢ - فراغ الشباب .
- ١٣ - نظرة المجتمع للمرأة .

ثانيا - القضايا الدينية :

- ١ - حقوق المرأة في الاسلام .
- ٢ - أثر المرأة المسلمة في بناء المجتمعات .
- ٣ - مكانة الأم في الاسلام .

ثالثا - القضايا السياسية :

- ١ - حق الترشيح والانتخابات للمرأة الكويتية .
- ٢ - تمجيد قانون الانتخاب .

رابعا - القضايا الثقافية :

- ١ - صورة المرأة في الثقافة والفنون والاعلام .
- ٢ - علاقة ثقافة المرأة بزواجها .

— ٢٠٩ —

(م ١٤ — الصحافة العربية)

خامسا - قضايا أخرى :

- ١ - المرأة في حب المثني .
- ٢ - عرض أزياء .

المؤشرات الوصفية :

١ - لا تخصص جريدة الوطن في أعدادها العادية ركنا خاصا للمرأة ولكن تخصص صفحتين ٢ ، ٣ ، ٤ للمجتمع وتشر فيه أخبار سيدات المجتمع وصورهن ويوضع لبعضها عناوين فرعية مثل « مغادرون - قادمون » الأخبارهن كما ينشر عهود ثابت « شيء اجتماعي » في العمود الأخير أعلى الصفحة ويخصص للنقد الاجتماعي بصفة عامة وليس لشئون المرأة فقط وتبادل كتابته مجموعة من المحررات .

مع ملاحظة ان الصفحتين المخصصتين للمجتمع نادرا ما نشرتا كتابتين بل تحتويان على اعلانات وموضوعات خفيفة .

٢ - أحيانا تنشر صفحة المجتمع موضوعات للمرأة بصفة غير منتظمة وأحيانا تنشر صورا من بعض عروض الأزياء .

٣ - تخصص الصحيفة صفحة كاملة في الصفحات الأخيرة للطفل بعنوان « عصافير الوطن » وينشر بعض المعلومات العلمية المصورة وصور للأطفال ومسابقات للكلمات المتقاطعة . وتبتم بتنمية القدرات العقلية للطفل .

٤ - في العدد الأسبوعي من الجريدة (الهدف) توجد صفحتان للاجتماعيات لا تختلفان عن مضمون الصفحتين في أي عدد آخر ، أما في الملحق المصاحب له فتوجد صفحة كاملة للمرأة وأخرى للمجتمع . وتتضمن صفحة المرأة أزياء وديكورا من الغرب وعمودا في أعلى الصفحة بعنوان (كلية) يخصص للقضايا الاجتماعية .

٥ - في ملحق الهدف ينشر أحيانا باب أسبوعي في شكل قصص بعنوان « مذكرات زوج طالبا فكر بالطلاق وأسبابه » .

٦ - بمناسبة حلول شهر رمضان كثرت المواد التي تتناول مكانة المرأة في الإسلام في إطار الموضوعات الدينية .

٧ - تخصص الصفحة الأخيرة للأخبار المصورة للفناتين العالميتين ونجوم المجتمع الأوروبي وأكثرهم من السيدات مع صور من بعض المحلات الغربية وهي تروج لمفاهيم غريبة وتظهر المرأة العربية في صورة محببة .

٨ - تخصص صفحة كاملة من عدد الاثنتين من كل أسبوع للشباب بعنوان « الجيل الجديد » تنشر أحيانا أخبارا وتحقيقات عن الطالبات مثل رفض الطالبات العربيات اللاتي درسن في جامعة بيروت أن يمدن إلى بلاذهن بعد التخرج .

النتائج الأولية :

١ - معظم القضايا التي تناولتها جريدة الوطن - اجتماعية في المقام الأول مثل حرية المرأة ، الزواج ، فراغ الشباب ، الطلاق ، الرضاعة ، نظرة المجتمع للمرأة ... الخ (١٣ قضية) تليها الموضوعات الدينية (٢ قضايا) وتركز على صورة المرأة في الإسلام ، تأتي بعدها الموضوعات السياسية مثل حق الترشيح والانتخابات للمرة الكويتية (قضيتين) ، ثم تأتي القضايا الثقافية مثل صورة المرأة في وسائل الاعلام وثقافة المرأة (قضيتين) ، وهناك قضايا أخرى متنوعة مثل : المرأة في شعر المثني ، عروض أزياء .

٢ - بمراجعة أعداد العينة (٢١ عددا) لوحظ أن عدد الأعداد التي لم تنشر موضوعات المرأة ٧ أعداد أي ثلث العدد بنسبة ٣٣٪ تقريبا .

٣ - من واقع جداول التكرارات يظهر لنا ما يأتي :
بالنسبة لفئات المضمون :

(١) عدد القضايا الرئيسية (٢٧ قضية) :

- احتلت قضية الزواج المكانة الأولى بين الموضوعات (٣ موضوعات)

عليها موضوعات : تحرير المرأة ، تربية الطفل ، ونظرة المجتمع الى المرأة
(وتكررت كل منها مرتين) ١٤

(ب) بالنسبة لقوعية قبادة الاعلامية :

في المكان الأول نجد الرأي (١٧ موضوع) يليه الحديث (٦
موضوعات) ثم التحقيق (٣ موضوعات) واخيرا يأتى الخبر (خبران فقط) ،
ويرجع الاهتمام بقلب الرأي الى أنه من أنسب القوالب لمعالجة قضايا
المرأة خاصة وان الجريدة لا تولى اهتماما لأخبار المرأة الا ما ينشر منها
في صفحة الاجتماعيات .

— هذا وقد ساد قلب الرأي في الموضوعات الاجتماعية (١١
موضوع) وكذلك بالنسبة للموضوعات الدينية (موضوعان) وللموضوعات
السياسية (موضوعان) وللقضايا الثقافية (واحد من الموضوعين الثقافيين) ،
وكذلك بالنسبة للقضايا الأخرى .

(ج) بالنسبة لاتجاه المسادة :

غلب عليها الاتجاه المؤيد لحقوق المرأة وحريتها (١١ موضوعا) .

تضايا المرأة في صحف الإمارات العربية المتحدة وتفنن :

- | | |
|---------|--------------------------|
| الشارقة | ١ - مجلة الأرنبة العربية |
| أبو ظبي | ٢ - جريدة الاتحاد |
| أبو ظبي | ٣ - مجلة زهرة الخليج |

١ - مجلة الأزمنة العربية :

أهم القضايا التي طرحتها مجلة الأزمنة العربية حول المرأة في الإمارات خلال عام ١٩٨٠ .

أولا - القضايا الاجتماعية :

- ١ - تحرير المرأة (المساواة) .
- ٢ - عمل المرأة وتعليمها .
- ٣ - الزواج .. خاصة زواج المواطنين من الأجنيات والمغتالات في المهور .
- ٤ - صداقة الرجل والمرأة .
- ٥ - انحراب الشباب (أخلاق الفتاة) .
- ٦ - العلاقة بين الآباء والأبناء .
- ٧ - مظهر المرأة الخليجية وتقليدها للأروبيات (الحجاب) .
- ٨ - الجمعيات النسائية في الإمارات .
- ٩ - الطلاق - القتل - الجنسية - بناء دور الأيتام (بصورة عارضية) .
- ١٠ - مراكز التنمية الاجتماعية والحاجة الى مشروعات الأمر المنتجة .
- ١١ - أخلاقيات الفتاة وسلوكياتها .
- ١٢ - انتشار الجريمة في الإمارات (الدعارة - الاغتصاب - السخوذ) جرائم متعلقة بالمرأة .
- ١٣ - نماذج من المرأة العربية مثل المرأة اليمنية والمرأة المغربية .
- ١٤ - تكريم النساء في الاسلام ونماذج من المرأة المسلمة وقضايا الصداق والزواج في الاسلام .
- ١٥ - دور الحضارة .
- ١٦ - منع الحمل .
- ١٧ - الاختلاط .
- ١٨ - ترشيد الاستهلاك (الأوكازيونات) .
- ١٩ - دخول المرأة مجالات عمل جديدة (الشرطيات)

ثانياً - القضايا الثقافية :

- ١ - دور المرأة المثقفة في المجتمع .
- ٢ - الجانب الثقافي من أنشطة الجمعيات النسائية .
- ٣ - أحجام الجمعيات عن المشاركة في أنشطة الجمعيات النسائية .
- ٤ - الصحافة النسائية ودورها في المجتمع .
- ٥ - اشراك المرأة في المجالس البلدية والمجلس الوطني .
- ٦ - صورة المرأة في وسائل الاعلام .
- ٧ - رأى بعض الأدباء في المرأة الخليجية .
- ٨ - باب حل المشكلات العاطفية في الصحف .

ثالثاً - القضايا السياسية :

- ١ - اشتغال المرأة بالسياسة (أثناء الحديث من أنشطة الجمعيات النسائية) .

- ٢ - اشراك المرأة في مجالس البلديات والمجلس الوطني .
 - ٣ - حق المرأة في الترشيح والتصويت في الانتخابات .
- وهكذا نرى أن معظم القضايا الخاصة بالمرأة قضايا اجتماعية .

النتائج الأولية :

١ - يلاحظ أن موضوعات المرأة لا تقدم منفصلة عن الموضوعات العامة ولا يوجد باب منفصل لها إلا باب « الصوت الآخر » المخصص لرسائل القراء وردودها التي تمس موضوعات المرأة ومعظم الرسائل التي ينشرها بقلم قارئات .

٢ - معظم الموضوعات المطروحة اجتماعية في المقام الأول ويتصدرها قضية تحرير المرأة والتعليم والعمل والزواج والأخلاق تليها الموضوعات الثقافية مثل دور المرأة المثقفة في المجتمع وأخيرا تلتى الموضوعات السياسية مثل مشاركة المرأة في المجالس البلدية .

٣ - تقبل المرأة في الخليج على المشاركة في الصحافة سواء بالعمل في المجلة (ونسبة كبيرة من الموضوعات موقعة بأسماء محررات وتنتم هذه الموضوعات بالجرأة والالتزام بخط اجتماعي متقدم) كما تقبل القارئات على ابداء رأيهن في المسائل التي تطرحها المجلة .

٤ - تنقسم معظم كتابات الرجل عن المرأة بالتحفظ والرجعية ويطلب بعضهم بعودتها للمنزل ومنعها من التعليم بينما يبدى أقلية منهم اهتماما بقضايا المرأة ويناقشونها بموضوعية وتفهم .

من الناحية الاعلامية :

١ - بالنسبة لنوعية المادة الاعلامية يغلب عليها قالب الرأى وقد يرجع هذا لاستعانة المجلة برسائل القراء عند الحديث عن قضايا المرأة ويغلب على هذه الآراء استخدام أسلوب السرد أو الاستشهاد .

٢ - يقل استخدام الصور في موضوعات المرأة فقد يرجع هذا لغلبة جانب الرأى ولكنها تنشر مصاحبة للتحقيقات النسائية وكلها بلا استثناء صور موضوعية وليست شخصية .

٣ - يغلب على اتجاه المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة التأييد لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية مما يثير ردود

فعل تمثّل النقيض أى المعارضة لهذه الإتجاهات ويقل ظهور التوازن
أو الحيثيات ١٥

٤ - الجمهور المستهدف غير واضح في بعض المواد الاعلامية ١ وقد
يرجع هذا الى أن موضوعات المرأة تطرح كموضوع علم وإن كان معظمها
يوجه الى الطالبات ويرى البيوت ١٥

٥ - يلاحظ أن الموضوعات الموجهة للمرأة بمخاطبة العقل وتنمية
القدرات الفكرية للعائلات ولا تخاطب الغرائز أو تخاطب المرأة كأننى كما
ظهر في معظم الصحف الأخرى خاصة المجلات للنسائية كما تنسم كتابات
المرأة عن نفسها بالموضومية وفالب ما تستند الى الاستشهاد بالقرآن
ولتأكيد حقها في التعليم والعمل ١٥

جريدة الاتحاد :

أهم القضايا التي ناقشتها جريدة الاتحاد :

- ١ - تحرير المرأة .
- ٢ - مهنة التمريض .
- ٣ - تحسين أوضاع المرأة العاملة بالبحرين .
- ٤ - الطلاق .
- ٥ - تربية الأطفال .
- ٦ - الاسلام حجاب المرأة (أخلاقيا) .
- ٧ - عمل المرأة .
- ٨ - الزواج .
- ٩ - نموذج لأسرة مواطنة .
- ١٠ - فصول مسائية للسيدات .
- وكل القضايا اجتماعية .

النتائج الاستطلاعية :

١ - لا تخصص الجريدة مكانا منفردا للمرأة وللجميع وإنما تأتي موضوعاتها ضمن الموضوعات العامة .

٢ - يخصص العدد الأسبوعي « الاتحاد الأسبوعي » صفحة كاملة للأسرة بعنوان « الأسرة السعيدة » نموذج من المرأة العاملة ونصائح للمرأة رمائل القارئ ورد المحررة عليها ، ورأى لأحدى الشخصيات العامة في المرأة ونصائحه لها ، كما تقدم مواد عن الطهي والاستثمارات الطبية والتفذية والأزياء .

٣ - كانت جميع القضايا التي تمس المرأة التي عالجتها الجريدة خلال فترة الدراسة قضايا اجتماعية .

٤ - تحتل قضايا : الزواج وفلاء المهور والطلاق اهتماما خاصا في الموضوعات التي تقدمها الجريدة . . وهي من القضايا الاجتماعية التي تشغل صحت الخليج بصفة عامة .

مجلة زهرة الخليج :

ونظرا لحجم كثافة الأعداد نكتفى بالغناء نظرة استطلاعية في
الأعداد المتوفرة لحصر أهم الأبواب الثابتة والموضوعات لتفترة .

الأبواب الثابتة :

١ - وتحيتي إليك :

كلمة رئيسة التحرير حول موضوع اجتماعي غالبا مساحتها
(١ صفحة) ٣١

٢ - مشككتك لها حل :

مشكل عاطفية والرد عليها (٥ صفحات) .

٣ - منك إليك :

الانتاج الأدبي للقراء ومعلومات عامة (صفحتان) .

٤ - من هواة الصحافة :

موضوعات يكتبها هواة الصحافة من القراء (صفحتان) .

٥ - دليل الى فن التفصيل والخياطة :

دروس للخياطة تنشر في حلقات (صفحتان) .

٦ - ازيماء :

بوديلات غريبة وصورة (صفحتان) .

٧ - نيكسور :

صور لبعض الأثاثات العصرية (صفحتان) .

٨ - من عيانتك الخاصة :

موضوعات طبية واستشارات مزودة بصور ورسوم (صفحتان) .

٩ - مائدة الأسبوع :

طريقة صنع بعض أصناف الطعام مع الصور الملونة .. لا تكرر من
استخدام الألفاظ الغربية (صفحتان) .

- ١٠ - فمسن :
حديث مع إحدى المثلثات غنى وشخصي (صفحتان) .
- ١١ - نافذة على الثقافة :
عرض لكتاب معين (صفحتان) .
- ١٢ - في الطريق اليك :
قصة فيلم تنتج حاليا مع بعض الصور (٤ صفحات) .
- ١٣ - اطلبوا العلم :
معلومات علمية طريفة (١ صفحة) .
- ١٤ - المرأة المسلمة :
موضوعات دينية للمرأة (٣ ١/٢ صفحة) .
- ١٥ - من هنا وهناك :
لقطات بصورة وأخبار المجتمع (٤ صفحات) .
- ١٦ - من خارج الحدود :
لقطات بصورة للمرأة في الخارج (صفحتان) .
- ١٧ - تسالي :
مسابقات الكلمات المتقاطعة ومسابقات أخرى (١ ١/٢ صفحة) .
- ١٨ - من آدم لحواء ومن حواء لآدم :
ماذا يقول كل الجنس للجنس الآخر .. وماذا يرد عليه تنشر في شكل رسالتين (١ ١/٢ صفحة) .
- ١٩ - لقاء مع الحظ :
تنبؤات الفلكيين (١ صفحة) .
- ٢٠ - صفحة الرأي والفكرة :
آراء القراء (صفحتان) .

٢١ - خواطر انسلقة :

أحدى القارئات تكتب خواطرها وأمانتها (صفحان) .

٢٢ - ملامح امرأة عاملة :

لقاء مع إحدى العاملات وآرائها في المجتمع (١/٢ صفحة) .

٢٣ - يوميات على الطريق :

أحد المواقف اليومية لأحدى السيدات العاملات (١/٢ صفحة) .

٢٤ - واسألوا البحرين :

بعض التجارب في الأعمال المنزلية (١ صفحة) .

* الموضوعات الخفية :

أولاً - الموضوعات الاجتماعية :

- ١ - العادات التراثية عبر السنين .
- ٢ - فضاء المهووز .
- ٣ - تعليم المرأة .
- ٤ - مشاكل الطالبات في المدارس .
- ٥ - للجان الاجتماعية في الجمعيات النسائية .

ثانياً - الموضوعات القومية :

- ١ - رسالة الكويت : معاهد المعوتين والصم والبكم والمكتوفين .
- ٢ - رسالة البحرين : الحركة النسائية في البحرين - نوافع المرأة البحرينية .

ثالثاً - الموضوعات الخفيفة :

- ١ - طريقة طريفة لحبل الطفل .
- ٢ - علاقة الفاكهة بالجمال .
- ٣ - أزياء قديمة وطريفة .
- ٤ - مسابقات الشطرنج في الامارات .

٥ - صورة وكلمة : صورة طفل جميل وكلمة عن أهمية التفرغ للطفل .

٦ - هوايات الأسرة والاستفادة من بقايا المنزل .

٧ - قصة مترجمة . ١

٨ - علم قراءة الكفا .

ملاحظات عامة حول المجلة :

١ - لا تختطف عن معظم المجلات النسائية العربية في اهتمامها بالأزياء والطهي والتجميل والتقصص والتسلية والفن وتربية الطفل ... الخ .

٢ - أغلب موضوعاتها موجهة للمرأة المتعلمة .

٣ - بعض الأبواب الثابتة مضمونها متشابهة .. وكان من الممكن ضغطها في عدد أقل من الأبواب مثل « بك واليك » و « صفحة الرأي والكر » وكذلك « من خارج الحدود » و « من هنا وهناك » .

٤ - الإعلانات نادرة في هذه المجلة وهي ظاهرة ملفتة للنظر بالنسبة لنماذج النسائية .

٥ - عدد المحررات أكبر من عدد المحررين من الرجال .

٦ - الموضوعات المختارة وموجهة للمرأة في الغالب وليست عامة .

المصاحفة البحرينية وقضايا المرأة

استمرت الدراسة الاستطلاعية لجلتي المواقف والبحرين من خلال الأعداد المورقة خلال فترة الدراسة وهي سنة ١٩٨٠ عن الملاحظات التالية :

١ - تهتم مجلة المواقف بالشئون المحلية في الأساس تليها الشئون العلمية ولا تخصص مكانا منفردا للمرأة أو للجمعية أو للطفل . ويتوزع اهتمامها بقضايا المرأة ما بين صفحة الأدب وبريد المواقف أو صفحة الصحة .

٢ - تخصص مجلة البحرين مكانا منفصلا للأسرة والمجتمع من ٣ : ٤ صفحات في معظم الأعداد يحتوى على موضوعات عن المرأة والطفل والتسريحات والأزياء والطهى ومعلومات طريفة كما ينشر به أحياسا باب بعنوان : « أريد حلا » ويخصص للمشاكل العاطفية ورد المرأة عليها .

٣ - تخصص مجلة البحرين صفحة منفردة بعنوان « للصغار فقط » تنشر صوراً للأصدقاء وتنتهى بالمولود الجديد .. بدون تقديم معلومات أو مسابقات للأطفال .

٤ - يلاحظ أن مجلة البحرين تبسدى اهتمامها بالأسرة والطفل أكثر من مجلة المواقف وفي موضوعات الأسرة تركز المجلة على الطفل كاهم عضو في الأسرة وتعتنى بتقديم معلومات علمية صحيحة عن أسس تربيتهم ودور الأسرة والمدرسة فيها .

نتائج اللقاءات مع الفتيات الخليجيات في القاهرة

لقد تم اجراء عدة لقاءات مع عدد من الطالبات الخليجيات اللاتي يدرسن بالجامعات المصرية حيث اجريت عدة مناقشات حول اوضاع المرأة الخليجية ومشكلاتها الاجتماعية في المرحلة الراهنة وذلك بهدف اجراء المقارنة بين صورة المرأة الخليجية كما نعرضها الصحف وبين الواقع الفعلي الذي تم استخلاصه من هذه اللقاءات .

ويمكن تلخيص نتائج هذه المناقشات في النقاط التالية :

١ - الحصار الاجتماعي المصروب حول المرأة العربية بصفة عامة نتيجة للتمسك الشديد بالتعاليم الدينية والنظر الى المرأة ككائن مكنها البيت .

٢ - حرمان بعض الفتيات من التعليم وإن كانت هذه المشكلة قد خفت حداثتها في السنوات الأخيرة فسمح للفتاة بالتعميم حتى الجامعة وأحيانا تتعلم بالخارج . . وظل الحصار مفروض على فتاة البادية في بعض الأسر التي لم ينم وعيها بدرجة كافية .

٣ - التبعية الاقتصادية للرجل : فالوصول الى اعلى درجات التعليم لا يعنى السماح للفتاة بالعمل وهناك مجالات محظور عمل المرأة بها كالعمل الديبلوماسي مثلا وينحصر العمل في حقل التربية والتعليم أو المستشفيات أو وزارة الشؤون الاجتماعية ٩٠٪ من النساء العاملات يعملن بحقل التدريس .

٤ - انعدام المشاركة السياسية وتخلف ترجمة المشاركة المسووح بها للمرأة في دول الخليج العربي نهى أما محرومة من حقوقها السياسية كحق الترشيح والانتخاب أو انها منحت هذا الحق ولكن تخفض درجة الوعي الذي وصلت اليه المرأة يحول دون ذلك .

٥ - حرمان الفتاة من حق اختيار شريك حياتها .

لها من المشكلات المتعلقة بواقع المرأة الخليجية خصوصا في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط (مينة طالبات الامارات) فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ - الترف : نتيجة لاكتشاف البترول والارتفاع مستوى المعيشة في دولة الإمارات أصبح الترف سمة مميزة للشرائح العليا في المجتمع وبالتالي فكل سبل الرفاهية توفرت للمرأة في الإمارات ونتج عن ذلك تفسخ العائلات داخل الأسرة .. فالمعلاقة بين الطفل وأمه أصبحت أقل تماسكا من ذي قبل نتيجة وجود الخادمة والمربية من أصل آسيوي التي تقضى للطفل حاجاته وتقلل من اعتماده على أمه ؛ وبالتالي يتشرب الأطفال عادات وطباع غير محلية تؤثر في سلوكه . وللحليل على ذلك أن بعض الجرائم ارتكبتها أطفال بقريش من خدومهم الآسيويين . وينتج من الترف كمشكلة أساسية ععدد من المشاكل الفرعية .

٢ - الفراغ : نتيجة لتوفر وسائل الرفاهية للمرأة وحرمانها من حق التعليم وإن حصلت عليه منعت من العمل ونتيجة لقيام أفراد آخرين بتجاوز الأعمال التقليدية التي تشمل أعمال - المنزل وتربية الأطفال ولعدم وجود مؤسسات اجتماعية تستوعب هذا الفراغ وتشغله أدى فراغ الزوجات وانشغال الأزواج الى انفصال فكري بينهما .

٣ - وكأحدى نتائج الترف والفراغ أصبحت المرأة في الإمارات غير قادرة وغير مستعدة لبذل أى مجهود عقلى أو حركى لأنها اعتادت على الراحة وبالتالي قل نشاطها في الجمعيات النسائية وهى المؤسسات الاجتماعية الوحيدة التى تمارس المرأة نشاطها من خلالها . كما عجزت هذه الجمعيات عن استقطاب اهتمام الطالبات وخريجات الجامعة للمشاركة في الأنشطة والتنبيه ومحو الأمية ويرجع هذا الى ضعف الكوادر الادارية وعدم وجود أنشطة رياضية أو ثقافية على مستوى يجذب الطالبات .. فمعظم هذه الجمعيات ترأسها زوجات المشايخ وبالتالي لا تلقى اقبالا من المرأة العادية باستثناء جمعية دى التى ترأسها سيدة عادية لذلك فقد نجحت فى جذب المرأة هناك .

ولكن الجمعيات النسائية بصفة عامة لم تنجح اعماليا كتنجيمات نسائية حيث لا توجد لها برنامج محدد بالإضافة الى سلمية الثقافات وعدم مشاركتهم فى انشطتها .. لكنها بدأت أخيرا فى ادخال عناصر شابة .

٤ - الزواج المبكر : ويكثر في المناطق المتخلفة الشرقية أو الجنوبية من الامارات حيث تزوج الفتاة في سن ١٠ او ١٢ سنة وان كانت هذه الظاهرة بدأت في الانحسار بعد انتشار الوعي بين الاهالى .

٥ - المغالاة في المهور : كتقليد من تقاليد الزواج اعتادت العائلات الكبيرة ان تغالى في مهور بناتها فيضعون بذلك عقبة امام الشباب من المواطنين لذلك يلجأ الكثير منهم الى الزواج من الاجنبيات .

٦ - التحيزات العرقية : بعض المقيمين في الامارات ليسوا من اصل عربى ولكن من اصل فارسى لذلك فبعض العائلات الكبيرة تتمسك بزواج بناتها من عائلات اصلها عربى ولا يقبلون الزواج من الفرس .

٧ - المشاركة السياسية : مشاركة المرأة في السياسة منعقدة فلا يوجد برلمان في الامارات ولكن يوجد مجلس وطنى ويختار أعضاؤه بالتعيين كما توجد مجالس بلدية ولم تشارك المرأة فى اى من هذه المجالس .

النتائج العامة للدراسة

أسفرت المؤشرات الاستطلاعية والتحليلات الجزئية لمضمون صفحات المرأة في كل من جريدتي الوطن الكويتية والاتحاد (أبو ظبي) وكل من مجلة أسرتي (الكويت) وزهرة الخليج (أبو ظبي) والموقف والبحرين (البحرين) خلال عام ١٩٨٠ عن النتائج التالية :

١ - تقدم لنا الصحف الخليجية المرأة في مواقعها الاجتماعية التقليدية كزوجة وأم وربة بيت ثم كطالبة وأخيراً كوظيفة . وقد أدى ذلك إلى تركيزها على قضايا الزواج والطلاق وقوانين الأحوال الشخصية وحقوق المطلقات أكثر مما لا يتناسب من الاهتمام بقضايا ومشكلات المرأة الخليجية في مواقع الانتاج والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢ - تتفقد الصحف الخليجية التي خضعت للدراسة موقفاً معادياً لعمل المرأة بل تحرص على المطالبة بضرورة عودة المرأة إلى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل إلى جهودها أكثر من حاجة المجتمع لدورها العام . وتستند هذه الصحف في موقفها المهادن لعمل المرأة إلى استناد دينية واجتماعية في الغالب وتبنى هذا الاتجاه مجلة أسرتي الكويتية . هذا بينما تركز مجلة الأزمنة العربية على قضايا التحرر الاجتماعي والإنساني للمرأة الخليجية وتبدي تشجيعاً واضحاً ومساندة لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية .

٣ - تتوجه الصحف الخليجية في مجملها إلى نساء المدن المتعلصات بسواء ربات البيوت أم الموظفات والطالبات وتبدي تجاهلاً واضحاً إزاء قضايا ومشكلات نساء البادية اللاتي يشكلن أكثر القطاعات النسائية تظناً وفقراً وأمية في منطقة الخليج .

٤ - تهتم المجلات النسائية في الخليج بالتركيز على النماذج الغربية للمرأة كما تروج للقيم الاستهلاكية الغربية من خلال المولد الاعلامية والإعلانات التي تنشرها عن الأزياء والمكياج والأثاثات الغربية كرمز للعصرية والتحضر .

٥ - يغلب الطابع الدينى على معالجة قضايا المرأة فى معظم الصحف والمجلات الخليجية (مجلة أسرى ،جريدة الاتحاد ، الوطن جزئيا) بينما يغلب الطابع العلمائى المصرى على معالجة الأزمنة العربية لقضايا المرأة هذا فى الوقت الذى تتميز ردود القراء فى نفس المجلة بالطابع الدينى .

٦ - تنفرد مجلة الأزمنة العربية بمعالجة قضايا المرأة كجزء من قضايا المجتمع كما تتميز بنشر وجهات النظر المختلفة المتعلقة بحقوق المرأة الخليجية وقضاياها وهومها لاذ تضم بين صفحاتها آسدد الآراء مناصرة لحرية المرأة وحققا فى العمل والتحرر الاجتماعى وفى ذات الوقت تهتم بنشر ردود القراء وآرائهم التى تتضمن فى الغالب رؤية تقليدية محافظة بشأن قضايا المرأة .

٧ - رغم التقدم الاجتماعى والثقافى الذى أحرزته المرأة فى بعض دول الخليج وخصوصا الكويت والبحرين ورغم ان الصحف الخليجية تتوجه أساسا الى القطاعات النسائية المتعلقة الا ان ذلك لا ينعكس على مضامين المواد الاعلامية الخاصة بالمرأة والتى يدور اغلبها حول المسائل والاهتمامات التقليدية (الطهى- الأزياء - المكياج - تربية الأطفال) .

وان كان ذلك لا يعنى عدم اهتمام الصحف الخليجية بالكتابة عن النماذج النابجة من النساء الخليجيات سواء فى مجال العمل او النشاط الاجتماعى ولكن بنسبة تقل كثيرا عن الصورة الفعلية للمرأة فى الخليج .

٨ - هناك اجباع لدى الطالبات الخليجيات على احساسهن بالافتراق ازاء ما تنشره الصحف والمجلات الخليجية عن المرأة (مع بعض الاستثناءات الطيلة مثل مجلة الأزمنة العربية) . اذ يرون انها تعكس افكارا وثقافات وأسدة ولا تعكس القضايا الحقيقية التى تعاني منها غالبية النساء الخليجيات سواء ربات البيوت اللاتى ينتظرن من الصحف ان تساعدهن على شغل أوقات فراغن بطريقة ايجابية تساعد على تنمية وتطوير قدراتهن العقلية والابداعية والاجتماعية كذلك الموظفات والطالبات اللاتى لا يجدن فى الصحف ائنى انعكاس او اهتمام بجسوهن القضايا والهوم التى تصادفن فى هذه المرحلة الحرجة من التطور الاجتماعى لمنطقة الخليج ، اوينتظرن من الصحف ان تفتح امامهن آفاق الثقافة الجادة

وترشدن الى كيفية الاسهام بفاعلية في تطوير وتنمية مجتمعاتهن من خلال عرض تجارب النساء والدور الذي تمن به في النهوض بمجتمعاتهن سواء في العالم المتقدم او العالم النامي ، أو التركيز على الجوانب الايجابية في حياة النساء العاملات في العالم العربي ودول الخليج أيضا ، كذلك يطلبن بضرورة عرض قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وتجنب الفصل التمسلي الذي يؤدي الى الوقوع في اسار النظرة الجزئية لوضع المرأة ودورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعاتها . مما يؤدي في النهاية الى التضليل والاساءة الى قضايا المرأة والمجتمع وذلك بالعمل على تكريس الأوضاع التقليدية المتخلفة بترسيخ القيم المعادية لنهوض المجتمع بنفسه ورجاله معا .

صدر المؤلفنة

- ١ - مقدمة في الصحافة الانريقية - القاهرة - دار الفكر العربي (الطبعة الأولى ١٩٨٠ ، الطبعة الثانية ١٩٨٥) .
- ٢ - الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ - القاهرة - دار النقلة الجديدة - ١٩٨٠ .
- ٣ - دراسات في الصحافة المصرية والعربية - القاهرة - العربي للنشر والتوزيع - ١٩٨١ .
- ٤ - مصر وفلسطين (الطبعتان الأولى والثانية) الكويت سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .
- ٥ - صورة افريقيا ، الصحافة العربية - القاهرة - دار الفكر العربي (الطبعة الثانية) ١٩٨٥ .
- ٦ - الصحافة العربية في الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ . القاهرة - معهد الدراسات العربية (الطبعة الأولى) ١٩٧٨ (الطبعة الثانية) الشركة الوطنية بالجزائر ١٩٨٧ .
- ٧ - تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية (بالاشتراك مع آخرين) القاهرة - العربي للنشر والتوزيع - ١٩٨٣ .
- ٨ - قضايا التنمية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث - الكويت - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والاداب - ١٩٨٤ .
- ٩ - اشكالية الاعلام المتبوى في الوطن العربي - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٥ .
- ١٠ - اسرائيل واثريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٤ (بالاشتراك مع حلمى شعراوى) القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٦ .
- ١١ - دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٦ .
- ١٢ - المدرسة الاشتراكية في الصحافة (الحقبة الليبنية ١٩٨٦ - ١٩٩٣) - القاهرة - دار الثقافة الجديدة (الطبعة الثانية) - ١٩٨٨ .

الفهرس

صفحة

المقدمة ٥

القسم الأول — دراسات في الصحافة المصرية :

١ — الصحافة المصرية المعاصرة أداة تعبير أم آلية استتار ... ١١

٢ — الصحافة المصرية والمعدوان الثلاثي ١٩٥٦ ٨٧

القسم الثاني — دراسات الصحافة العربية :

١ — الاعلام العربى وحقوق الانسان في الثمانينات ١١٢

٢ — حق الاتصال واشكالية الديمقراطية في الوطن العربى ... ١٤١

٣ — الراى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه ؟ ١٦٣

٤ — صورة المرأة الخليجية في الصحافة ١٨٥

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٨٩/٢٦٧٨

دار الاثسمع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قمايش

السيدة زينب — القاهرة

ت: ٣٦٣٠٤٦٩

